وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحيى فارس المدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم: علوم إنسانية
الشعبة: تاريخ

العرب في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876م – 1909 م)

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماسترفي تخصص: تاريخ الدولة العثمانية (1453م – 1924م).

إعداد: فاطمة الزهراء حاج إسماعيل
إشراف: أ.د. الغالي غربي

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ. د. حكيم بن شيخ	أستاذ التعليم العالي	رئيساً
أ. د. الغالي غربي	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً
أ. حميد كريتلي	أستاذ مساعد	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية
1440هـ/1441هـ
2019م/2020م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى روح أمي الغالية رحمها الله،

وإلى أولادي: منذر، ماجدة، مايا ومحمد الفاتح حفظهم الله.

إلى زوجي الذي طالما ساندني وتحمل المشاق وعكف على تقديم يد العون لي، رغم التزاماته العديدة. وتفانا في دعمي وتحمل انشغالي. بارك الله لي فيه وابقاه دائما فخراً لي.

إلى والدي الذي طالما ساندني وانتظر طويلا هاته اللحظة ودعمني هو وزوجته، حفظه الله لي بعينه التي لا تنام.

إلى إخوتي: محمد، وليد، عقبة، صهيب، سلسبيل، خولة، نسرين وضرار.

وإلى كل زملاء الدفعة 2019-2020.

كلمة الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور **الغالي غربي** على كل ما قدمه من نصائح وتوجيهات، وعلى تذليله كل الصعاب التي واجهتنا في بحثنا.

كما أشكر كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة المدية وبشكل خاص الأستاذة الدكتورة **نادية طرشون**.

كما أشكر الأستاذ الدكتور **سبع كريم** على ما قدمه لي من دعم وتشجيع.

والشكر الموصول لأمينة مخبر **"الدراسات التاريخية عبر العصور"**، **حبيبة لعروسي ديلمي**. وصديقتي **أمينة مولوة** لمساعدتها لي.

قائمة المختصرات

تر	ترجمة
تق	تقديم
تح	تحقيق
مج	مجلد
ج	الجزء
ع	عدد
ط	طبعة
ص	صفحة
د د ن	دون دار النشر
د س ن	دون سنة النشر
Vol	Volume / الجزء
pp.	Pages /ص ص
p.	Page /ص
Même endroit	Ibid /نفسه
(*opere citato*) signifie « dans l'ouvrage cité »	Op. cit. /المرجع السابق

المقدمة

مقدمة:

حظيت البلاد العربية بمكانة مميزة واهتمام خاص لدى السلطنة العثمانية، طيلة المدة التي كانت تحت لواءها -ما يقارب 6 قرون- استطاعت فيها الدولة العثمانية القضاء على ذلك التشتت والتشرذم وإعادة الوحدة السياسية للعرب. لقد عرفت البلاد العربية خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن ال 19 إلى بداية القرن ال 20 عدة أحداث هامة والتي احدثت فيها تغيرات وتحولات كانت لها تداعيات على العلاقات العربية العثمانية، كان أبرزها اشتداد التيار القومي العربي، إضافة لضعف الدولة العثمانية واضطراب أوضاعها الناتج عن ذلك التكالب عليها، وتسلل القوى الاستعمارية على أراضيها ومن ضمنها الأراضي العربية، مستغلة تلك الامتيازات الممنوحة لها، وهو ما كان له الأثر الواضح في مجريات التطورات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في المنطقة العربية.

وفي خضم هذه الأحداث ظهر السلطان العثماني –السلطان عبد الحميد الثاني-السلطان الرابع والثلاثون، الأكثر إثارة للجدل في التاريخ العثماني الذي امتد عهده لحوالي ثُلثُ قرن، واجه فيه وضعاً معقداً وصعبً على الصعيدين الداخلي والخارجي، خاصة التكالب الأوروبي والدسائس التي كان يغرسها اليهود في دولته. كما ظهرت في حياته وسياسته سلسلة من التناقضات المحيرة يصعب فهمها من الوهلة الأولى، فهو يحسب على التيار المحافظ، لكنه كان أكثر السلاطين اتباعاً للعادات الأوروبية في حياته اليومية. ورغم ذلك إلا أن إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني في التعليم والحكومة والاتصالات، اثرت على النسيج الداخلي للمجتمع بشكل أعمق مما تركته التنظيمات والإصلاحات السابقة، كما أدرك السلطان عبد الحميد الثاني أن استمرارية الدولة العثمانية لا تكون إلا في كسب ود العرب والمسلمين لمواجهة التدخلات الأوروبية في شؤون السلطنة ومحاولات تفتيتها. فراح يغدق على العرب بالهدايا والمناصب والمشاريع الإصلاحية ويتقرب منهم، ويستعين بهم في قصره، ما أكسبه شعبية واسعة في الأوساط العربية.

1) دواعي اختيار الموضوع:

اخترنا هذا الموضوع لعدة أسباب، تنوعت بين الذاتية والموضوعية، نذكرها على النحو التالي:

أما الذاتية؛ هي ميلنا الشخصي لدراسة تاريخ الوطن العربي الحديث عامةً، وتاريخ الدولة العثمانية، خاصةً سلاطينها العظام. في حين تتمثل الدوافع الموضوعية؛ في محاولة التعرف على شخصية السلطان عبد الحميد الثاني ومعرفة طبيعة العلاقات العربية-العثمانية في عهده، وكيف انعكست هذه العلاقات على مستقبل البلاد العربية. حيث تعتبر هذه الفترة، فترة دقيقة في التاريخ العربي الحديث وتشوبها العديد من الشوائب.

2) أهمية الموضوع:

نظراً لأهمية دراسة مسألة العلاقات العربية-العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني حاولنا القيام بهذه الدراسة، التي تكمن أهميتها في تناولها لبعض الحقائق عن تاريخنا العربي الحديث والمعاصر، وإن بدت جلها معروفة إلاّ أننا حاولنا وضعها في إطارها الصحيح. كما حاولنا إزالة الصورة القاتمة التي رسمتها الصهيونية والاستعمار الأوروبي، وحتى بعض الكتب العربية عن السلطان عبد الحميد الثاني، وحاولنا تسليط الضوء على أهم الإصلاحات التي قان بها هذا السلطان في بلادنا العربية.

وأردنا أن تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين والطلبة للاهتمام بتاريخنا العربي خاصةً منه العلاقات العربية-العثمانية التي لم تعطي تأخذ حقها من الدراسات.

3) الإطار الزماني والمكاني:

لقد حَددنا الإطار الزماني لموضوع الدراسة من 1876 إلى 1909، وهي فترة حكم السلطان عبد الحميد.

أما الإطار المكاني، فهو البلاد العربية الخاضعة للحكم العثماني من 1876 إلى 1909.

4) الإشكالية:

يتضمن موضوع **العرب في عهد السلطان عبد الحميد الثاني** الإشكالية البحثية التالية: ما مدى حجم التغيرات التي عرفها العرب في العهد الحميدي، وفيما تمثلت ملامح هذا التغيير وتداعياته؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع البلاد العربية قُبَيل عهد السلطان عبد الحميد الثاني؟
- ماهي أهم إصلاحات وإنجازات السلطان عبد الحميد الثاني في البلاد العربية؟
- ماهي ملامح سياسة السلطان عبد الحميد الثاني؟
- إلى أي مدى أثرت المعارضة التركية والعربية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني؟
- كيف أصبحت أوضاع العرب بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني؟

5) الدراسات السابقة للموضوع

ومن الدراسات القريبة من موضوعنا نذكر:

- فريدة شرفة. العلاقات بين الخلافة العثمانية وبلاد الشام اثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909. مذكرة دكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، والتي أفادتني كثيرا في المبحث الأول، خاصة في المطلب الثاني المعنون ب "اوضاع البلاد العربية قبيل السلطان عبد الحميد".
- خديجة كريكب. إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني في بلاد الشام (1876-1909). مذكرة ماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر. والتي استفدت منها في المبحث الأول خاصة في المطلب المعنون ب "أهم إصلاحات السلطان عبد الحميد في البلاد العربية"
- عيسى اسعد العبد الله. السياسة الخارجية للدولة العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني 1876-1909. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر. التي افادتني في المبحث الثاني.

6) المنهج المتبع في الدراسة

فيما يتعلق بالمنهج المتبع، فقد اعتمدنا على عدة مناهج، منها:

- المنهج الوصفي الذي يعتبر ضرورياً في كل الدراسات التاريخية، والذي اعتمدنا عليه في التعريف بالسلطان عبد الحميد الثاني ووصف أوضاع البلاد العربية ووصف اهم إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني فيها.
- كما وظفنا أيضا المنهج التحليلي لتفسير وتحليل أهم أسباب تقَرب السلطان عبد الحميد الثاني من العرب. وتحديد طبيعة العلاقات بين الخلافة العثمانية والبلاد العربية.
- واستخدمنا المنهج المقارن، في عرضنا أوضاع العرب في عهد الاتحاديين مقارنةً بأوضاعهم في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

7) الخطة المعتمدة في الدراسة:

لقد قسمنا هذا البحث إلى مقدمة ومدخل وثلاث مباحث وخاتمة. تناولنا في المدخل التمهيدي تطور العلاقات العربية العثمانية، ثم المبحث الأول المعنون بـ" السلطان عبد الحميد الثاني وعلاقته بالعرب" تطرقنا فيه للسيرة الذاتية للسلطان عبد الحميد الثاني وأوضاع البلاد العربية قُبَيل حكم السلطان عبد الحميد الثاني وأسباب تقربه منهم وأهم إصلاحاته في المنطقة. أما المبحث الثاني تطرقنا فيه للسياسة العامة للسلطان عبد الحميد الثاني من الناحية الداخلية والخارجية، إضافةً إلى سياسته تجاه العرب وبيت المقدس. وفي المبحث الأخير تناولنا دور الدول الأوروبية في تأليب الأوضاع ضد السلطان عبد الحميد الثاني، ونشأة المعارضة التركية والعربية ضده. إضافةً إلى ظروف عزل السلطان عبد الحميد الثاني وموقف العرب

منه، وأخيرً تناولنا أوضاع العرب في عهد الاتحاديين. أما في خاتمة مذكرتنا، حاولنا قدر الإمكان الإجابة عن الأسئلة محل البحث، ورصد أهم النتائج المتوصل لها. وذيلنا المذكرة بملاحق تدعمها.

8) عرض أهم المصادر والمراجع:

لدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع، نذكر أهمها:

- مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني. تر محمد حرب. ط3. دار القلم. دمشق.1991. والتي افادتني كثيرً، كيف لا وهي مذكرات المعني بالأمر. التي من خلالها نتعرف على وجهة نظر السلطان عبد الحميد الثاني.

- محمد فريد بك المحامي. تاريخ الدولة العلية العثمانية تحقيق احسان حقي. دار النفائس. بيروت. 1981. الذي استعنت به في المبحث الثاني الخاص بالسياسة العامة للسلطان عبد الحميد الثاني.

- محمد حرب. السلطان عبد الحميد الثاني اخر سلاطين العثمانيين الكبار 1842-1918. دار القلم. دمشق. 1990. والذي استعنت فيه كثيراً في بحثي، خاصةً في المبحث الثاني فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية لسلطان عبد الحميد الثاني.

- السلطان عبد الحميد في الذاكرة العربية. تق محمد الهامي. ج 1-2. دار الأصول العلمية. تركيا. 2019. والذي يعد من أهم المراجع التي اعتمدت كثيراً في المبحث الأول، خاصةً في السيرة الذاتية لسلطان عبد الحميد الثاني وخلفيات تقربه من العرب وأهم اصلاحاته في بلادهم.

9) صعوبات الدراسة:

لا نخفيكم أمراً أنه اعترضت دراستنا العديد من الصعوبات، وعلى رأسها كثرة الاختلافات والتناقضات وتضارب الآراء بين المؤرخين حول شخصية السلطان عبد الحميد الثاني والتي صعبت كثيراً من كشف الحقيقة، وإصدار حكم عن هاته الشخصية الجدلية. إضافة الى عدم القدرة على تحقيق التوازن في الفصول كون المادة العلمية هي التي تتحكم في مجريات البحث.

دون ان ننسى وباء كورونا المستحدث الذي منعنا من التنقل للمكتبات وللجامعة. عافانا الله وإياكم.

وخاتمة القول أتوجه بالشكر العميق لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد، في تقويم وتهذيب المذكرة فلهم مني كل التقدير والاحترام والشكر.

المبحث التمهيدي:

البلاد العربية والدولة العثمانية

البلاد العربية والدولة العثمانية

ضم الدولة العثمانية للبلاد العربية

في منتصف القرن الرابع عشر اتجهت التوسعات العثمانية صوب البلقان بأوروبا[1] وبقي الحال على هذا المنوال حتى مطلع القرن السادس عشر أين غيروا وجهة توسعاتهم نحو الشرق. وتزامن الفتح العثماني للبلاد العربية [2] بحركة الكشوفات الأوروبية والسيادة البرتغالية والاسبانية على البحار[3]، كما اقترنت توسعات العثمانيون في الشرق بالنشاط الصفوي في المنطقة. كانت البداية مع السلطان سليم الأول [4] حيث بعد انتهائه من محاربة الصفويين مكث في استانبول 10 اشهر ثم غادرها لمحاربة سلطان المماليك **قانصو الغوري** والتق الجيشان في سهل مرج دابق 24 اوت 1516، اين انهزم المماليك رغم كثرتهم، وانتصر العثمانيون لاستعمالهم سلاح المدفعية، ولتفشي الخيانة في صفوف المماليك، إضافةً إلى فقدانهم للدعم الشعبي[5]. وتوفي السلطان **الغوري** واسر الخليفة العباسي **المتوكل على الله**[6]، ودخل السلطان سليم الأول حلب واستقبل بها بحرارة، ثم واصل فتوحاته في حماه وحمص ودمشق وغزه حتى وصل صحراء سيناء، و في الاثناء كان المماليك قد نصّبوا **طومان باي** سلطاناً عليهم، هذا الأخير عرض عليه السلطان سليم الصلح[7] والاعتراف بسيادة الدولة العثمانية على مصر نظير بقائه واليا عليها لكنه رفض، فالتقى الجيشان عند الريدانية في 22 جانفي 1517، اين كان النصر حليف العثمانيون. توجهوا بعدها للقاهرة ففر **طومان باي**[8] وبهذا تحولت مصر وبلاد الشام إلى ولايتين عثمانيتين. وهكذا طويت صفحة دولة المماليك.

---

1 محمود ثابت الشاذلي، **المسالة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299 – 1923**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989، ص 92.

2 **البلاد العربية:** يسكن العرب رقعة جغرافية كبيرة، حوالي 12- 15 مليون كم²، يتوزعون بين اسيا وافريقيا. وبلغ تعدادهم مالا يقل عن 200 مليون نسمة. ويحتل العالم العربي موقعً استراتيجيً تلتقي عنده القارات الثلاث: اسيا، افريقيا وأوروبا واستطاع بفضل هذا الموقع الفريد ان يربط بين الشرق والغرب، ويحيط به شمالا البحر الأبيض المتوسط وجبال طوروس وزاغ روس ومن الجنوب الصحراء الكبرى والمحيط الهندي وشرقا الخليج العربي وغربا المحيط الأطلسي. اهم ميزاته اللغة العربية لغة كل السكان والدين الإسلامي دين حوالي 90% من السكان. أنظر، إسماعيل أحمد ياغي، **العام العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيد كان، الرياض، 1997، ص7.

3 محمود ثابت الشاذلي، **المرجع السابق**، ص 92.

4 **السلطان سليم الأول:** ولد في 1480 في اماسيا أطلق عليه لقب ياوز أي القاطع والشديد لأنه كان عنيفا في تصرفاته ومقداما وشجاعا، عين والي على طرابزون في 1494، حكم من 1512- 1520 وتوفي وعمره 40 سنة. أنظر، محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، دار النفائس، ط3، 2013، بيروت، ص 147.

5 الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916**، ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن، ص (60-61).

6 يختلف المؤرخون حول هاته الرواية، يقال اسر، يقال بقي في حلب واستقبل سليم الأول الذي اخذه معه. أنظر، إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي... المرجع السابق**، ص 37.

7 للاطلاع على نص الرسالة. أنظر، أحمد فؤاد متولي، **الفتح العثماني للشام ومصرومقدماته من و اقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له**، الزهراء للإعلام العربي، مصر، د س ن، ص 177.

8 ألقي عليه القبض بعد وشاية من شيخ بدو البحيرة، الذي سلمه لسليم الأول، فاستقبله استقبالاً حاراً وأعجب به، لكنه في النهاية شنقه على باب زويلة، أنظر، أحمد فؤاد متولي، **المرجع السابق**، ص 190.

أما الحجاز فكان تابعً لمصر تبعيةً تلقائيةً، وكان يتولى حكمه الأشراف الحسينيون نسبة إلى علي بن ابي طالب كرم الله وجهه. في تلك الفترة كان بركات بن محمد[1] 1495-1524شريف مكة، الذي أرسل ابنه ابي انمي إلى القاهرة لتسليم السلطان سليم مفاتيح مكة المكرمة والمدينة المنورة والآمنات المقدسة[2] لدى الأشراف، وعرض عليه دخول الحجاز تحت حماية الدولة العثمانية. وهكذا اتم السلطان سليم الأول ضم الحجاز.

ثم تطلع العثمانيون لقاعدة بحرية أمامية، تمكنهم من مهاجمة البرتغاليين في المحيط الهندي، وكانت هاته القاعدة هي اليمن بصفة عامة وعدن بصفة خاصة[3]. حيث دخلت اليمن سلميا تحت سيطرة الدولة العثمانية، لكن كان يعمها اضطرابات بين أكبر قبائلها **الطاهريين و الزيديين**، هاته الأخيرة التي رفضت الوجود العثماني و تمردت عليه، ما اضطر العثمانيون لإرسال حملة بقيادة سنان باشا 1568-1569[4]، والتي تسمى حملة الفتح الثاني لليمن، التي من بعدها تم اخضاع كافة اليمن[5].

أما الخليج عربي دخل سلميا تحت النفوذ العثماني، ففي 1550 دخلت القطيف ثم انظمت الأحساء في 1555 التي كانت بمثابة قاعدة أمامية للدفاع ضد البرتغاليين والصفويين. ولقد احتفظ الأمراء والمشايخ العرب باستقلالهم وبقية التبعية اسمية للدولة العثمانية.

أما العراق فكان من الطبيعي ضمه للدولة العثمانية بعد ضم كل من بلاد الشام ومصر والحجاز، لضبط السيطرة على كل المشرق العربي. إذ بعد أن اخذ الصفويين بغداد توافد السنيين على الباب العالي طالبين من **السلطان سليمان القانوني 1520 -1566** نجدتهم، فلم يجد بدا من ارسال حملة خرج هو وصدره الأعظم على رأسها ودخلا بغداد في 31 ديسمبر 1534، وسطا ترحيب شعبي كبير، ثم هرع زعماء القبائل إلى بغداد معلنين ولائهم لسليمان القانوني، ولكن لم ينتهي الصراع العثماني الصفوي في المنطقة، حتى 1847، اين خلص العراق نهائيا للحكم العثماني[6].

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي... المرجع السابق**، ص 42.

[2] **الآمنات المقدسة:** تمثل في البردة النبوة الشريفة ونعلا الرسول ص، مقبض سيف الرسول ص وسجادته، مرجل سيدنا إبراهيم، قدر سيدنا نوح غليه السلام، سيف داوود عليه السلام وعمامات الصحابة ونسخة من القران الكريم بيد عثمان ابن عفان،،،، للاستزادة أنظر، أحمد فؤاد متولي، **المرجع السابق**، ص (229-230).

[3] إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي... المرجع السابق**، ص 45.

[4] **سنان باشا:** قليلة هي المصادر التي تناولت أصل وحياة سنان باشا، فقد ذكر انه من أصل الباني في حين مصادر أخرى تقول انه ايطالي وقع في يد الاتراك فاسلم وحسن اسلامه، وتدرج في مناصب الدولة إلى ان أصبح اميرال، ولقد قاد حملة اليمن وتونس، أنظر، رابحة محمد خضير عيسى، "**القائد العثماني سنان باشا وجهوده في استعادة اليمن وتونس 1568- 1574**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، جامعة تكريت، ع 1، 2011، ص (351-352) بعدها،

[5] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص65.

[6] الغالي غربي، **نفسه**، ص66.

أما عن المغرب العربي فنجد التوسع العثماني فيه ارتبط بالحملات و الغارات التي شنها الإسبان على عرب ومسلمي شمال افريقيا[1]، حيث جلب هذا الصراع العديد من البحارة و المغامرين الذين نسبوا للأسطول العثماني وابرزهم الاخوة بربروس[2]، ولما ضاق امراء المغرب الأوسط -الجزائر - بضغط الاسبان واضطهادهم دعوا الإخوة بربروس لإنقاذهم وتحرير البلاد، اين تحول هؤلاء الرياس إلى ابطال حقيقين واحيطوا بهالة الدفاع عن الشريعة[3]. حيث استولوا على جيجل و شرشال وهزموا شار لكان، ثم قتل عروج وعَيّن السلطان سليمان اخاه خير الدين باشا بكلربيك إقليم الجزائر وأصبحت ولاية عثمانية، دعي فيها للسلطان العثماني في المساجد وسكت النقود باسمه[4].

بينما تونس مر الفتح العثماني فيها بمرحلتين: الأولى عهد السلطان سليمان القانوني اين كان يحكم تونس مولاي الحسن الحفصي الذي ضاق الناس ذرعا به، كما استطاع خير الدين بربروس اقناع السلطان بضرورته ضم تونس[5] و تم الفتح بسهوله في 1534، وفر مولاي الحسن وطلب النجدة من شارلكان وفرسان القديس يوحنا، كما خاب ظن السكان بالدولة العلية لعدم تولية مولاي الرشيد عليهم – كنوا يحترمونه كثيراً- وفي نفس الوقت تمكن شارلكان من إعادة مولاي الحسن للحكم مع عقد معاهدة قاسية معه[6]. أما المرحلة الثانية في عهد السلطان سليم الثاني الذي أرسل حملة بقيادة سنان باشا 1574 واسترد تونس نهائيا وأصبحت ولاية عثمانية.

وفيما يتعلق بليبيا التي كانت تحت سيطرت فرسان القديس يوحنا منذ1531ولم يكن للسكان مقدرة على طرد الغزاة فطلبوا العون من السلطان سليمان الذي أرسل بدوره مراد اغا للاستطلاع حول أحوال

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي... المرجع السابق**، ص 61.

[2] **الأخوة بربروس:** هم أبناء يعقوب سباهي من مدللي. وهم إسحاق، عروج، خضر والياس. أطلق عليهم لقب بربروس أي اللحية الحمراء نسبة إلى لحاهم الحمراء. كانا عروج وخضر مولعان بركوب البحار حيث اسر فرسان رودس عروج، لكنه استطاع الهروب واستقر بمصر وقابل ملكها الذي أعطاه سفينة ثم اتصل بقرقود والي انطاليا وأخو السلطان سليم الأول ثم استقر بجربة وعاد لمهاجمة السواحل المسيحية ثم التقى اخوه خضر واشتغلا معا. ثم توجها إلى سلطان تونس وقدما له الهداية وطلبا منه مكان يلجؤون اليه، فوافق مقابل خمس الغنائم وأن لا يتخاصموا مع السكان، كما يرجع لهم فضل نقل مسلمي الاندلس للسواحل الافريقية. وبعد استنجاد اعيان الجزائر بهم، لبوا النداء واستقروا بها اين استشهد عروج. وحكم خير الدين للجزائر. أنظر، خيرالدين بربروس، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر: محمد دراج، شركة الاصالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص (21-22).

[3] افانوف نيقولاي، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574**، تر: يوسف عطا الله، دار الفارابي، لبنان، 1988، ص95.

[4] محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية تحقيق احسان حقي**، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 231.

[5] افانوف نيقولاي، **المرجع السابق**، ص 188.

[6] للاطلاع على بنود المعاهدة أنظر، يلماز اوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، تر: عدنان محمد سليمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1990، ص 293.

البلاد ثم أرسل حمله بقيادة سنان باشا وطرغوث ريس اين تمكنوا من طرابلس 16اوت 1551وعين مراد اغا أول بكلر بيك على ايالة طرابلس الغرب[1].

وتجدر الاشارة إلى ان الكثير من المؤرخين لا يروا عمليات التوسع في العالم العربي فتحا. فهناك من يرى ضرورة اقتصار كلمة "فتح" على الولايات المسيحية وبالتالي فان نشاط العثمانيون في البلاد العربية والاسلامية يمكن وصفه بالضم أو التوسع، لان الفتح يكون عنوة[2]. ونرى ان الضم العثماني للبلاد العربية عطل الغزو الاوروبي لها لحوالي أربع قرون[3].

خصائص الحكم العثماني للبلاد العربية

تميزت السمات العامة للحكم العثماني للبلاد العربية في عدة ملامح خاصة، أولها السطحية و التي ترجع خلفياتها للتمسك العثماني بمبدئ المحافظة على النظم الحضارية التي و جدوها في البلدان العربية عند ضمها، والاكتفاء بتعديلات تستلزمها السيادة العثمانية[4]، هاته السطحية قللت من التأثير في المجتمعات العربية، بل كان العكس، فإن البلدان العربية العريقة في إسلامها و عروبتها احتفظت بثقافتها المحلية، تقليدها و نظم الحكم السائدة قبل خضوعها للدولة للعثمانية. فالعثمانيون لم ينجحوا في عثمنة أو تتريك البلاد العربية، بل هم الذين تأثروا بالعرب[5]. ثانيا: الحكم الغير مباشر، حيث استعانت الدولة العثمانية لإدارة البلدان العربية بعدة وسائط بينها وبين رعاياها، من الأسر المحلية والإقطاعيات[6] الأعيان والوجهاء وشيوخ القبائل[7]. حيث يصدر السلاطين فرمانات[8] ويتولى تنفيذها رجالهم في الإيالات[9]. ثالثا: حكم عسكري بمعنى رجال الحكم والإدارة كانوا من قادة الجيش، فلقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا. فهي أداة

---

[1] افانوف نيقولاي، **المرجع السابق**، ص 225.

[2] أحمد زكرياء شلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة**، 1516-1916، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2002، القاهرة، ص 24.

[3] محمود ثابت الشادلي، **المرجع السابق**، ص 92.

[4] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص66.

[5] أحمد زكرياء شلق، **المرجع السابق**، ص67.

[6] **الإقطاعيات:** مفرده الإقطاع، لم يكن هذا النظام من اختراع الدولة العثمانية، بل ساد قبلها، وظهر فيها في بداية القرن الرابع عشر. إذ كان السلطان يقوم بمنح صاحب الاقطاع حق جباية الضريبة الحكومية على الارض، مقابل التزام الاقطاعي بالخدمة الحربية او المدنية وتوفير عدد من الجنود يتناسب مع ايراد الاقطاع الممنوح له. وكان في الدولة العثمانية ثلاثة انواع من الاقطاعيات وهي التيمار، الزعامات، الخاص الهامايوني والاقطاع الطائفي. أنظر، الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص (112-114).

[7] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص (67-69).

[8] **الفرمانات:** مفردها فرمان، وهو الأمر السلطاني المكتوب، الصادر في قضية ما. يتم تدوينه بالخط الديواني في الديوان الهمايوني. أنظر، سهيل صبان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2002، ص 164.

[9] أحمد زكرياء شلق، **المرجع السابق**، ص68.

للحرب وللحكم مع. رابعا: المحافظة على الأوضاع التي كانت قائمة قبل مجيء العثمانيون للبلاد العربية كما كانت عليه، كما ضلت قوانين السلطان سليم الاول وسليمان القانوني اساسا للحكم، ولم تكترث الدولة العثمانية لتحديث النظم والحكم والقوانين[1]. خامسا: سياسة الموازنة بين ارباب السلطة في الولايات العربية. حتى لا ينفرد أحدهم بالسلطة ويستولي على الولاية وينفصل بها، فجعلوا كل منهم رقيبا على الاخر[2].

تحول العلاقات العربية العثمانية وأهم تحديات نهاية القرن 18 وبداية القرن 19

أصيب الحكم العثماني في المشرق العربي في القرن 18 بالانهيار وذلك لاختلال التوازن الذي كانت ترمي إليه قوانين السلطان، بين السلطات المركزية – الباشا – من ناحية والحاميات العثمانية والعصبيات المحلية من ناحية أخرى، وما زاد من هذا الخلل تمرد القبائل في الولايات العربية[3]. رغم كل الاحتياطات الإدارية والعسكرية التي اتخذتها الدولة العثمانية لتستقر أحوال البلاد العربية والحيلولة دون تمرد شعوب المنطقة على حكمها. لكن اشتدت حركات التمرد على الدولة العثمانية خلال هذه الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن زعماء هذه التحديات والتمردات لم يعلنوا استقلالهم التام عن الدولة العثمانية رغم كل ما تمتعوا به من سلطة مطلقة وما كان بحوزتهم من إمكانيات مادية وعسكرية، ويمكن تفسير هذا بأن السلطان العثماني على ضعفه لكنه بقي زعيمً روحياً للمسلمين وكذلك من ينفصل عن الدولة العثمانية يواجه الأخطار الخارجية وحده دون دعم[4].

ومن أهم هذه التمردات نجد:

- تمرد **علي بك الكبير** وهو مملوك يوناني الأصل عرف باسم قابض الغمام والشيطان[5]، حكم مصر **1767-1773** وقام فيها بتمرد وحاول الاستقلال بها مستغلاً الظروف السياسية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، إضافةً إلى ضعف الباشا العثماني بمصر، مما أدى إلى سيطرة المماليك عليها، حيث كثرة الحروب والاضطرابات حتى أصبحت السِمة العامة للحياة السياسية بها[6]. واستطاع علي بك الكبير تكوين جيشا من المرتزقة، الذي أنهك كاهل الدولة والشعب، كما امتنع عن دفع الجزية للباب العالي، وضرب النقود باسمه وتوسع على حساب الحجاز وتطلع لبلاد الشام، اين تحالف مع الظاهر عمر واتصل بروسيا، لكن مفاوضاته لم تنجح معها[7].

---

[1] أحمد زكرياء شلق، **المرجع السابق** ، ص68.

[2] أحمد زكرياء شلق، **نفسه**، ص 71.

[3] محمد انيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1990، ص 152.

[4] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص129.

[5] سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث، دار الشروق للنشروالتوزيع**، الاردن، 1997، ص 279.

[6] اسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي... المرجع السبق**، ص 125.

[7] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص (132-133).

وفشلت محاولته للاستقلال بمصر بعد ان استمالت الدولة العثمانية قائده العسكري محمد ابي لهب الذي اغرته بملك مصر والذي قضى على علي بك في موقعة الصالحية 1773[1].

- تمرد **الظاهر عمر** بفلسطين 1772-1775، عربي الأصل من قبيلة بني زيدان النازلة في معرة النعمان، بين حلب ودمشق، كان والده ملتزماً بولاية صيدا، كما اشتهر الظاهر عمر بالآداب العربية والشجاعة والمهارة والثقافة الاسلامية[2]. حصل على التزام طبرية وأخذ يوسع التزامه بضم الأراضي التي حوله، كما استاءت الدولة العثمانية من تصرفاته لتحالفه مع **علي بك الكبير** وطلب مساعدة عدوها روسيا[3]، أين استعانت الدولة العثمانية **بأحمد باشا الجزار** وارسلت حملة بقيادة **حسن باشا**، وقضي على تمرد الظاهر عمر في 1775.
- تمرد أحمد **باشا الجزار** 1775-1804 وهو قائد عسكري مملوكي لعلي بك الذي تدرج في المناصب حتى نال مرتبة رئيس الباكوية، لقب بالجزار لشدة بطشه بأعراب إقليم البحيرة[4]. انتقل إلى بلاد الشام مستغلاً الفراغ السياسي بها، فقام بتقوية نفوذه وتحصين عكا، وأصبح واليا على صيدا كما كون جيشاً من المرتزقة، واتبع سياسةً تعسفيةً لجمع الضرائب، كان قاسياً في معاملة الأهالي. لقد حاول السلطان عزله لكنه فشل ثم رضخت الدولة العثمانية له لقوته وعدم إظهاره لنزعةٍ استقلاليةً. فشلت كل محاولات عزله[5] وبلغ ذروة مجده في فترة حصار عكا من طرف **نابوليون بونابرت**[6]في 1799 وتوفي أحمد باشا الجزار في 1804.
- تمرد الحركة الوهابية، قوم من العرب اتبعوا طريقة **محمد ابن عبد الوهاب** 1703- 1792 شاع أمره بنجد و الأحساء و القطيف، والكثير من بلاد العرب[7]، تتلخص فلسفة مذهبه السني في إعادة الإسلام إلى منابعه الصافية في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم، و رفع مبدئ التوحيد و محاربة البدع و الخرفات و فتح باب الاجتهاد على مصرعيه. عرفت الحركة بعداً آخراً بعد مصاهرته لأمير نجد محمد ابن سعود. لم يتدخل الباب العالي في السنوات الأولى لظهور هذه الحركة بموجب سياسته القاضية بعدم التدخل في شؤون المذاهب الدينية[8] لكن مع توسعاتها والتشكيك في الشرعية الدينية للسلاطين العثمانيين شعرت الدولة العثمانية

---

[1] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص (132-133).

[2] اسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي... المرجع السابق**، ص 109.

[3] جميل بيوض، شحادة الناطور، عي عكاشة، **تاريخ العرب الحديث**، دار الامل للنشر والتوزيع، 1991، ص75.

[4] اسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي... المرجع السابق**، ص 113.

[5] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص (134-136).

[6] سيار الجميل، **المرجع السابق**، ص 276.

[7] محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص 104.

[8] يلماز اوزتونا، ج1. **المرجع السابق**، ص 65.

بخطورة هاته الحركة، أين استعان السلطان بوالي مصر **محمد علي** الذي قام بالحرب المصرية –الوهابية 1811-1818 وكانت نهاية الحركة نهاية مأساوية[1].

- تمرد مماليك **بغداد** 1817-1821، استأثرت أسرة على الحكم ببغداد عرفت بالمماليك ل 32 سنة بفضل حسن باشا الذي كون قوة عسكرية من مماليك القوقاز[2] وأشهر حكامها سليمان الكبير الذي تحدى سلطة الدولة العثمانية واعترف به السلطان والياً على بغداد، كما نجد **داوود باشا** 1817-1821 الذي زامن **محمد علي** لكنه يختلف عنه من حيث حجم ونطاق مشروعه الاستقلالي، كما تعاون مع إنكلترا فقرر **السلطان محمود الثاني**[3] القضاء عليه في 1831.

- تمرد **محمد علي** الذي ولد في 1769 بإقليم مقدونية[4] لم بلغ ال 30 سنة أُلحق بكتيبة ألبانية المرسلة إلى مصر، أين أظهر شجاعةً كبيرةً وأصبح قائداً للقوات الألبانية ضمن الجيوش العثمانية المرسلة لمصر، حيث عزل الشعب المصري الوالي التركي وعينوا **محمد علي** والياً عليهم في 1805، ثم جاء فرمان من السلطان بتثبيت محمد علي والياً على مصر[5]، هذا الأخير حصل على دعم أشراف مصر، ثم تخلص من المماليك في مذبحة القلعة 1811، كما ادخل تغييرات وإصلاحات اقتصادية واجتماعية و ثقافية تهدف لإنشاء دولة حديثة، قادرة على حماية الاستقلال وتوطيد نفودهم، ولتحقيق ذلك قوى جيشه واستعان بخبراء أجانب وأقام مصانع للأسلحة و نظم جهاز الإدارة، وقام بإصلاحات في الزراعة والصناعة والتجارة لتقوية اقتصاد البلد[6]، و أمام تعاظم قوته استعانت الدولة العثمانية للقضاء على الحركة الوهابية 1811-1818، و في القضاء على ثورة اليونان، كما توسع على حساب الحجاز والسودان والشام، حتى وصل إلى قلب الأناضول أين أصبح لابد من كبح جماحه و هنا تكتلت الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية للقضاء عليه، ويظهر ذلك في **مؤتمر لندن الأول** 1840[7]، و **مؤتمر لندن الثاني**

---

[1] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص (134-136).

[2] جميل بيوض وآخرون، **المرجع السابق**، ص 71.

[3] نادية مصطفى محمود، **العصر العثماني من القوى والهيمنة إلى بدايات المسالة الشرقية**، **المعهد العالمي للفكر الإسلامي**، القاهرة، 1996، ص242.

[4] سيار الجميل، **المرجع السابق**، ص 312.

[5] جميل بيوض وآخرون، **المرجع السابق**، ص 79.

[6] جميل بيضون وآخرون، **المرجع السابق**، ص 84.

[7] **مؤتمر لندن الأول 1840:** دعت بريطانية إلى عقد هذا المؤتمر، حيث دعيت كل من روسيا، بروسيا، الدولة العثمانية والنمسا وغابت عنه فرنسا، لإيجاد حلا3 للمسألة المصرية في 05 جويلية 1840. وخلص المؤتمر إلى 7 بنود، أهمها منح محمد على وخلفائه حكم مصر وجنوب الشام مدى الحياة، على أن يعود أدراجه واعطوه مهلة 10 أيام. للاستزادة أنظر، الرافعي عبد الرحمان، **عصر محمد على**، ط5، دار المعارف، القاهرة، ص 292.

1841[1]، أين اقتصرت ممتلكاته على مصر له و لأولاده من بعده، واضطر أمام هذا التكتل ضده للتوقيع على المعاهدة.

[1] **مؤتمرلندن الثاني 1841:** رغم أن المعاهدة الأولى اعادت التوازن للحدود السياسية للدولة العثمانية إلاّ ان اثار المسألة الشرقية لم تحسم وحضر هذا المؤتمر طرف جديد هو فرنسا. كما تضمن الملاحة في المضائق. أنظر، محمد عبد الستار البدري، **المواجهة المصرية الأوربية في عهد محمد علي**، دار الشروق، مصر 2001، ص 216.

المبحث الأول: السلطان عبد الحميد الثاني وعلاقته بالعرب

المطلب الأول: أوضاع البلاد العربية قبل اعتلاء للسلطان عبد الحميد العرش.

المطلب الثاني: السيرة الذاتية للسلطان عبد الحميد الثاني.

المطلب الثالث: خلفيات تقرب السلطان عبد الحميد الثاني من العرب.

المطلب الرابع: أهم إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني في البلاد العربية.

السلطان عبد الحميد الثاني وعلاقته بالعرب

تعد شخصية السلطان عبد الحميد الثاني من أكثر الشخصيات السياسية المعاصرة إثارةً للجدل والنقاش بسبب مواقفها وأفكارها بكل ما يتعلق بشؤون السلطة العثمانية في الفترة الممتدة من 1876-1909. وذلك كونه آخر سلطان عثماني امتلك سلطةً فعليةً، كما يجب التنويه بالجهود والمساعي التي بذلها لكسب ود وصداقة العرب والخطوات التي اتبعها لزيادة الثقة بينه وبين زعمائهم.

أوضاع البلاد العربية قبيل السلطان عبد الحميد الثاني.

الأوضاع السياسية والعسكرية تمثلت سياسة العثمانيون اتجاه العرب في ابعادهم عن المناصب الحكومية، إضافة إلى فرض عزلة على البلاد العربية تخوفاً من تسرب الأفكار السائدة في أوروبا إليها، كما اعتقدوا أن هذه العزلة كفيلة بإبعاد الأطماع الأوروبية عنها[1]. ومع ضعف الحكم العثماني قامت الأسر الحاكمة والعصبيات بالاستئثار بالحكم في الولايات العربية، فأصبحت الجزائر شبه مستقلة عن الباب العالي حتى استعمار فرنسا لها سنة 1830، ونفس الأمر كان في تونس وليبيا، هذه الأخيرة التي كانت خاضعة لحكم الأسرة القرامنية وعادت ولاية عثمانية في 1835[2] ويتفق المؤرخون على تسمية الفترة بين 1835-1911 بمرحلة الحكم التركي المباشر الثاني لليبيا. كما بقيت بلاد الشام ومصر والعراق تابعة للدولة العثمانية رغم كل الثورات والفتن التي قامت بها[3]. هذه الثورات كانت بسبب الضعف العسكري الذي أصاب الدولة العثمانية الذي أدى الى قضاء على الإنكشارية في 1826[4]. وبقي الجيش في إصلاح دائم لكنه لم يرتقي إلى الجيوش الأوروبية في تلك الفترة. هذه الأخيرة التي بعد قيام الثورة الصناعية فيها بدئت تتكالب على تمزيق العرب والمسلمين إلى دويلات طائفية وعرقية واشعال نار الفتنة بين المسلمين والنصارى ثم التدخل بحجة حماية الأقليات، ولقد استطاع الاستعمار الأوروبي أن يحقق وجوده في العالم الإسلامي، فسيطرت بريطانيا على الهند، عدن، مصر، السودان ومناطق من خليج العرب، كما سيطرت روسيا على القوقاز وأواسط اسيا، بينما كانت فرنسا السباقة وهي أول من قام بغزو مسيحي أوروبي للولايات العربية التابعة للدولة العثمانية، وهي الحملة الفرنسية على مصر1798[5]. ثم استولت على مناطق من شمال افريقيا، بداية

---

[1] عبد الجليل التميمي، **المرجع السابق**، ص (10-19).

[2] جميل بيضون وآخرون، **المرجع السابق**، ص 63.

[3] جميل بيضون وآخرون، **نفسه**، ص 64.

[4] ويطلق على هاته الحادثة "**بوقعة خيرية**" لان العثمانيون تفاءلوا بالقضاء على الإنكشارية خيراً، وكانت هذه الواقعة في عهد السلطان محمود الثاني. أنظر، اماني بنت جعفر بن صالح المغازي، **دور الإنكشارية في اضعاف الدولة العثمانية**، دار القاهرة، مصر، 2007، ص 378.

[5] **الحملة الفرنسية:** خرج نابوليون بونبارت من ميناء طولون بجيش قوامه 31 ألف جندي متوجهاً إلى مصر واستول في طريقه على جزيرة مالطا ووصل الإسكندرية 1.7.1798 واستول على المدينة وزحف إلى القاهرة، وبقي في مصر حتى 1801. أنظر، منقو فطيمة، **حملة نابوليون**

بالجزائر 1830 ثم تونس. وأمام هاته التحديات التي كانت تحّدق بالعالم العربي، رأى رجال الدين والعلماء ضرورة الإصلاح، وركزت الدولة العثمانية على الإصلاح العسكري "لطبيعة الحكم العثماني العسكري"، كما أصدرت في **1839 خط شريف كلخانة**[1] الذي أعلن المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية. وأصدرت في **1856 خط شريف همايوني**[2]، الذي جاء بناءً على رغبة الدول الأوروبية مؤكداً ما جاء في الخط الأول.

لكن التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية، ولا سيم في ولاياتها العربية، أدى إلى التنافس فيما بينها وهو ما دفع الدولة العثمانية إلى حركة إصلاح المنظومة الإدارية، لزيادة تماسك الدولة العثمانية وولاياتها وإظهار الحكم المركزي بشكل مباشر، ما كان له للأسف الأثر الواضح في انفصال الولايات العربية عن جسد الدولة العثمانية[3]. ما أدى إلى ظهور شعوراً عاماً بضرورة إيجاد نوع من الرابطة والصلة بين أجزاء العالم الإسلامي للتكتل ومواجهة الاطماع الأوروبية في النصف الثاني للقرن التاسع عشر.

وخلاصة القول إن الأقطار العربية المختلفة كانت على درجات متفاوتة من التبعية، فالجزائر، تونس وطرابلس الغرب كانوا تحت حكم عثماني لكن حصلوا على استقلال الذاتي من الباب العالي تقريباً في النصف الثاني من القرن السابع عشر. بينما اليمن فقدت الدولة العثمانية سيادتها عليها قبل ذلك، كما كانت سلطة الباب العالي على سوريا ومصر والعراق سلطة اسمية، يتولى الحكم فيها باشوات يدبرون ثورات ضد السلطان تارةً ويثور عليهم الزعماء المحليون تارةً أخرى[4].

يونبارت على مصر (1798-1801)، مذكرة ليسانس في التاريخ، جامعة سعيدة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 2016-2017، ص 13.

[1] **خط شريف كلخانة :** سمي بهذا الاسم نسبةً إلى قصر كولخانة، أصدره مصطفى رشيد باشا ليرتقي ببلاده إلى مصاف الدول الأوروبية وقد شكل هذا الخط خطوة كبيرة نحو الاخذ بالقوانين الوضعية، حيث قرر المساوات بين المسلمين وغير المسلمين، وإلغاء نظام الاقطاعات العسكرية ونظام الالتزام، كان هذا في عهد السلطان عبد المجيد، أنظر. محمد سهيل طقوش. **المرجع السابق**، ص (400-402)،

[2] **خط شريف همايوني:** صدر هذا الخط بدافعين، أولهما ضغط الدول الأوروبية بعد حرب القرم ومطالبتها الدولة العثمانية بإصلاح أوضاع الرعايا النصارى في الدولة لتقطع على روسيا سبل تدخلها وفي نفس الوقت المحافظة على السلام، اما ثانيهما هو اقتناع رجال الإصلاح في الدولة بضرورة اصلاح ادارتها وتجديدها على أساس الاقتباس من الغرب. دونما المساس بالأحكام الشرعية. أنظر، محمد سهيل طقوش، **نفسه**، ص 404.

[3] نجيب صالح، **تاريخ العرب السياسي 1856-1956**، دار اقرأ للنشر، بيروت، 1985، ص (85-92).

[4] فلادمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، ط9، دار الفارابي، لبنان، 2007، ص14.

الأوضاع الاقتصادية:

لقد حافظ العثمانيون بشكل عام على النظم الاقتصادية التي كانت سائدة في البلاد العربية قبل ضمها، كما انعكست الأوضاع السياسية على الأوضاع الاقتصادية[1].

الزراعة:

تأخرَ الإنتاج الزراعي نتيجةَ استخدام الفلاحين أساليب تقليدية، كما هجَر قسم كبير منهم أراضيهم بسبب نظام الضرائب المفروض عليهم. ووُزعت الأراضي على الأمراء وكبار الموظفين والجنود وتحولت إلى اقطاعات عسكرية. أما بالنسبة لأهم المحاصيل الزراعية فهي: الحبوب، البقوليات والقطن[2]. وبسبب التدهور الزراعي أجريت محاولة لتكوين لجان خاصة لبحث أسباب هذا التدهور في كل ايالة سنة 1845[3]. وفي 1857، صدر قانون الأراضي الذي قُسمت الأراضي بموجبه إلى التالي (الأراضي المملوكية، الأراضي الميرية، الأراضي الموقوفة، الأراضي المتروكة، أراضي الموات)[4]. كما أنشأ قانون لتسجيل العقود المختصة بالأراضي الذي أدى تطبيقه إلى ظهور طبقة ملاك الأراضي، وعدد من شيوخ وأثرياء الدولة، ولم يسجل للفلاحين سوى قسم ضئيل، وتعددت الضرائب التي كانت تجبى من الفلاحين وأهمها هي الضرائب الشرعية (الخراج، العشر، الجزية لغير المسلمين) لكن الولاة توسعوا وأخرجوها من طابعها الشرعي فكان صاحب الأرض يدفع ضريبة العشر والخراج التي كانت تصل أحياناً إلى نصف الغلة. وتعددت الضرائب ولازمت كل نمط من أنماط الحياة الاقتصادية. كما أدى نظام الالتزام[5] السائد إلى استغلال الملتزمين للفلاحين لتأمين أ موالهم التي دفعوها وتحقيق ربح خاص بهم، ما أدى إلى تدهور الريف وهجرة الفلاح إلى المدن فراراً من

---

[1] بوين هارولد، هاماتون جيب السير، **المجتمع الإسلامي والغرب**، تر عبد المجيد حسيب القيسي، ج1، ط1، دار الهدى، لبنان، 1997، ص 332.

[2] Jean-Paul Pascual **La Syrie à l'époque ottomane (le XIXe Siècle,** Dans LA SYRIE D'AUJOURD'HUI, Ed, André Raymond, Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans- CNRS/Aix Marseille Université، pp(،31-53).

[3] فلادمير لوتسكي، **المرجع السابق**، ص 142.

[4] جميل بيضون وآخرون، **المرجع السابق**، ص 64.

[5] **الإلتزام:** لغةً هو الثبوت والدوام. اصطلاحاً هو تكليف وعهده على شخصٍ لشخصٍ آخر وفي الاصطلاح المالي العثماني أطلق على معاملة يقوم بموجبها صاحب مصدر مدر لعائد غير مضمون بمنحه إلى شخص آخر ليستغله ويأخذ عوائده لمدة معينة مقابل مبلغ مضمون، ولقد شاع الالتزام في الدولة العثمانية بشكل كبير ولجأ له الافراد والدولة على حدٍ سواء، وهو ليس اختراعاً عثمانياً انما اخذوه من الدول السابقة فكانت الدولة تقوم بتسليم أحد مواردها لمن يقوم بإدارته واخذ غلته لنفسه مقابل تعده بدفع مبلغ مسبقاً. وكان يجري منح الالتزام بالمزايدة وامام جور الملتزمين اضطرت الدولة العثمانية إلى الغاءه. أنظر، معاذ محمد عابدين وقاسم محمد الحموري، **التزام الضرائب في الدولة العثمانية: دراسة تاريخية شرعية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م 29، ع 3، ص (257-278).

فتوة الملتزمين، فتدهورت الزراعة وعمَّ الاضطراب البلاد، إضافةً إلى تدهور الوضع الأمني الذي أثر على الزراعة.

الصناعة:

كانت الولايات العربية متفاوتة في صناعاتها، كما ارتبط التطور الصناعي بجهود الولاة العثمانيون وتوجيهات حكومة الباب العالي لما تحتاجه الصناعة في اقاليمها لحماية الصناعة العثمانية من منافسة المنتوجات الأوروبية. وكانت مصر الأكثر تطوراً في الصناعة من الولايات الأخرى، وتأتي بعدها ولاية الشام ثم العراق، أما الجزيرة العربية فكانت نسبة العاملين في الصناعة قليل جداً وأغلبهم من جنسيات أجنبية، ولم تكن هناك صناعات تتعدى الحرف البسيطة، كما أثرت الامتيازات الأجنبية في الصناعات، فكانت أحد أهم الأسباب لعدم تقدم الصناعات في الولايات العربية[1]. وكانت اغلبها صناعات حرفية تعتمد بالدرجة الأولى على العمل اليدوي، كما كان الحرفيون منظمين في طوائف، يرأس كل طائفة رئيس وهو الشيخ، ويليه في المنصب المعلم ثم الصانع فالتلميذ. ولكل طائفة تقاليدها الخاصة بها[2]. وكانت بغداد، الموصل، دمشق، حلب، القاهرة، تونس، الجزائر، تلمسان، فاس ومراكش من أكبر مراكز الصناعات الحرفية لصناعة الأقمشة، السجاد، المصوغات والحلي. وكان العديد من هذه المصنوعات يصدر لأوروبا. ففي بلاد الشام وحدها أحصيت في بداية القرن التاسع عشر حوالي 150 ألف ورشة نسيج وعمل بها حوالي 30 ألف عامل[3].

في الوقت الذي كانت فيه الصناعة العربية صناعة يدوية بسيطة كانت فيه أوروبا تطور صناعتها نوعا وأسلوبا، ما أدى إلى تراجع الصناعة العربية وغزو المنتوجات الأوروبية للأسواق العربية. فضلا عن كثرة الضرائب التي كان يضطر الصانع لدفعها مما أدى بالتالي إلى تدهور هذا القطاع.

التجارة:

عرف العالم العربي في هذه الفترة تدهوراً في مجال التجارة لضعف خبرتهم بتقاليدها[4] بينما تضاعفت التجارة في أوروبا لسيطرتها على الطرق التجارية، إضافةً إلى الامتيازات[5] الممنوحة لهم من قبل الدولة

---

[1] أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1985، ص (365-368).

[2] جميل بيضون وآخرون، **المرجع السابق**، ص 66.

[3] Jean-Paul Pascua, op,cit, 31-53.

[4] نادية مصطفى محمود، **المرجع السابق**، ص 64.

[5] **الإمتيازات:** عرفت كلمة الامتيازات في اللغة اللاتينية بكابوت (caput) و كابتال(capital) في اللغة اللاتينية الحديثة، أما اصطلاحاً فهي مجموعة الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية من قبل دولة آخرى بناءً على اتفاق او معاهدة بينهما، فالامتياز يكون احياناً تخصيصاً او منح اذن خاص او استثناء لشركة او مجموعة شركات. وقد تأتي هذه الحقوق الممنوحة على شكل هبه من السلطان او بموجب معاهدة دولية وأشهرها الممنوحة من السلطان سليمان القانوني لفرنسا 1535، حين كانت الدولة العثمانية في أوج قوتها ثم اصابت إيطاليا وإنجلترا ودول أوروبا وكانت الدول الأوروبية حريصة على تجديدها ومع مرور الزمن حاولت الدولة العثمانية إلغاء الامتيازات لإدراكها لخطورتها. ولم تتخلص منها

العثمانية، هاته الامتيازات التي ربطت اقتصاد الدولة العثمانية بالاقتصاد الأوروبي، وأثرت على الولايات العثمانية، فأصبحت الدول الأوروبية هي المستفيد الأول من تجارة العالم الإسلامي وتدهور الدور العثماني كوسيط في التجارة بين الشرق والغرب[1].

فالتجارة في البلاد العربية كانت نوعان: تجارة محلية على نطاق ضيق ومحدود بسبب تأخر وسائل النقل والمواصلات وقلة الأمن في طرقات القوافل. وتجارة خارجية بأيدي الأجانب منذ أوائل القرن السادس عشر الذين سكنوا البلاد العربية ويعيشون تحت إشراف قناصلهم. وكان لليهود دور كبير في التجارة الذي تمثل في كونهم حلقة وصل بين التجار والأجانب.

ومع بداية الثورة الصناعية وتطورها بدأت بوادر الاستعمار الرأس مالي الصناعي، الذي يهدف إلى السيطرة على الأسواق من حيث شراء المواد الأولية وبيع المواد المصنعة والتوسع الاقتصادي الغربي ما أدى إلى سيطرة الرأس المال الأوروبي في المواصلات والبنوك والديون العامة، وأدت حركة التجارة الدولية إلى ظهور فئة من الوكلاء وتجار محليين من الأقليات الدينية وهذه الفئة ارتبطت بالغرب نشاطاً ووجهةً وبقي لتجار المسلمين بعض النشاط في التجارة الداخلية[2].

كما تأسست المصارف بغرض تقديم الخدمات المصرفية للتجار والصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال في الولايات العربية، فافتَتَح المصرف العثماني فرعاً في سورية وفرعاً آخراً في ولاية بيروت، كما استخدمت المصارف لغرض تطوير المشاريع في الدولة العثمانية، لكن بعضها استُخدم ليتحكم رئس المال الأجنبي في الصناعة والتجارة ثم يتسنى التحكم في الاقتصاد بكل اشكاله وتفرعاته[3].

وبصفة عامة فان الدولة العثمانية وصلت خلال القرن ال 19 إلى حالة اقتصادية مزرية وهو ما انعكس بطبيعة الحال على اقتصاد البلاد العربية حيث سيطر الأجانب على الاقتصاد بالمنطقة خاصةً بعد قيام الثورة الصناعية، ما أدى إلى تكالب على الأسواق التجارية و ظهور أهمية العالم العربي كمصدر للمواد الخام و سوق للمنتوجات الأوروبية[4] كما زادة الامتيازات الأجنبية من وقوع العالم العربي في قبضة الاحتلال

حتى قيام الحرب العالمية الأولى. أنظر، وليد العريض، **"تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية و آثارها"**، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 24، ع1، الأردن، 1997، ص (145-173).

[1] نادية مصطفى محمود، **المرجع السابق**، ص 109.

[2] عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، لبنان، 2003، ص 135.

[3] ز. ي. هرشلاغ، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**، **ترمصطفى الحسيني**، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ص 65.

[4] شوقي عطا الله الجمل، **تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصرمن الفتح العثماني للعالم العربي إلى الوقت الحاضر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 29.

الأوروبيين[1] كما كان دخول البضائع الأوروبية إلى البلاد العربية سببا في سقوط المراكز الصناعية القديمة فيها.

الأوضاع الثقافية والدينية:

اعتمدت الحياة الثقافية والدينية على الشريعة الإسلامية التي نظمت أحوال الناس[2].

الثقافية:

لقد أُهملت الحياة الفكرية والثقافية والتعليمية، بحيث اقتصر التعليم على الكتاتيب التي كانت تعلم القران الكريم، والكتابة ومبادئ الحساب، لذلك عَرف العالم العربي مطلع القرن ال 19 جموداً فكرياً وتخلفاً حضارياً، كما كان التعليم في المدن يقتصر على تعليم القران وتلاوته، ولم تلقى دراسة العلوم الطبيعية والرياضيات عنايةً تذكر. وكانت علوم الدين واللغة والتاريخ هي السائدة[3]. كما لم تعطى الفرصة لكافة أفراد الشعب للتعلم، وهو ما أدى إلى تفشي الأمية والجهل بين أفراد الأمة، وعاش العلماء حياة انطوائية بعيدة عن الإبداع والتفكير، وقَلَ ظهور المفكرين المجدد[4]. وأمام هاته الأوضاع المتردية للحياة الثقافية في البلاد العربية، جاءت الحملة الفرنسية على مصر (1798-1801) والتي كانت أول حركة فكرية-عسكرية من الغرب المسيحي على العالم الإسلامي[5]. وهنا عَرف العالم العربي العلوم الغربية. أين أدخلت الطباعة، وكانت أول مطبعة هي مطبعة الأهلية في 1821 ببولاق. كما ازدهرت الصحافة مثل صحيفة حديقة الأخبار 1856 ببيروت، الأهرام 1875، المقطف 1896. وكانت بداية الإحياء الثقافي. حيث لعبت مصر دوراً رياديا في تحديث العالم العربي وتطوير النشر والكتابة[6]. كما لا ننسى دور الحواضر العلمية كالجامع الأزهر بالقاهرة، وجامع الزيتونة بتونس. كل هاته العوامل أدت إلى ظهور طبقة مثقفة جديدة ترغب في النهوض بالأمة العربية.

---

[1] حمداني فاطمة، شدري لويزة، **سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام (1876-1909)**، مذكرة التخرج لنيل شهادة أستاذ في تعليم الثانوي، المدرسة العلية للأساتذة، قسم التاريخ، 2007-2008، ص27.

[2] جميل بيضون وآخرون، **المرجع السابق**، ص 68.

[3] أحمد زكرياء شلق، **المرجع السابق**، ص 102.

[4] أحمد زكرياء شلق، **نفسه**، ص 102.

[5] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516-1966)**، دار النهضة العربية، لبنان، 1986، ص246.

[6] عبد العزيز الدوري، **المرجع السابق**، ص 135.

الدينية:

يعود تدهور الأمة الإسلامية في العصر الحديث إلى إهمال الدين والجهل بأصول حكمه وضعف الأخلاق وفساد العقيدة[1]. كما ظهرت عدة شخصيات مدّعين العلم والدين وماهم بعلماء ولا بشيوخ لطرقٍ صوفيةٍ. فأدخلوا الخرافات والبدع والتقاليد الهدامة التي لا علاقة لها بالإسلام[2]. وهذا ما أدى إلى انتشار أفكار لا تمد للإسلام بأي صلة، وبالتالي انتشرت الطرق الصوفية وأصبحت ظاهرة اجتماعية ودخلها الدجل والشعوذة، والتي عرفت اقبالاً كبيراً عليها، فضلاً عن ممارسة بعض الطقوس و الشعائر التي لا تمد بصلة للإسلام، فنجد المؤرخ **ستودارد لوثروب** يصف المسلمين فيقول "أما الدين فقد غشيته غاشيةٌ سوداء فألبسته الوحدانية التي علمها صاحب الرسالة الناس سحقاً من الخرفات وقشور الصوفية و خلت المساجد من أرباب الصلوات وكثر عديد الأدعياء الجهلاء وطوائف الفقراء والمساكين يخرجون من مكان إلى مكان يحملون في أعناقهم التمائم و التعاويذ و السباحات ويهيمون الناس بالباطل و شبهات ويرغبونهم في الحج إلى قبور الأولياء و يزينون للناس التماس الشفاعة من دفناء القبور وغابت عن الناس فضائل القران فصار يشرب الخمر والأفيون في كل مكان وانتشرت الرذائل وهتكت ستر الحرمات من غير خشية و لا استحياء[3]". كما ساد البلاد العربية الفتن الطائفية خاصةً في بلاد الشام، هاته الأخيرة التي عانت من الفتن الطائفية بعد انتهاء الحكم المصري بها، فظهرت الفتن الطائفية، خاصةً في جبل لبنان في السنوات 1841، 1845 و1860[4]. واستغلت الدول الأوروبية هاته الفتن للتدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة، خاصةً فرنسا وإنجلترا اللّتان كانتا يعولان على تقوية الخلاف بين طائفتي الدروز والموارنة، فساندت ظاهرياً إنجلترا الدروز وساندت فرنسا الموارنة[5].

---

[1] محمد رشيد رضا، **لو ائح الإصلاح والتعليم الديني للمملكة العثمانية**، مجلة المنار، مج 9، 1907، ص (890-891).

[2] شكيب أرسلان، **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟**، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، 2015، ص (54-55).

[3] ستودارد لوثروب، **حاضرة العالم الإسلامي**، تر عجاج نويهض، تع شكيب أرسلان، ج 1، ط3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.س.ن، ص 259.

[4] خديجة كريكب، **إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني في بلاد الشام (1876-1909)**، مذكرة ماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018-2019، ص 24.

[5] فلادمير لوتسكي، **المرجع لسابق**، ص 143.

السيرة الذاتية للسلطان عبد الحميد الثاني.

ولد السلطان " عبد الحميد " في الساعة الخامسة من يوم الأربعاء 21 سبتمبر 1842 الموافق ل 16 شعبان 1258 بقصر **جراغان**، وهو الابن الثاني للسلطان **عبد المجيد الأول** 1839-1861[1]. أمه شركسية الأصل تدعى **تيرموجغان**[2]، وهي الزوجة الرابعة للسلطان عبد المجيد الأول. أصيبت بمرض ما أدى إلى مكوثها بجناحها حتى وفاتها، وهذا ما أثر في شخصية عبد الحميد. لما توفيت وهو في العاشرة من عمره. عهد به والده إلى زوجته العاقر **برستو**[3] وظل تحت رعايتها. ويقول هو عنها أنه تربى على يد أم حنون. لذا منحها عند تولي العرش رتبة "السلطانة الوالدة" وهي آخر من حمل هذا اللقب في التاريخ العثماني[4]. وتلقى عبد الحميد الثاني تعليماً وتربيةً ورعايةً على مستواً عالي يليق بالخلافة[5]، على يد أشهر علماء عصره، كما انه اتقن اللغة العربية والفارسية والفرنسية اضافةً إلى التركية. ويقول في مذكراته: " **انني اليوم والحمد لله أستطيع التعبير بأسلوب أكثر متانة، عن طريق المامي بعدة كلمات من اللغة الفرنسية... أستطيع ان افهم باستخدام القاموس الرسائل، الجرائد التي اطالعها الأن أفهمها بسهولة**"[6].

كما درس التاريخ وألف الشعر باللغة التركية، كما كان يتدرب باستخدام الأسلحة من السيوف والمسدسات وتميز بالذكاء الحاد والفطنة. وكان قليل الكلام كثير الاصغاء، تميزت شخصيته عموما بالاتزان، الاعتدال والرقي، كما كان السلطان خطاطاً بارعاً ونجاراً محترفاً، حيث كانت له ورشة نجارة ومزارع خاصة به. ونظراً لذكائه وميوله السياسية فقد رباه عمه السلطان عبد العزيز (1830-1876) تربيةً حرةً، واصطحبه في رحلاته إلى مصر 1863 وإلى أوروبا 1867[7]، أين التقى فيها بمشاهير العصر من السياسيين، كنابوليون 3 بفرنسا، والملكة فيكتوريا في إنجلترا وليون بولد 2 في بلجيكا، وغليوم الأول وفرنسوا جوزيف في النمسا ولقد اكتسب من هذه الرحلات الكثير[8]، كما عرف عن السلطان التزامه بالعبادات والطاعات لأقصى درجة. وكان يخصص الكثير من وقته لقراءة الكتب وتعمق في علم التصوف. وكان يحب حياة

---

[1] سيف الله آرباجي، **السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الإصلاحية و إنجازاته الحضارية**، تر عبير سليمان، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2011، ص 17.

[2] ذكرت باسم آخر هو تيرموزكان قادين أفندي، أنظر، عائشة اوغلو، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، تر صالح سعداوي صالح، ط1، دار النشر الأردن، عمان، 1991، ص 67.

[3] سيف الله آرباجي، **المرجع السابق**، ص 17.

[4] يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر عدنان م، سلمان، ج 2، **مؤسسة فيصل للتمويل**، تركيا، 1988، ص 96.

[5] عائشة اوغلو، **المرجع السابق**، ص 111.

[6] عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني**، تر محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق،1991، ص 64.

[7] يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، **شخصية السلطان عبد الحميد الثاني: و أثرها في مواجهة تحدي الازمة الاقتصادية والمالية، في السلطان عبد الحميد في الذاكرة العربية**، تح محمد الهامي، ج1، دار الأصول العلمية، تركيا، 2019، ص 130.

[8] عيسى اسعد العبد الله، **السياسة الخارجية للدولة العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني 1876 -1909**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة بيروت، 2016، ص12.

الانزواء التي وجد فيها الراحة. كما كان مقتصدا في مصاريفه، محافظاً على الرياضة البدنية ومهتماً بالسياسة العامة ومتابعاً للأخبار بعناية فائقة[1].

أصدر شيخ الاسلام **حسن خير الله** فتوى بعزل السلطان **عبد العزيز** 1861-1876 لتخوف الدول الأوروبية من سياسته وتم ذلك بتآمر رجال الدولة عليه[2] في 30 ماي 1876. كما اختلفت الروايات حول موت هذا السلطان الذي قيل "انتحر" وقيل " قتل " وبويع بعده للخلافة للسلطان **مراد الخامس** الذي حكم ل 93 يوماً فقط. وعُزل لإصابته بالجنون وفشلت كل محاولات الأطباء بشفائه، ومن هنا لم يبقى أمام رجال الانقلاب وعلى رأسهم **مدحت باشا**[3] سوى خلعه، وتوجهت الأنظار لولي عهده الأمير عبد الحميد الثاني الذي كان يرقب كل شيء بهدوء[4].

تولى السلطان عبد الحميد الحكم بعدما أُخذت له البيعة في 01 سبتمبر 1876، أين استقر بقصر يلدز وحكم لقرابة 33 سنة وتعد من أطول فترات الحكم في الدولة العثمانية. وقد اشترط **مدحت باشا** عليه ثلاث شروط أساسية[5] وهي أولاً: إعلان المشروطية[6] دون تأخير، ثانياً: التشاور مع الوزراء في أمور الدولة وثالثاً: تعيين **ضياء بك وكمال بك** كاتبين خاصين للمابين[7] و**سعد الله بك** بش كاتب لأنهم من

---

[1] نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية في بلاط السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909، في السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص 357.

[2] **المتآمرين هم:** سر عسكري "وزير حربية" حسين عوني باشا، الصدر الأعظم رشدي باشا، محمد باشا وزير البحرية، أحمد باشا، قائد حامية الأناضول، أنظر، اورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد الثاني سياسته وأحداث عهده**، ط4، دار الوثائق، إسطنبول،2008، ص 39،

[3] **مدحت باشا:** هو أحمد شفيق مدحت باشا 1238هـ-1301هـ (1822م-1883م). كان والده الحاج حافظ محمد عالماً دينياً، تولى مدحت باشا ولاية بلغارية 1864 ثم العراق 1869-1871 ثم صار صدراً أعظم للدولة في عهد السلطان عبد العزيز، ووصلت قوته إلى درجة عزل السلطان عبد العزيز بمساعدة الدول الأوروبية 1876، وبعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم كان صاحب قرار دخول الحرب العثمانية-الروسية في 1877. ثم عزله السلطان من الصدارة العظمى واتهمه بالاشتراك في قتل السلطان عبد العزيز. حكم عليه بالإعدام ثم خفف الحكم إلى السجن المؤبد والنفي إلى الحجاز اين توفي. أنظر، نيفين مصطفى سعد، الشخصيات العربية ... **السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص 358.

[4] محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص 584.

[5] عزتلو يوسف بك أصاف، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013، ص 133.

[6] **المشروطية:** هي الدستور الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني في 04 ربيع الأول 1294 هـ الموافق ل 16 مارس 1877 وشكل على أساسه اول مجلس نيابي للدولة العثمانية (المبعوثان) ثم عطله السلطان بمرسوم 11 صفر 1295 الموافق ل 14 فيفري 1878 هذه هي المشروطية الأولى، اما المشروطية الثانية، فهي مرسوم السلطان عبد الحميد الثاني في 2 جماده الآخرة 1326هـ الموافق ل 24 جويلية 1908م بإعادة المجلس بعد تعطيله لأكثر من 30عام. أنظر، نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية** ... **السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص 359.

[7] **المابين :** هو الديوان الملكي أي باب ما بين الباب الهمايوني مقر السلطان والباب العالي مقر الصدر الاعظم ،وهو مخصص لنقل أوامر السلطان للصدر الأعظم ،واستخدم هذا المصطلح في عهد السلطان عبد الحميد الثاني للدلالة على موقع النفوذ والسلطة في الدولة العثمانية. أنظر، ابتسام أبو ميزر، **سنتان مفصليتان في حكم الإمبراطورية العثمانية 1908-1909**، رسالة ماجستير في التاريخ العربي الإسلامي، جامعة بير زيت، فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2017، ص 3.

الأحرار الحرصين على إجراء أحكام القانون الأساسي. فقبل الشروط وأطلقت المدافع في سائر السلطنة احتفالاً بتوليه العرش. وهكذا وصل السلطان عبد الحميد إلى الحكم إثر انقلاب قامت به حركة جديدة في الإمبراطورية العثمانية وهي حركة العثمانيون الجدد وهم شباب متأثرون بالمدنية الغربية الأوروبية الحديثة وبدساتيرها، هؤلاء هم الذين قاموا بالانقلاب وخلعوا السلطان عبد العزيز ثم السلطان مراد الخامس ونصبوا السلطان عبد الحميد الثاني بعد أن اشترطوا عليه القيام بالإصلاحات في الإمبراطورية العثمانية[1]. وتميز أسلوبه في الحكم بالعدالة والرحمة بأعدائه وتقديره لمعارضيه وحلمه اتجاه مناوئيه وتطويعه أعدائه لخدمته.

يعتبر النصف الثاني للقرن التاسع عشر من أصعب فترات الدولة العثمانية، فالأوضاع كانت تغلي في البلقان، والثورات قائمة في البوسنة والهرسك والجبل الأسود وبلغاريا. والدول الأوربية وروسيا تؤجج هذه الثورات وتمدها بالمال والسلاح وتضغط على الدولة العثمانية حتى بقية وحيدة أمام كل هذه القوى[2]. إضافةً إلى الأزمات المتنوعة التي عصفت بالدولة، أهمها الأزمة المالية الخانقة والأخطار التي كانت تهدد أملاكها، والاستعمار الأوروبي الذي يقتطع اجزائها الأسيوية والافريقية، اضافةً إلى الجواسيس والعملاء اللذين يحاولون الإطاحة بالدولة، لذا لم يكن السلطان يثق اثناء توليه للعرش في احد من رجال الدولة، واعتمد على جهاز الجوسسة الذي أرهق خزينة الدولة، كما أظهر السلطان عبد الحميد الثاني عند اعتلائه العرش نيته في الإصلاح، هذا ما ذكره في خطابه، و في 19 ديسمبر أصدر خطا همايونياً[3] بشأن إعلان القانون الأساسي لكن الظروف التي أحاطت بتوليه العرش اضافة للازمات الداخلية و الخارجية التي كادت تعصف بالدولة العثمانية أدت به إلى تركيز السلطة في يديه بالتدريج، و طبع الإدارة بطابع الحكم المطلق، فذكريات خلع السلطان عبد العزيز و وفاته الدرامية، و علمه بتحسن أحوال السلطان مراد العقلية جعله يشعر بانعدام الامن، اضافةً إلى علمه ان الساسة العثمانيون يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، مما اقنع السلطان انه لا يمكن تحقيق إدارة فعالة إلاّ عن طريق الحكم المطلق[4]. إلاّ انه لم يكن معادياً لأي اصلاح لا يهدد سلطته ويكون على طريقته الخاصة، حتى انه قبل اعلان دستور مدحت باشا، لتجنب التدخل الأوروبي في شؤون دولته. ومهما كانت دوافعه فانه الغاه في 14 فيفري 1878 وحل البرلمان الذي كان يضم 130 نائباً

---

[1] ابتسام أبو ميز ، **المرجع السابق** ، ص (3-4).

[2] اورخان محمد علي، **المرجع السابق**، ص 63.

[3] سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص101.

[4] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، 1986، القاهرة، ص 241.

منهم 18 نائب يمثلون الأقاليم العربية ولم يدعى إلى الانعقاد إلاّ بعد 30 عام[1]. وخلال هاته الفترة التي عرفت بالعهد الحميدي حكم السلطان عبد الحميد الثاني بيد حازمة في زمن كانت الظروف ضد الدولة عثمانية.

خلفيات تقرّب السلطان عبد الحميد الثاني من العرب.

كان عبد الحميد الثاني حريصاً على استقطاب العرب نحوهُ إذ بلغ عدد رعاياه منهم حوالي 10 ملايين ونصف باستثناء مصر. وكان يدرك أهمية هذا العنصر العربي ودوره الحضاري والثقافي والديني، حيث كان العرب أكبر الجماعات الإسلامية في الإمبراطورية العثمانية. وأبناء العرب هم أكبر مجموعة قومية من سكان الإمبراطورية العثمانية مقارنة بالقوميات الأخرى التي تعيش تحت حكم هذه الإمبراطورية[2]. وكان يدرك أن بلاد العرب هي هدف التوسع الأوروبي الاستعماري في هذه المرحلة[3]. وكان من الطبيعي أن يهتم بما بقي في حوزته بعد ضياع تونس 1881 ومصر 1882، فلا يدع إقليماً عربياً آخراً يضيع من الدولة العثمانية، سواءً بالاستقلال أو بالتهام دولة أجنبية له[4].

فدفع السلطان عبد الحميد الثاني باتجاه تدعيم روابط الدولة العثمانية بالمنطقة العربية فكرياً وعقائدياً في مواجهة الاختراقات الفكرية الخارجية، لا سيم إنجلترا التي بدئت تلعب بالورقة العربية ضد السلطنة العثمانية استغلالاً لفيروس القومية، حيث انطلقت الحملة من الصحف اللندنية أواخر 1876 بإنشاء خلافة عربية[5]. وهنا أدرك السلطان عبد الحميد الثاني أن استمرارية الدولة لا تكون إلاّ في كسب ود المسلمين والعرب في مواجهة التدخلات الأوروبية في السلطنة ومحاولات تفتيتها فأخذ السلطان يسلك سياسة التودد والتقرب من الشعوب العربية لأنها إن انفصلت عنه ستكون نهايته كخليفة[6].

كانت الولايات العربية والعرب يمثلون قسماً كبيراً من رعايا الدولة العثمانية وبات الاستحواذ عليها من أهم الموضوعات التي تشغل السلطان عبد الحميد الثاني، كما لا ننسى موقع هذه الولايات التي تتواجد في نقاط

---

[1] محمد الخير عبد القادر، **نكبة الامة العربية بسقوط الخلافة العثمانية، دراسة للقضية العربية في 50 عاماً (1875-1965)**، مكتبة وهبة، مصر، 1985، ص 63.

[2] نيفين مصطفى سعد، نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص354.

[3] عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج3، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2004، ص62،

[4] عبد العزيز محمد الشناوي، **نفسه**، ص 57.

[5] زين العابدين زريوح، **تصدي السلكان عبد الحميد الثاني للمشاريع الاستعمارية في البلدان العربية، في السلطان عبد الحميد في الذاكرة العربية**، ج1، المرجع السابق، ص 567.

[6] نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص351.

استراتيجية لطريق الهند[1]، فاختص العرب باهتمام كبير ضمن برنامجه الديني لسببين رئيسيين. **أولاً:** خشيةً من استغلالهم لضعف الدولة العثمانية ونقمتهم عليها للانفصال عنها، بتحريض خارجي وإنشاءهم خلافة عربية منافسة للعثمانيين استناداً للقرشية. وكانت مخاوف السلطان متجهةً أساساً إلى أنشطة أشراف مكة بعد الحرب الروسية العثمانية 1877-1878 للدعم البريطاني لإنشاء خلافة عربية في الحجاز، التي تزامنت مع مساعي جمعية بيروت السرية[2] وحركة أعيان المسلمين[3] ويوسف كرم[4] والوالي مدحت باشا بالشام، إضافةً إلى طرح إمام اليمن نفسه خليفةً، وتحركات خديوي مصر عباس حلمي الثاني للترويج لخلافة مصرية. إضافةً إلى دعوة المفكر عبد الرحمان الكواكبي في كتابه "أم القرى" لإعادة تعريب الخلافة الإسلامية، ونجيب عازوري في مؤلفه "يقظة الأمة العربية في تركية الآسيوية" لخلافة عربية في الحجاز ودولة عربية غير دينية في المشرق "بلاد الشام والعراق"، ولقد شكلت هذه التهديدات خطراً لمركز عبد الحميد الثاني كسلطان وخليفة، ولقد أصرّ على بناء إمبراطورية جديدة أصغر، تتكون طلائعها من العناصر الإسلامية، تضم أتراك وعرب وأكراد وأرناؤوط وجركس[5]. **ثانياً:** سبب اقتصادي بعد خسارة السلطنة معظم ولاياتها الغنية بأسيا وأوروبا، حيث انصب اهتمامها على ولاياتها في سوريا، حلب وأضنة وعلى رفع مستوى ازدهارها وثرواتها لتكون بديلاً اقتصادياً عن الولايات التي خسرتها[6]، وكان السلطان عبد الحميد الثاني يقدر أهمية البلاد العربية التي تعد من أغنى المناطق العثمانية فهي تعد خزانة الدولة بالقسط الأوفر من الموارد

---

[1] سليمان جوقة باش، **السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته**، تر عبد الله أحمد إبراهيم، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2008، ص 355.

[2] **جمعية بيروت السرية:** أُنشأت (1875م-1292ه) على يد طلاب عرب نصارى في الكلية لأمريكية السورية وضموا إليهم 22 شخصية تنتمي إلى طوائف مختلفة كالمسلمين والدروز بهدف المطالبة بالانفصال عن الحكم التركي وإعطاء سورية استقلالاً ذاتياً. أنظر، نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص371.

[3] **حركة اعيان المسلمين:** ظهرت اثناء الحرب الروسية-العثمانية 1877-1878 عقب انهيار السلطنة العثمانية عسكرياً في بلاد الشام، فخططوا لمشروع استقلال ذاتي عن الدولة العثمانية، وتزامنت الحركة مع نمو مضطرد للوعي القومي ف سورية، وصل ذروته بعقدهم مؤتمر بدمشق في منزل مفتيها المتوفى حسن تقي الدين الحصني ووقوع اختيارهم على الأمير عبد القادر الجزائري نزيل دمشق آنذاك ليكون ملكاً على سوريا، معظم المشاركين في هذه الحركة كانوا من عائلات رفيعة المستوى. أنظر، نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **نفسه**، ص 371.

[4] **يوسف كرم:** هو زعيم اقطاعي لبناني ماروني ينعت ببطل لبنان، عينه الوالي فؤاد باشا قائم مقام على مسيحي جبل لبنان 1860 لم يتفق مع الوالي فخرج تحت الحماية الفرنسية إلى فرنسا واستقر في إيطاليا وتوفي فيها. أنظر، نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **نفسه**، ص371.

[5] أحمد سالم سالم، **الرؤية العثمانية لمشروع الوحدة الإسلامية بين سليم الأول وعبد الحميد الثاني، في السلطان عبد الحميد في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص 218.

[6] عبد الرؤوف سنو، **"السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية و آثارها في احتواء القومية العربية"**، حوار العرب، بيروت، 2005، ص (4-5).

أو ما يقدر بثلث واردات الميزانية، كما تَمُد الدولة بالعدد الأكبر من الرجال لجيشها، وتكثر فيها أملاك الأوقاف وتوجد بها معظم أملاك السلطان الخاصة، وكان عبد الحميد يدرك أن اليوم لذي ينفصل فيه العرب عن سلطته يكون نذير بانهيار إمبراطورتيه[1].

وفي أواخر القرن 19 أصبحت هذه الولايات العربية منابع للبترول الذي أصبح بمثابة الدم المتدفق في أوردة حضارة هذا القرن الذي نعيشه، لذا صّوب العالم كله أنظاره لهاته المنطقة ودخلت الولايات العربية في قلب الصراع الأوروبي عليها، وكان عبد الحميد الثاني شديد الحزن لما تكابده منطقة الحجاز واليمن وبغداد والبصرة وسوريا وبيروت وجبل لبنان وطرابلس غرب من أوضاع مضطربة[2]، حيث يقول السلطان عبد الحميد الثاني: "لهاذا كنت أرى الدول الأوروبية تقسم العالم بينها و من ذلك الممالك العربية وتعرض أراضي دولتنا للانقسام حسب مصالحها الاقتصادية، وكان الشيء الوحيد الذي استفيد منه التنافس بينهم لا أكثر وكنت كل ما أخشاه على المماليك العربية التي أرى فيها مدن مقدسة لدينا وفيها مصالحنا التجارية. وعليه يهمني من ذلك أن أرى أن لا تمس هذه المماليك"[3].

أهم إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني في البلاد العربية.

يطلق على القرن التاسع عشر من تاريخ الدولة العثمانية "عهد الإصلاح"، حيث أن السلّطنة سارعت في طريق اصلاح مؤسستها العسكرية والمدنية على النمط الأوروبي، من أجل الحفاظ على تماسك الدولة ومحاولةً منها لإقناع الدول الأوروبية أنها تسير قدماً في طريق الإصلاح وتحسين أحوال الرعايا النصارى حتى تكف عن التدخل في شؤونها بحجة حماية الرعايا المسيحيين[4]، اضافةً لعوامل أُخرى لعبت دوراً في تطوير الدولة العثمانية ووضعها في اتجاه المنهجية الأوروبية، فضلاً عن استفحال الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية في هذا الخضم جاء السلطان عبد الحميد الثاني إلى الخلافة وكان الوضع يستلزم عديد الإصلاحات.

الإصلاحات السياسية والإدارية

حاول السلطان عبد الحميد الثاني تثبيت سلطته في الولايات العربية منذ اعتلائه العرش، وذلك من خلال إكمال مشروع الإصلاح الذي شرع فيه أسلافه، لذلك أصدر دستور 1876 الذي لما تثبت سلطته ألغاه

[1] نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص361.

[2] سليمان جوقة باش، **المرجع السابق**، ص 336.

[3] أحمد سالم سالم، **الرؤية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص 218.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996، ص 184.

في العام التالي لإصداره، وكان يهدف من خلال هذه الإصلاحات الحيلولة دون تدخل الدول الأوروبية الطامعة في أراضي الدولة العثمانية، ومن ثم السيطرة على مقدراتها، والتحكم في الولايات العربية وفصلها عن جسد الدولة العثمانية[1]. لذلك أبدى اهتماماً خاصاً بالعرب لا سيما في برنامجه للجامعة الإسلامية، وذلك خشية انفصالهم عن الدولة العثمانية بتأثير خارجي[2]، فضلاً عن مخاوف السلطان من أشراف مكة خاصة بعد الحرب الروسية- العثمانية (1877-1878) من الانفصال عن السلطنة، بدعم بريطاني وإنشاء خلافة عربية في الحجاز، كما تعددت دعوات الانفصال عن الخلافة العثمانية، كدعوة إمام اليمن الذي أعلن نفسه خليفة للمسلمين، كما شرعت مصر في الترويج لخلافة مصرية في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني[3]، فكل هاته المسائل كان لها الأثر الكبير في تهديد الخلافة العثمانية ،لاسيما وان عبد الحميد الثاني نادى بالخلافة الإسلامية والحيلولة دون انفصال الولايات العربية عن الدولة العثمانية، كذلك درئ الفتنة الخارجية المتمثلة في الدول الأوروبية التي تسعى لإضعاف الدولة والقضاء عليها، كما سعى للحد من هذه الحركات الانفصالية وكبح القومية العربية لذلك قام بتقطيع بلاد الشام من الناحية الإدارية وذلك لتحجيم ولاية سورية وذلك لمراقبة الاحداث[4]. وفي 1887 -1888 استحدثت ثلاث متصرفيات مرتبطة مباشرةً بالعاصمة، وهي "متصرفية جبل لبنان"، "متصرفية القدس" ومتصرفية دير الزور"، وعلى رأس كل ولاية حاكماً يلقب بالوالي أو الباشا ويحمل رتبة الوزارة، يطبق القوانين السارية في أرجاء الدولة العثمانية. كما قسمت الولاية إلى عدد من الألوية وعلى رأس كل منها ممثل للولاية يدعى بالمتصرف، وانقسمت الألوية إلى أقضية والأقضية إلى نواحي ودار القضاء، قائمقام وللناحية مديرً للناحية، وارتبطوا ادارياً بطريقة لتسلسل: المدير بالقائمقام والقائمقام بالمتصرف، والمتصرف بالوال والوالي بوزير الداخلية[5]. أما التقسيم الإداري للولايات العربية أثناء فترة حكم عبد الحميد الثاني في نهاية القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين، فقد تمثل في خمسة عشر ولاية[6]. لقد تمتعت الولايات العربية في بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر بقدر كبير من الحكم الذاتي إلاّ أن هذا الوضع تغير بعد محاولة السلطة المركزية إعادة تنظيم

---

[1] اياد ناظم جاسم. **الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد العربية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، في السلطان عبد الحميد في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص (306-307).

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **المرجع السابق**، ص 247.

[3] محمد رضا رشيد، **"الأحداث التاريخية: منشورات المفسدين في مصر"**، مجلة المنار، مج 4، ج 16، القاهرة، 1901، ص (637-639)،

[4] عبد الرؤوف سنو، **المرجع السابق**، ص (4-6).

[5] فريدة شرفة، **العلاقات بين الخلافة العثمانية وبلاد الشام اثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909**، مذكرة دكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015-2016، ص 81.

[6] أنظر الملحق 1، ص 81.

العلاقات وإلى تحصيل عائدات مالية أكبر لإصلاح الجيش والإدارة، ففقدت هذه الولايات الاستقلالية وسيطر العنصر التركي ما أدى إلى توتر العلاقات بين الأهالي العرب وقيادهم المتمثلة في الأعيان ومشايخ العشائر وبين إدارة الدولة المركزية خاصة أنها عززت مراكز الأعيان السياسية في الأقاليم لتشديد قبضة الدولة على الولاية.

نص الدستور العثماني على ضرورة وجود مجالس إدارية منتخبة على مستوى الولاية والسنجق. كما عمل السلطان عبد الحميد الثاني على نشر البلديات في المدن السورية والعراقية، ففي 1877 أصدر قانون خاص بالبلديات ومَهامُها، وبموجب هذا القانون تم تنظيم شروط العضوية ومدتها وحق الانتخاب والتشريع بتلك المجالس[1]، وفي 1887 أدخل السلطان عبد الحميد الثاني تعديلاً على الوضع الإداري لفلسطين حيث أصبحت متصرفة -قسماً إدارياً قائماً بذاته– وأصبح الباب العالي يراقب الهجرة اليهودية. وفي نفس السنة قسمت بلاد الشام إلى 3 ولايات وسنجقين، وهي ولاية حلب شمالاً وولاية بيروت غرباً وولاية الشام شرقاً وسنجق جبل لبنان في الوسط وسنجق القدس جنوباً[2]. وفي العراق: الموصل شمالاً وبغداد في الوسط والبصرة جنوباً. وشبه الجزيرة العربية كانت تعيش تطورات سياسية ودينية، فعين على إقليم الحجاز واليًا عثمانيًا في 1841 لإخضاع الأماكن المقدسة للمسلمين وابعادها عن الحركات الدينية ولم يستطع الاتراك السيطرة على الأماكن الداخلية للجزيرة العربية لعقبات كثيرة. اما في اليمن فقد اخمدت فيه كل الانتفاضات في عهد عبد الحميد الثاني في 1889 واستولى على صنعاء بقيادة والي الحجاز، ولكنها عادت في 1895 وتمكن والي اليمن من تهدئتها لكنها عادت واندلعت مرة أخرى في 1902 وبقيت في حالة صراع حتى نهاية الدولة العثمانية[3]، حيث وضع اول تقسيم اداري لليمن وفق قانون الولايات في 1864. اين أصبح اليمن متصلا بالدرجة الأولى بالعاصمة وضم 4 الوية: صنعاء، الحديدة، عسير، تعز، ولم تمتد سلطة العثمانيين إلى جميع أنحاء اليمن، وضلت محصورة بين سلطة الأئمة في الشمال والسيطرة البريطانية في الجنوب، وتعيين والي على رأس الجهاز الإداري وهو ممثل السلطان ويُعين بفرمان، وطالما تعرض الولاة للعزل في عهد

[1] فريدة شرفة، **المرجع السابق**، ص (79-80).

[2] سيار الجميل، **المرجع السابق**، ص 508.

[3] اكمل احسان الدين اوغلو، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999، ص 126.

عبد الحميد الثاني عند عجزهم عن تحقيق الأمن، وكان يساعد الوالي عدد من الموظفين منهم معاون الوالي أو النائب عنه، والدفتر دار ومجموعة من الإداريين والموظفين[1].

أما افريقيا العربية فكانت عند وصول عبد الحميد الثاني الى السلطة تشتمل على تونس وليبيا ومصر والسودان ولم يبقى للأتراك من شواطئ على المتوسط في إفريقيا سوى ليبيا فيما بعد، والتي كانت مقسمة إلى ولايتان عثمانيتان هما: طرابلس الغرب وبنغازي.

أما عن إصلاحات عبد الحميد الثاني في طرابلس الغرب فتمثلت في إرساله لولاة من أهم رجالاته ومعروفين بسياساتهم التحديثية ووضعهم تحت رقابته المباشرة. كما سعى للمحافظة على ليبيا ولاية عثمانية وسط الأطماع الاستعمارية، لاسيما بعد احتلال فرنسا لتونس 1881 وذلك من خلال متابعة دقيقة لسلسلة التقارير الدورية التي يرفعها له الولاة والقيادات العسكرية الموفدون في مهام محددة لليبيا، وكان اهتمامه يتداخل فيه البعد السياسي والبعد الديني. ومن بين التقارير الموفدة له، نجد تقرير عمر صبحي الذي أرسله في 1889" كل سكان ولايتي طرابلس الغرب وبنغازي من المسلمين ومن اتباع المذهب المالكي اتسموا بالطاعة وحب أمير المؤمنين..."[2]، كما يذكر أن القبائل البدوية المستوطنة في حدود لواء بنغازي مخلصون ومنقادون للخلافة العظمة. كما حاول عبد الحميد الثاني القيام بعدة إصلاحات في ولاية طرابلس الغرب، البعض من هذه الإصلاحات كان متصل بالضغط الأوروبي والبعض الآخر نابع من حاجة البلاد الخاصة للإصلاح. ومن اهم ولاة العهد الحميدي في ليبيا هو الوالي أحمد راسم باشا، كما قام باشراك الأهالي في إدارة شؤون بلادهم من خلال تأسيس "إدارة الاعشار العثمانية في طرابلس الغرب 1882" ما أدى إلى تقوية مركز الدولة في الوسط الاجتماعي القبلي. من خلال توظيف العناصر المحلية في وظائف قاعدية[3]. رغم صدور قانون الولايات في 1864 إلاّ انه لم يطبق في ولايات المشرق العربي في عام صدوره وتأخر تطبيقه إلى سبعينات القرن 19. أما في العراق فقام عبد الحميد الثاني في 1884 بتقسيمه إلى 3 ولايات بدل من اثنان، وهي: بغداد والبصرة والموصل. كما شهد العراق في هذه الفترة تطوراً ملحوظاً في مؤسساته الإدارية

---

[1] هند فخري سعيد جرجس المولى، **ولاية اليمن في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909، في السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص 537.

[2] فاتح رجب قدارة، ليبيا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1908 بين محاولات التحديث ومقاومة الاطماع الاستعمارية، دراسة وثائقية، جامعة الزاوية، كلية الآداب، ع 21، مج 5، 2019، ص (10-20).

[3] فاتح رجب قدارة، **نفسه**، ص (10-20).

نهاية القرن 19، وتم استخدام الموظفون من خرجي المدارس الحديثة، وظهر النظام في سير المعاملات الإدارية وسرعة البث فيها[1].

الإصلاحات الاقتصادية

خلقت الإصلاحات العثمانية والحركات القومية في النصف الثاني للقرن 19 إهتماماً كبيراً بالتطور الصناعي[2]. حيث عمل عبد الحميد الثاني على تنظيم الاقتصاد العثماني بكل النواحيه ولاسيما في الولايات العربية، إذ واجه السلطان أزمةً اقتصاديةً وماليةً خانقةً، أين برزت شخصيته وصلابته ونجاحه في إيجاد الحلول للازمة المذكورة وتجلى فكره الثاقب في تأسيس "إدارة الدين العام العثماني 1881" التي انقضت الاقتصاد العثماني طيلت مدة حكمه[3]. إلى جانب أعباء القروض الخارجية، هناك سلسلة من المصاعب الاقتصادية أبرزها تدهور أوضاع الزراعة، الأوبئة، وأهم إجراءات عبد الحميد لموجهة الأزمة الاقتصادية والمالية هو سعيه إلى تغيير النظم والتقاليد السائدة في الدولة العثمانية من خلال التخلص من الديون وزيادة موارد الدولة وتعيين أمهر الاقتصاديين لمعالجة هذه الأزمة، على رأسهم جورج ظريفي[4].

الزراعة:

قد قام السلطان عبد الحميد بدعم القطاعات الإنتاجية في المنطقة العربية وعلى رأسها الفلاحة خاصةً في بلاد الشام، حتى أصبحت دمشق وبيروت وطرابلس من أهم مراكز التموين الأساسية في المنطقة وتوجيه كميات مهمة للتصدير نحو قبرص والأناضول ومصر، كما شجع على غرس أراضي الموات[5] وعلى الرفع من الإنتاج الفلاحي والاكتفاء بأداء الضرائب الشرعية فقط. كما عمل على إجراء الصلح بين العشائر المتنازعة والعمل على استقرارها في الأراضي الزراعية، وبذل جهداً لاستقرار الوضع الأمني واشغالهم بالزراعة إلى جانب تربية الحيوانات التي تعتبر مهنتهم الرئيسية. وقام بإنشاء مصرف زراعي في 1887 لينقض الفلاحين بإسطنبول، ليفتح بعدها فروعا له في كل الولايات ومن جملتها الولايات العربية، حيث وصلت استفادة

---

[1] محمد عصفور سلمان، **"الإصلاحات الإدارية العثمانية و آثارها في العراق 1839-1908"**، جريدة المدى اليومية، الملحق، 31-08-2014.

[2] ز. ي. هرشلاغ، **المرجع السابق**، ص 65.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **المرجع السابق**، ص 257.

[4] سليمان جوقة باش، **المرجع السابق**، ص 417.

[5] **أراضي الموات:** عرفت الأراضي في البلاد العربية خلال المرحلة العثمانية أنواعاً عديدة منها: الأراضي الأميرية، الأراضي الوقفية، أراضي المشاعية، الأراضي المتروكة، أراضي الملك وأراضي الموات. أنظر، محمد مراد، **"المجال العربي في السلطنة العثمانية"**، الاجتهاد، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، ع 44، 1999، لبنان، ص 67.

فلاحي سوريا منه في 1908 إلى 294100 قرش[1]. وافتتح له مركزاً في طرابلس الغرب في 1906 وفروعاً في كل من الزاوية ويفزن وغريان والخمس ومصراته حيث أسهم هذا المصرف في مد المزارعين الليبيين بالقروض بنسبة 6% بينما كانت فائدة القروض التي يتقاضاها المرابون تزيد عن 20%[2] وكانت اهم المزروعات بها هي الحبوب والنخيل والأشجار المثمرة خاصةً الزيتون، وإدخال مزروعات جديدة للولاية، وحفر الابار، وبيع الأراضي الزراعية للأهالي[3]، كما عرفت المنطقة تربية الحيوانات.

وكانت الزراعة تحتل مكانة كبيرة فلاقتصاد العراقي خلال العهد الحميدي، إذ شكل الإنتاج الزراعي وحده معظم مداخيل العراق الاقتصادية آنذاك وكانت تمثل الحرفة الرئيسية لغالبية السكان، كما أولت الحكومة المركزية بإسطنبول والحكومات المحلية بالعراق اهتماماً كبيراً بتطوير الزراعة[4]. حيث سعت الحكومة المركزية لتخفيف من وطأة الكوارث الطبيعية التي كانت تصيب العراق، فمثلاً طلبت من الحكومة المحلية الإسراع بمساعدة المزارعين في 1879 لشح الأمطار، وتزويدهم بالبذور ذات النوعية الجيدة لرفع مستوى الإنتاج الزراعي. ولتطوير الزراعة بالعراق قامت الحكومة العثمانية بتقديم تسهيلات للمزارعين لتشجيعهم على زراعة أنواع جديدة من المحاصيل مقابل إعفائهم من ضريبة العشر، واصدرت الحكومة العثمانية قانوناً في 1879 نص على تأسيس غرفة زراعية في كل من مراكز الولايات لدراسة سبل تطوير الفلاحة، وتأسست واحدة في كل من الموصل والبصرة وبغداد. وأهم المحاصيل الزراعية في العراق التي شجعت الحكومة على زراعتها هي القطن وقصب السكر والتبغ. كما بُنِيَ سد الهندية في 1890 الذي رفع منسوب الفرات بمرتين[5].

كما اهتمت الدولة العثمانية بالزراعة في بلاد الشام وخصصت لها دوائر تسجيل وأطلق عليها "الدفتر الخاقاني"[6]. ودعت أصحاب الملكيات إلى تسجيل ملكياتهم التي يشغلونها على سبيل الحيازة أو حق التصرف في هذه الدوائر، الأمر الذي ضبط إيرادات الأراضي بعد أن يُخضع كل قطعة من الأرض للضرائب ومن ثم

---

[1] عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864-1914**، تق أحمد عزة عبد الكريم، دار المعارف، مصر، 1969، ص 243.

[2] عماد عبد العزيز يوسف وامين غانم الحفو، **الحياة الاقتصادية في طرابلس الغرب: زمن السلطان عبد الحميد الثاني، في السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص418.

[3] فاتح رجب قدارة، **المرجع السابق**، ص 24.

[4] يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، شخصية **السلطان ... السلطان عبد الحميد في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص 167.

[5] يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، **نفسه**، ص 168.

[6] **دفترخانة:** هو الدائرة المعنية بالشؤون المالية في الولاية او الدولة، ويسمى مديرها "الدفتردار" أي امين الدفتر، ويتم فيها حفظ جميع سجلات الأراضي في الدولة العثمانية وتحديد أنواع الأراضي من تيمار وزعامات وخاص وملك ووقف وغيرها وتسجيلها في الدفتر الأساسي، وقد تبدل هذا المسمى في 1871 إلى نظارة دفتري خاقاني وسمي المشرف عليها ناظر دفتري خاقاني. أنظر، سهيل صابان، **المرجع السابق**، ص 113.

يقيّم حقوق الملكية الواضحة عليها بتسجيلها باسم حائز قانوني كمالي ميري[1]، وكان في دمشق في 1876 دفتر خاقاني واحد وبيروت تتبعها، ولكن في 1891 رأت الإدارة المركزية في إسطنبول ضرورة الفصل بين الولايتين فأنشأت لولاية بيروت دفتراً خاقانياً مستقلاً يخابر العاصمة مباشرةً[2]. كما كان للسلطان عبد الحميد الثاني ملكية واسعة من الأراضي قدرت ب50 مليون دونم وتذكر بعض المصادر 64 مليون دونم وكانت تعرف بالأراضي السلطانية أو مزارع السلطان، وترتكز أكثرها في الشام والعراق والروملي وثلث أخماسها في سوريا وفلسطين وأكثر من الخمس في العراق وما تبقى في الروملي[3]، حيث تنازل الفلاحين عن أراضيهم وأدخلوها في إلجاء[4] السلطان عبد الحميد الثاني لعدة امتيازات يمكن الحصول عليها كتقديم القروض لهم دون فائدة وإعفاء أبنائهم من الخدمة العسكرية. وفي نفس الوقت استمروا في خدمتها مقابل تقديم خمس المحصول للسلطان. ولجأ السلطان بدوره لهذه السياسة لحماية الأراضي لاسيما في فلسطين من وقوعها فريسة في يد سماسرة القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية. وفي عهد ناظم باشا والي دمشق استدعى بعض أعيان الولاية لمناقشة أوضاع الزراعة في المنطقة وتم اتخاذ التدابير التالية[5]:

- تأليف مجالس زراعية في مراكز الولاية تهتم بتطوير الزراعة،

- تحسين وضعية الفلاحين وعرض انشغالاتهم على مقام الولاية العالي للنظر فيها،

- إصلاح الطرق الصعبة بين القرى والقصبات وساهم الفلاحون في إصلاحها،

- إرسال تلميذين كل سنة من أبناء الفلاحين النجباء إلى المدارس الزراعية العليا في إسطنبول والدول الأوروبية ثم استخدامهم بعد عودتهم في المجال الزراع،

- توزيع المهاجرين الوافدين إلى الولاية على القرى ليستغلوا في الزراعة،

- إبدال المحراث القديم بالمحراث الأوروبي.

---

[1] محمد مراد، **المرجع السابق**، ص 73.

[2] عبد العزيز محمد عوض، **المرجع السابق**، ص 235.

[3] امين أبو بكر، **"ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين 1876-1937"**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مج 17، 2003، ص (230-231).

[4] **إلجاء:** كلمة عربية مصدرها لجأ، وتعني الاسناد، الحماية، يحمون بها الضعفاء أنفسهم وممتلكاتهم من الاخطار التي تهددهم وهي وثيقة قانونية تحميهم وتحمي مصادر رزقهم في الحاضر والمستقبل أنظر، فريدة شرفة، **المرجع السابق**، ص (102-103).

[5] فريدة شرفة، **نفسه**، ص (104-105).

كما أنشأت الدولة مصرفاً زراعياً لحماية الفلاحين الذي شهد إقبالاً من الفلاحين السوريين، كما قدم فرع المصرف الزراعي بدمشق قروضاً للفلاحين. إضافةً إلى إنشاء إدارة للأمور البيطرية التي كانت تسهر على علاج الماشية وتقوم بجولات على المناطق الريفية في أوقات معينة من السنة لمكافحة الأمراض، كما قدم عبد الحميد إعفاءات للأهالي من الضرائب في حالة الظروف الطبيعية السيئة وقدم إعانات للمتضررين من القحط على غرار ما فعل مع أهل الحجاز[1].

الصناعة:

لقد ازدهرت الصناعة في بلاد الشام في عهد عبد الحميد الثاني فقد وُجد في أسواق المدن الكبرى كدمشق وغيرها من المدن كثير من الصناعات المحلية مثل صناعة النسيج، ومن بين الأسواق المنتشرة في المدن سوق الصباغة والنحاسين، والخياطين وسوق النسوان، وخان الزعفران وغيرها. ولم تكن هناك مؤسسات صناعية كبرى معروفة. ولذلك تحكمت الطوائف الحرفية في نوعية الإنتاج وأسعاره ومنعت العناصر الغربية من ممارسة حرفتها، فالطوائف الحرفية لعبة دوراً فعالاً من حيث تنظيم العلاقة بينها وبين السلطة الحاكمة[2] مع وجود الشعور بأهمية وجود خبرات صناعية متطورة مؤهلة أدى إلى إحداث مراكز صناعية تعليمية متطورة في بداية القرن العشرين لتخريج الطلاب منها[3].

لكن في بداية القرن ال 20 أصبحت معظم الأقمشة النسيجية التي تباع في أسواق دمشق مستوردة من أوروبا رغم أن الصناعة النسيجية المحلية كانت تنتج أجود الأقمشة إلاّ أن المنافسة الخارجية أدت إلى ركودها، ورغم تنوع إنتاجها بقيت الصناعة النسيجية الأوروبية مسيطرة، فحسب تقرير فرنسي سنة 1922 ذكر أن صناعة الحرير كانت مرتبطة أساساً بفرنسا وأنه ما بين 1890-1905 تعرضت للمنافسة الخارجية أدى ذلك إلى تناقص عدد الورشات إلى الثلث وانخفاض اليد العاملة إلى النصف.

وأما العراق، فقد شهد تطوراً على الصعيد الاقتصادي حيث شهد قطاع الصناعة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بعض التطور، وأمر هذا الأخير الولاة بتحري الوسائل الممكنة والكفيلة لتطوير الصناعة في سنجقهم وإيجاد أفضل الطرق الممكنة لتحديثها. ففي هذا المجال أمر الوالي نامق باشا في 1899 بمنع الاعتماد على الصناعات النسيجية الأجنبية وسعى لتأسيس مغزل للنسيج، كما حرصت السلطات المحلية

---

[1] محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر سلاطين العثمانيين الكبار1842-1918**، دار القلم، دمشق، 1990، ص 213.

[2] ماري دكران سركو، دمشق **فترة السلطان عبد الحميد الثاني 1293هـ-1325هـ /1876م-1908م**، منشورات الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق، 2010، ص 215.

[3] ماري دكران سركو، **نفسه**، ص 224.

في ولاية بغداد والبصرة على إدخال الآلات الحديثة في الصناعة وتأسيس بعض المعامل الحديثة، تنوعت الصناعات في العراق وكانت أغلبها حرفية اعتمدت في إنتاجها على الآلات اليدوية البسيطة في مقدمتها صناعة النسيج والصناعات الجلدية وبعض الصناعات المعدنية مثل صناعة الأواني والفخاريات والزجاجيات التي طرئ عليها بعض التغيير[1].

التجارة:

أدى تطور المواصلات والاتصالات في فترة السلطان عبد الحميد الثاني إلى تطوير التجارة. فازداد ثراء التجار المسيحيين واليهود الذين احتكروا النشاط التجاري خاصةً استيراد البضائع الأجنبية، كما سيطرت الشركات الأوروبية وأتباعها المحليين على النشاط الاقتصادي المربح، خاصةً فروع الإنتاج والتصدير وبالتالي أصبحت التجارة حكراً على الأجانب الذين يحميهم نظام الامتيازات والسفراء والقناصل من قوانين السلطة العثمانية.

ففي جزيرة العرب ساد الإنتاج الإقطاعي في كافة انحاء ها، كما هيمن طراز الاقتصاد الطبيعي على الأقسام الداخلية منها، وعلى الرغم من نمو التجارة بعض الشيء عن طريق القوافل والعلاقات الاقتصادية والاقطاعية، فإن السوق الداخلية كانت تتكون بمنتهى البطيء، وفي داخل الجزيرة العربية كانت ظروف القرون الوسطى مازالت طاغية وكانت التأثيرات الخارجية في التجارة مع دمشق وبغداد وعدن وقوافل الحجاج ضعيفةً لدرجة أنها كانت عاجزة على تغيير مجرى التطور الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة[2].

وأما اليمن، فإن فتح قناة السويس في 1869 زاد فجأةً من مكانة عدن الاقتصادية والتجارية، حيث غدت محطة فحمية هامة على الطريق البحري الرابط بين أوروبا والهند. كما أصبحت مركز لتجارة الترانزيت ونادت به إنجلترا كمرفأً حراً، حيث كانت توزع منه البضائع الإنجليزية[3]. أما بخصوص بلاد الشام، فلقد تأسست بها في منتصف القرن 19 وبداية القرن 20 مؤسسات مصرفية أجنبية ساهمت إلى حد كبير في تطوير الاقتصاد اللبناني، وكان لها فروع في المدن الرئيسية كبيروت ودمشق وطرابلس وصيدا وحلب

[1] يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، **شخصية السلطان ... السلطان عبد الحميد في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص (170-171).

[2] فلادمير لوتسكي، **المرجع لسابق**، **ص** 381.

[3] فلادمير لوتسكي، **نفسه**، ص 382.

والقدس، وأصبحت بيروت العاصمة الاقتصادية لبلاد الشام، ولهذه المؤسسات المصرفية سياسة مزدوجة وهي على الشكل التالي:

- تسعى لإيجاد الأسواق في أراضي الدولة العثمانية بما في ذلك لبنان وولايتي بيروت ودمشق،
- تعمل على تسهيل تجارة بلادها في المدن التي وجدت فيها وفي أسواقها المفتوحة، ولتسهيل عملية الاسترداد والتصدير بين بلادها والولايات التابعة للدولة العثمانية تقدم قروض لأصحاب الاعمال[1].

مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، زاد حجم التبادل التجاري مع أوروبا ففي الفترة الممتدة بين 1883-1885 شهدت موانئ سورية زيادة في الاستيراد والتصدير بـ 50% ومن أشهر أسواق بلاد الشام: السوق الجديد (سوق الحميدية) الذي بدئ بنائه في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ويحتوي على عدد كبير من المحلات التجارية وتوجد به أنواع كثيرة من البضائع والأقمشة المحلية والمستوردة. افتتح في 1893[2]. وفي 1889 افتتح ميناء بيروت الذي شكل منطقة تجارية مهمة وذلك بسبب موقعه الاستراتيجي وكان له أهمية كبيرة في الاستيراد والتصدير[3].

وفي العراق أولت الحكومة العثمانية خلال العهد الحميدي اهتماما بالنشاط التجاري. وهذا من خلال تشجيع التجّار، وتسهيل المعاملات التجارية، وفتح عدة فروع للبنك العثماني في عام 1893 في كل من بغداد والموصل والبصرة، وتبع ذلك تأسيس غرفة تجارية في ولاية بغداد في 1907. ويتولى والي بغداد متابعة نشاط غرف التجارة في السنجق التابع لولايته لتنشيط حركة التجارة، كما شجعت الحكومة العثمانية في العراق في العهد الحميدي الشركات الملاحية على ممارسة النشاط التجاري، وتأسيس خطوط لبواخرها لتوسعة عملها التجاري. وشهد ميناء البصرة نشاطاً تجارياً ملحوظاً بعد 1905، من خلال استقباله للسفن التجارية بعد زيادة الطلب الأوروبي على المواد الخام والأولية مما أسهم في نمو صادرات العراق وتطويرها في أواخر العهد الحميدي[4].

---

[1] فريدة شرفة، **المرجع لسابق، ص** 108.

[2] ماري دكران سركو، **المرجع لسابق، ص** 272.

[3] سيار الجميل، **المرجع السابق**، ص 435.

[4] يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، **شخصية السلطان ... السلطان عبد الحميد في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص (169-170).

المواصلات:

عملت الإدارة العثمانية بعد 1889 على إصلاح وتوسيع طرق ولاية سوريا، وذلك على إثر صدور قانون يخصص 10% من واردات البنك الزراعي لتعمير الطرق، ومنحت امتيازات مد الخطوط الحديدية للدول الأوروبية، التي تنافست فيما بينها. وفي إقليم العراق لم تكن هناك طرق مرصوفة خارج المدن باستثناء جزء صغير من طريق القوافل إلى حلب، لهذا في ثلاثينات القرن 19 كانت الرحلة بين حلب وبغداد تتطلب (25-28 يوم) ولكنها في 1910 أصبحت تستغرق 20 يوم[1]،وذلك لتعبيده.

وأهم الطرق البرية المعبدة تأسس طريق حمص-طرابلس (1883) وطريق دمشق-حوران (1888) وطريق حماه-اللاذقية (1896)[2]. كما تم توسيع جسر الناعورة حيث أضيف إليه عام 1893 قنطرتين فتوسع عرض الجسر مقدار ذراعين من كل طرف.

كما أَنشأت الحكومة العثمانية الطرق والجسور العملاقة لربط المدن والمحافظات العثمانية ببعضها البعض ومنها الجسر الحديدي الواقع على طريق حجة عبس (شمال غرب) في 1903 ويبلغ طوله 42 م وعرضه 4 م ولايزال إلى يومنا هذا، كما بُنى جسر في عسير محكم البنيان يربط شمال المدينة بجنوبها على واد بهاء.

ولم تقتصر جهود العثمانيين على المواصلات العادية فقط بل أخذوا في التفكير بمد خط السكك الحديدية. وأهم مشروعين انمائيين قام بهما السلطان عبد الحميد الثاني كانا خط حديد بغداد وخط حديد الحجاز. ولقد نالت سوريا والحجاز في هذا عهد حصة الأسد من خطوط السكك الحديدية، اذ حصلتا في الفترة ما بين 1882-1909 على 34.7% (2350 كلم) من سكك حديد السلطنة، مقابل 37% (1850 كلم) للأناضول و15.7% (799 كلم) للروملي. هذان المشروعان كانا لهما فائدة كبيرة على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي الزراعي، فخط حديد بغداد كان امتداداً لخطوط الأناضول التي ربطت أوروبا بتركيا الاسيوية وكان مقرر لها الوصول لمنطقة الخليج. من فوائده ايضاً التقليل من خطر القبائل في الجزيرة العربية وشمال سوري وارغامهم على الاستقرار في المناطق الاستراتيجية لخط حديد بغداد لتعزيز أهميته الاقتصادية.

ويعد خط حديد الحجاز (دمشق-مكة) 1300 كلم من اهم الاعمال التي قام به السلطان عبد الحميد الثاني، فتمويله كان اسلامياً محضاً اثبت تضامن مسلمي العالم، وتم بناؤه من قبل المهندسين العثمانيين

---

[1] أمين عباس نذير، **" النقل في الدولة العثمانية 1812-1914"**، مجلة كلية الإمام الأعظم، ع 8، العراق، 2009، ص 447.

[2] عبد العزيز محمد عوض، **المرجع السابق**، ص 274.

– رغم الاستشارة الألمانية-[1] وهو ما عزز ثقة العثمانيين بأنفسهم واكسب عبد الحميد سمعة عالية بوصفه خليفة للمسلمين. كان يهدف من خلاله إلى ربط أجزاء الدولة المتباعدة مما يساعد على نجاح فكرة الوحدة العثمانية والجامعة الإسلامية والسيطرة على الولايات وكذلك لتسهيل مهمة الدفاع عن الدولة بفضل السكك الحديدية التي سرعت توزيع القوات العثمانية ومنه لم يكن عبد الحميد الثاني يهدف إلى خدمة الحجاج فقط وانمى كان له كذلك اهدافاً سياسية وعسكرية فخلق المشروع حماسة دينية كبيرة ،حيث ساهم المسلمون بالتبرعات وتأسيس الجمعيات الخيرية ،كما تبرع كبار رجال الدولة وكان عبد الحميد الثاني اول المتبرعين، ووصل القطار إلى المدينة المنورة في 22-10-1908[2].

الإصلاحات الثقافية والاجتماعية

الدينية:

شكلت العناصر الإسلامية العربية الكتلة السكانية الوازنة داخل السلطنة العثمانية، ما كان يدفع إلى نشوء علاقات مميزة بين المسلمين العرب والأتراك. كما أولت السلطات العثمانية الحاكمة اهتماماً بالغاً بالمؤسسة الدينية كما قامة بتنظيم العلماء على شكل سلسلة من المراتب في وظائف رسمية لها مرتبات محددة. يتكون الجهاز الإسلامي في الولايات العربية والسناجق التابعة لها من القضاة والمفتيين ونقباء الأشراف وخطباء المساجد وأئمة الصلاة والمؤذنين، كما يشتغل رجال الدين في التدريس أو في مجال القضاء وهم يقومون بدورٍ فعالٍ في شؤون الدولة، وفي أواخر القرن 19 تأثرت سلطة العائلات الدينية بحالة الضعف في الدولة العثمانية فاتجهت نحو الوظائف المدنية، وهكذا استطاعت هذه العائلات الدينية أن تبني مرتكزات نفوذها الاجتماعي والسياسي. ولم تلبث هذه العائلات أن تبوأت عبر أبنائها مراكز السلطة في المدن من خلال شغلها لوظائف هامة على الصعيدين السياسي والديني[3].

لقد انعدمتا الكفاءة والنزاهة في تنظيم إدارة الأوقاف، فاختُلست أموالها وأصبحت معظم المساجد والمدارس والزوايا والمستشفيات وغيرها من الأوقاف مهجورة ومغلقة كما تحولت أوقاف سورية إلى حوانيت ودور للسكن[4]، وكذلك اهتم السلطان عبد الحميد الثاني بتنظيم الأوقاف فقدم المكافئات والمساعدات

---

[1] عبد الرؤوف سنو، **المرجع السابق**، ص 11.

[2] علي محمد محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، درر التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2001، ص (430-433).

[3] محمد مرد، **المرجع السابق**، ص (49-50).

[4] عبد العزيز محمد عوض، **المرجع السابق**، ص 250.

المالية للمدارس والمؤسسات الخيرية لترميم وزخرفة المساجد خاصةً في مكة والمدينة والقدس [1]. ففي عام 1896 أرسلت لجنة إلى لواء الكرك من أجل تنظيم جدول الأوقاف في اللواء كما أُلحقت أوقاف لواء نابلس بأوقاف متصرفية القدس، وانتظم ديوان أوقاف الشام بعد دستور 1908 ووَضع وزير الأوقاف العربي خليل حمادة برنامجاً لتنظيم الأوقاف فنقص النهب والاختلاس فيها.

لقد أصبحت خدمات الحج في عهد السلطان عبد الحميد الثاني منظمة وتدار من مركز الدولة وتدفع مصاريفها من الخزينة المركزية، حرس السلطان على كسب ود القبائل التي تقيم بالقرب من طريق الحج.

أما بالنسبة لأوقاف فلسطين فقد فتح السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1897 باباً في سور القدس لتسهيل دخول عربة الامبراطور العثماني وفي 1899 فتح باباً ثانيا في سور القدس يعرف بباب السلطان عبد الحميد الثاني.

وبالنسبة للأقليات الدينية، سواءً نصرانية، يهودية، الأيزيدية –الأكراد-، الصابئة فقد أولت لهم الدولة العثمانية على مر الزمن رعايةً واهتماماً كبيرين وذلك في إطار ما يعرف بنظام الملل [2]، وشكلت محكمة خاصة تنظر في قضاياهم بعدما كانوا يلجؤون الى القاضي المسلم، وانتشر النصارى في ربوع الدولة العثمانية وكانوا بنسبة كبيرة في بلاد الشام، وقد سعت بريطانيا إلى تسخير هاته الطوائف لخدمتها ضد الدولة العثمانية، ما أدى إلى ظهور نصارى في الشام يناهضون حكم السلطان عبد الحميد الثاني. وفي خصوص الإيزيديون الأكراد فإنه من خلال دراسة أوضاعهم خلال العهد الحميدي يتبين لنا أن مشاكلهم، كانت من المشاكل الأساسية ووضعها الباب العالي ضمن اهتماماته.

التعليم:

لمْ تولي الدولة العثمانية في بداية عهدها اهتماماً كبيرا بالتعليم وتركته لمؤسسة الأوقاف والطوائف الدينية المختلفة، ويصف أحد شهود العيان حالة التعليم في بدايات القرن 19 بقوله: "لقد بلغ الجهل مبلغاً عجيباً في الناس حتى قل فيهم من يعرف القراءة والكتابة أو أبسط العمليات الحسابية ... كما كان الكثير من التجار وأصحاب الحوانيت يتخذون رموزاً خاصة بهم تذكرهم بعملياتهم التجارية اليومية إلى أن يجدوا

---

[1] توفيق علي برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908-1914**، دار الهناء للطباعة، 1960، مصر، ص 33.

[2] **نظام الملل:** لما كان المجتمع العثماني مجتمعاً شديد التنوع للتراكيب القومية والمذهبية فإن السلاطين الأتراك أولوا منذ البداية اهتماماً بشؤون الجماعات الملية الغير الإسلامية، فقد اكتسبت هاته الجماعات نظاماً خاصاً هو نظام الملل، فراحت تمارس في إطار هذا النظام نوعاً من الاستقلالية الداخلية في تسيير شؤونها الدينية والفكرية والقضائية والاقتصادية. أنظر، محمد مراد، **المرجع السابق**، ص 63.

من يدونها لهم.[1] لكن مع عمليات الإصلاح والتحديث انتشرت المؤسسات التعليمية الحديثة في الدولة العثمانية وولاياتها المختلفة، ومن ضمنها إيالاتها العربية، أين تحققت أهم الإنجازات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وابتداءً من 1878 باشرت الحكومة العثمانية بنشر التعليم في كافة الولايات التابعة لها رغم قلة المدارس من حيث الكم والنوع[2]. خاصةً في الفترة الممتدة من 1877-1909 أين ترسخت فكرة الإصلاح. عرف السلطان عبد الحميد الثاني كيف يلطف من معارضة العلماء لتحديث التعليم، وتوصل إلى نظام تربوي ارتكز على مؤسسات تعليمية عصرية أكثر من المؤسسات الدينية[3].

نالت بلاد الشام في عهد السلطان عبد الحميد الثاني حصة الأسد من حيث تأسيس المدارس وتشجيع التعليم باللغة العربية بالمقارنة بالمناطق العربية الأخرى، ولعل السبب في ذلك هو أنها مَهْد الحركة القومية العربية[4]، فانتشر التعليم بها على نطاق واسع، كما أصدر السلطان عبد الحميد الثاني قانوناً يعفي الطلبة من الخدمة في الجيش، كما وسع المدارس الرسمية واهتم بالتعليم على مختلف أقسامه المهني والمدني والعسكري، تعلم فيها العرب في سوريا وغيرها اللغات الأجنبية وتعرفوا على أفكار جديدة وتخرجوا منها، وشغلوا المناصب والوظائف الحكومية، أيقظت فيهن الوعي السياسي[5]. ويعود الفضل في توسيع المدارس الوطنية إلى **مدحت باشا** أثناء ولايته لسوريا عندما لاحظ تقدم المدارس التبشيرية عن المدارس الحكومية. تكفل العلماء بإصلاح المساجد وجمع الإعانات وتحويلها إلى المدارس، فأنشئ جمعية المقاصد الخيرية[6]. وفي سنة 1882 أصدر السلطان عبد الحميد الثاني إرادة سنية باستبدال جمعية المقاصد الخيرية العثمانية بمجلس المعارف[7]. وأنشئ مدرسة الصنائع والفنون كما تأسست مدارس عسكرية في كل من دمشق وبغداد

---

[1] عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى، **التنصير الأمريكي في بلاد الشام 1834-1914**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص 107.

[2] عالج قانون المعارف العثماني الذي صدر لتنظيم التعليم في الولايات العثمانية ومنها ولايات المشرق العربي ككل حيث قسمت المدارس العثمانية إلى 5 اقسام: ابتدائية، راشدية (المتوسطة)، الإعدادية والسلطانية (الثانوية)، والعالية. أنظر، فريدة شرفة، **المرجع السابق**، ص 117.

[3] عبد الرؤوف سنو، **المرجع السابق**، ص 9.

[4] جورج انطونيوس، **يقظة العرب**، تع علي حيدر الركابي، مطبعة الترقي، دمشق، 1946، ص 95.

[5] ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة 1897-1939**، تر كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، 1968، ص 339.

[6] **جمعية المقاصد الخيرية:** هي أول جمعية إسلامية في بلاد الشام، افتتحت في جويلية 1878 وبلغ عدد التلميذات في مدرسة البنات في 1880 ب 480 تلميذة وعدد الذكور 240، وساندتها الإدارة العثمانية للوقوف في وجه التبشير الامريكي ومدارسه، كما قامت بعدة نشاطات، منها انشاء الكلية الإسلامية في بيروت كرد فعل على الكلية الامريكية في بيروت. أنظر، فريدة شرفة، **المرجع السابق**، ص 118.

[7] **مجلس المعارف:** هي إدارة خاصة تشرف على المدارس ويرأسها مدير المعارف ويساعده معاونين ومحققين ومفتشين وامين صندوق ومحاسب، يتم تعيينهم بإرادة سلطانية وتتبع مجلس المعارف الكبير في إسطنبول الذي يعتبر المركز العمومي لإدارة المعارف في جميع الولايات ويتبع بدوره نظارة المعارف. وفي 1898 تأسست إدارة المعارف في كل الولايات. أنظر، فريدة شرفة، **المرجع السابق**، ص (120-121).

وعدة مكتبات عامة[1]. وكرد فعل اخر على المدارس التبشيرية التي انتشرت في بلاد الشام في العهد الحميدي، والتي لم تنحصر على المدارس الفرنسية و الأمريكية والبريطانية فقط، بل وُجدت أيضاً بعثات روسية وايطالية وألمانية مسخرة لتحقيق أطماع سياسية[2]، شرعت الحكومة العثمانية في العهد السلطان عبد الحميد الثاني في برنامج طموح لتوفير المدارس الممولة حكومياً في المدن الرئيسية ذات مناهج متنوعة كالقرآن والفرنسية والكمياء، إضافةً إلى ذلك أَنشأت بعض الشخصيات المسلمة البارزة مدارس ممولة من الأوقاف الدينية في كل من بيروت والقدس وحلب ودمشق وبغداد لتوفير تعليم جيد ومكافئ لما تقدمه المدارس التبشيرية[3].

لعب المثقفون العرب في إدارة السلطان عبد الحميد الثاني دوراً فعالاً في التعليم، حيث قام هذا الأخير وفاءاً لشيخه محمود أبو الشامات –الطريقة الشاذلية– بتأسيس أول مدرسة طبية في دمشق 1901 ويعتبر المستشفى الحميدي نواة هذه المدرسة الطبية، وتخرج منها بين 1903-1918 2040 طبيب و289 صيدلاني. كما تأسست بالمنطقة عدة مكتبات أهمها مكتبة الظاهرية، وهي أول مكتبة عامة بدمشق ومن أهم مكتبات المشرق العربي

شهدت ولاية العراق في ثمانينات القرن 19 افتتاح العديد من المدارس الرسمية الابتدائية والراشدية في المدن الرئيسية، كما أُنشأت المدارس المهنية والمدارس العسكرية. إضافةً الى مدارس إعدادية ومدارس سلطانية ومدارس مهنية ودار للمعلمين في 1900، ومدرسة الحقوق في 1908[4].

وفي ولاية طرابلس الغرب كانت وضعية التعليم مزرية وهذا ما نجده في تقرير الذي أرسله أمير لواء أركان الحرب بطرابلس في 1892/09/11 إلى السلطان حيث يقول "أن التعليم في هذه الولاية متأخر جداً ولا يوجد فيها من يقرئ أو يكتب باللغة التركية...إلا واحد في 50 ألف". لكن لما تسلم الوالي حافظ باشا الحكم إهتم بالتعليم وأَنشأ داراً للمعلمين للبنات، ومنع الإنكشارية من إرسال أولادهم إلى المدارس الأجنبية، كما

[1] محمد سهيل طقوش، **المرجع لسابق، ص** 545.

[2] جورج انطونيوس، **المرجع السابق**، ص 95.

[3] بروس ماسترز، **عرب الإمبراطورية العثمانية تاريخ ثقافي واجتماعي (1516-1918)**، تر عبد الحكيم نسيم، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2018، ص239.

[4] جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869-1917**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص (419-420).

تأسست بالولاية مدرسة للفنون والصنائع –مؤسسة خيرية لإيواء اليتامى والفقراء لمدينة طرابلس، أين يتم تعليمهم وتدريبهم على الحِرف حتى يعتمدوا على أنفسهم-[1].

وفي الحجاز واليمن خلال العصر الحميدي تم إنجاز أعداد قليلة من المدارس وبقي السكان يعتمدون على المدارس التقليدية ولكن لأسباب سياسية – تقريب البدو من السلطة- أسس السلطان عبد الحميد الثاني في 1892 مدرستين لأبناء البدو العرب والأكراد، واحدة في الأستانة والثانية في بغداد وكانت هناك حصة لتلاميذ الولايات العربية باستثناء بيروت وجبل لبنان[2].

القضاء:

لم تكن التركة القانونية التي ورثها السلطان عبد الحميد أحسن حالاً من غيرها، حيث أدى النفوذ الأوروبي الى اقتباس عدد من القوانين الغربية لأول مرة في التاريخ الإسلامي، ما أدى الى ازدواجية في المرجعية، وكان أهم إصلاح لكيانات الدولة القضائية هو إنشاء مجلة الأحكام العدلية[3]،على الرغم من صدورها في 1869، أي قبل توليه العرش لكنها لم تدخل حيز التنفيذ إلى بعد توليه زمام الأمور، وأصبحت قانوناً مدنياً عاماً. اهتمت الدولة العثمانية بتأسيس المحاكم ووضع قوانين تحدد عمل المحاكم المدنية وتنفذ الأحكام القضائية، كما تم تعيين مفتشين قضائيين ومدعيين عامين في محاكم الاستثناء في كل الإيالات والفصل بين محكم الاستئناف والمحاكة الابتدائية في الولايات[4]. وفي 1877 تكونت محاكم ابتدائية في الولايات وانقسمت كل محكمة إلى دائرتين، دائرة حقوقية وأخرى جنائية، وبعد 1877 حُددت صلاحيات المحاكم الشرعية وولايتها على أمور الأوقاف والتَرِكات والزواج والطلاق والنفقة، كما جُعل التقاضي والمرافعات والأحكام باللغة العربية. وتم توسيع المحاكم المدنية، ومست هذه الإصلاحات كل الإيالات العربية للدولة العثمانية. ورغم حداثة القضاء النظامي وحرص الدولة على نزاهته، وإحداث فيه إصلاحات مستمرة الاّ أن

---

[1] نجات شويطر، **المؤسسات الدينية والتعليمية في طرابلس الغرب خلال القرنين 18- 19 (1711-1911)**، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، **كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015-2016، ص** (6-31).

[2] عبد الرؤوف سنو، **المرجع السابق**، ص 10.

[3] **مجلة الأحكام العدلية:** تقترب في هيكلتها من المدونات الأوروبية من حيث الترتيب والرقيم وتسهيل العبارات وايجازها وصياغتها القانونية لكن مرجعيتها كانت الشريعة الإسلامية جمعت المجلة على هيئة مواد وبنود ضمت 1851 مادة قانونية في 16 كتاب هي: البيوع، الإيجارات، الكفالة، الحوالة، الرهن، الامانات، الهبة، الغصب والاتلاف، الحجر والاكراه والشفعة، انوع الشركات، الوكالة، الصلح والابراء، الإقرار، الدعوى، البيانات والتحليف، القضاء. للمزيد أنظر، محمد وفيق زين العبدين، **الإصلاحات القانونية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، في السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص 122.

[4] محمد سهيل طقوس، **المرجع السابق**، ص (522-523).

ذلك لم يمنع من تفشي الفساد والرشوة، كما سعت الدولة العثمانية إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد المرتشين[1] .

العمران:

قامت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بإصلاحات إنشائية معمارية، ففي الحجاز تم بناء مقرات عديدة لإدارات الدولة، مثل المقر الرسمي للإدارات الحكومية في مكة المكرمة الذي أطلق عليه اسم الحميدية نسبةً للسلطان، إضافة إلى بناء عدد من القلاع والمدارس والمعاهد والمكتبات ومستشفى وتشيد بناء كبير لإيواء الغرباء (مسافر خانه) ومقر مطبعة جريدة الحجاز، وفي مدينة جدة أقيمت منشئات عثمانية كثيرة أهمها بناء شبكات واسعة من المواسير، وإيصال الماء من مكان بعيد عن جدة وسمي المشروع بالحميدية. كما أُقيمت أول محطة لتحلية المياه بجدة وسمية **الكنداسة**. إضافة إلى بناء الكثير من المدارس، وأقيمت قلعة **أوقشلة** العسكرية الكبيرة بمدينة جدة.

وفي اليمن بنيت القلاع والدور الصحية ومقار لإيواء الغرباء، وأقيمت به أول مدرسة للصنائع، وبعض المقار الحكومية بصنعاء، إضافة إلى المعالم التذكارية على مداخل مدينة صنعاء. وتم بناء ميناء كبير في مدينة الحديدة، وهناك الكثير من المنشئات العمرانية التي أقيمت في عسير أبرزها جسر محكم البنيان يربط شمال المدينة بجنوبها، وهناك آثار لبقايا قلاع وأبراج اتصالات تلغرافية ومباني ومستودعات تعود للعهد الحميدي. كما نجد في الأحساء، سوق الحميدية الذي كان من أكبر الأسواق في وسط وشرق جزيرة العرب.

وفي العراق اهتمت الدولة العثمانية بولاياته الثلاث، لكن اهتمامها كان أكثر ببغداد أين بَنت الدولة الكثير من المشاريع ذات الطابع الإنتاجي، كإنشاء السدود والجسور وبناء الأسواق. وتدعيماً لسياستها التعليمية أنشئت مدرسة أو كلية عسكرية تضاهي الكلية العسكرية في إسطنبول، كما اهتمت الدولة ببناء الترع والشوارع المنظمة.

أولت الدولة العثمانية ولاية الشام اهتماماً بالغاً، ففي عهد السلطان عبد الحميد الثاني عمت فيه شبكة من المواصلات المتقدمة كطريق دمشق –بيروت الذي أُدخلت عليه سكة حديدية ثم وسيلة النقل (الترومواي). كما بَنت ميناء بيروت، إضافةً إلى بناء الميادين وتزينها بالمظاهر الحضارية من ساعات ضخمة وخزانات مائية، ونصب تذكارية، وأقامت مقار متميزة للسرايات الحكومية. ومن أبرز المظاهر العمرانية

[1] عبد العزيز محمد عوض، **المرجع السابق**، ص 138.

في دمشق نجد سوق الحميدية نسبةً للسلطان عبد الحميد الثاني، وصيانة المعلم الدمشقي الإسلامي للمسجد الأموي. كما اهتمت الدولة العثمانية بمتصرفية القدس وصيانة مساجدها كمسجد الأقصى[1].

وفي ختام هذا المبحث نقول إن جلوس السلطان عبد الحميد الثاني كان في مرحلة كانت فيها الدولة العثمانية تعاني من أزمات داخلية وخارجية، فتحمل المسؤولية بحكمة وقوة وانتهج سِياسة مَركزية الحكم، وطَبع الإدارة بطابع الحُكم المطلق. كما عرفة البلاد العربية في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني نظراً لموقعها الجغرافي والاستراتيجي وثرواتها عدة إصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وإدارية. وإن اختلفت درجة تنفيذها من منطقة إلى أخرى غير أنها حافظت على البلاد العربية من ظلم وفساد الإدارة المحلية ومن الاستعمار الخارجي، وحتى إن لم تحقق هذه الإصلاحات كل أهدافها، فلا يمكن تحميل السلطان مسؤولية ذلك وهذا لصعوبة وحساسية الفترة.

[1] محمد بن عبد الله آل زلفة، **الإصلاحات العمرانية في الولايات العربية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني على ضوء الوثائق والسور الفوتوغرافية**، دار بلاد العرب للنشر والتوزيع، السعودية، 2012، ص (11-20).

المبحث الثاني:

السياسة العامة للسلطان عبد الحميد الثاني

المطلب الأول: سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الداخلية

المطلب الثاني: سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الخارجية

المطلب الثالث: سياسة السلطان عبد الحميد الثاني مع العرب

المطلب الرابع: سياسة السلطان عبد الحميد الثاني مع سنجق القدس الشريف

السياسة العامة للسلطان عبد الحميد الثاني

حين اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني العرش كانت الدولة العثمانية في أرذل العمر، وكانت تحيط بها الأخطار من كل جانب، كالتشكيك في شرعية السلطان، الصعوبات المالية، الانتفاضات في البلقان، التكالب الأوروبي على تركة الرجل المريض، وقرع طبول الحرب على الحدود مع الجار الروسي.

كل هذه المشاكل وغيرها كان على السلطان الشاب حلها ومواجهتها بمفرده وإيجاد السياسة المناسبة لها، وكان مصمماً على إنقاض الدولة العثمانية بأي ثمن، وظل يكافح طيلة عهده لهذا الهدف.

سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الداخلية

إعلان الدستور:

أَعلن مدحت باشا في 1876/12/23 الدستور، الذي سُمّيَ "بالقانون الأساسي"، بينما أطلق تعبير الدستور على مجمل التنظيمات العثمانية بما فيها القانون الأساسي، ولقد أُصدر لسببين، الأول، الضغط الأوروبي والثاني، وعي النخبة المحلية[1]. وصيغ في 119 مادة، وجاء مقتبسً عن دساتير بلجيكا وفرنسا وإنجلترا. لقد وافق عليه السلطان عبد الحميد الثاني على مضض، بعد أن أضاف له فقرة تعطيه حق نفي كل من يهدد امن دولته. وكان هذا الدستور يضمن الحريات المدنية وينص على مبدئ الحكومة البرلمانية، وبموجبه كان للبرلمان مجلسين، مجلس النواب –المبعوثان- ومجلس الأعيان – الشيوخ-[2]. كان هذا الدستور أول تجربة عثمانية تقوم فيها السلطة العثمانية بتقليد أنظمة الدول الغربية في إقامة نظام برلماني، وفي الفصل بين الهيئات التشريعية وعلى منح الحريات المدنية للشعب، كما أعلن أن اللغة الرسمية للدولة هي اللغة التركية وأن العثمنة هي السياسة الرسمية للإمبراطورية وأعلى صفة لكل العثمانيين، والعمل بمبدئ المساواة التي نصت عليه التنظيمات وعلى استقلال القضاء مع الإبقاء على المحاكم الشرعية. والطوائف الأخرى تلجئ في المسائل المتعلقة بالشؤون الدينية لمحاكم الملل[3]، لكن ساهمت الظروف الخارجية والدول الأوروبية بطريقة غير مباشرة في تعطيل البرلمان، وكان ذلك بسبب إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية. وهكذا مهد السلطان عبد الحميد الثاني الطريق لحكمه المطلق.

سياسته مع الأرمن: كان عدد الأرمن لا يزيد على 3 ملايين مبعثرة. حيث لم يكونوا مجتمعين في ولاية واحدة حتى تتألف منهم كتلة تستحق الاستقلال. ومع ضعف الدولة العثمانية صارَ الأرمن يرفعون رؤوسهم

---

[1] وجيه كوثراني، **"التنظيمات العثمانية والدستور: بوكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً"**، مجلة تبين، ع 3، شتاء 2013، ص 1،

[2] إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية ... المرجع السابق**، ص 178.

[3] ابتسام أبو ميزر، **المرجع السابق**، ص 6.

وطالبوا من الدول الأوروبية الاستقلال داخلياً شرقي الأناضول[1]. كان القرن 19 العصر الذهبي للأرمن حيث كانوا يعفون من الجزية و الضرائب لكنهم انخدعوا بوعود الدول الأوروبية و بدأوا في التمر د على الدولة[2]. وتأسست في 1886 جمعية خنجاك في سويسرا للتحكم في الأرمن[3]. وبدئ التمرد والقتال أين توفي عشرات الآلاف من أرمن وأتراك. وهكذا سعوا إلى تخريب الدولة التي عاشوا تحت ظلها قرابة ألف عام. وأظهروا أنفسهم كأقلية مضطهدة. وأن الأتراك اغتصبوا حقوقهم، وعقب الحرب العثمانية الروسية 1877-1878 طلب الأرمن من الروس عدم الانسحاب من الأراضي التي احتلوها شرق الأناضول، ومنح حكم ذاتي للمنطقة، وإقامة تعديلات لصالح الأرمن. وهنا طفت مشكلة الأرمن على السطح وبدئت تنحو منحى دولي. خاصةً بعد معاهدة أيا استيفانوس، أين اضطرت الدولة العثمانية لقبول نص بند للقيام بإصلاحات فيها. واعتبر الأرمن السلطان عبد الحميد الثاني عدوً لهم. لكن استطاع إخماد حركة التمرد التي قاموا بها بتحريض من الدول الأوروبية، حتى أطلقت عليه أوروبا اسم "السلطان الأحمر" لمعاقبته الأرمن[4]. أراد السلطان عبد الحميد الثاني أن يخمد تمردهم فجمع الجنود وشكل جيشاً سماه "الحميدية". ولم يستطع الأرمن الوقوف في وجهه فقاموا في 1886 بالهجوم على البنك العثماني وأزهقوا أرواحاً بريئةً، كما قاموا بمحاولة اغتيال السلطان في 1904. لكن السلطان رغم كل الضغوط الأوروبية وحملات التشويه كان مصمماً على إخماد التمرد الأرمني.

سياسته الإصلاحية:

تمكن السلطان عبد الحميد الثاني من أن يعيد للدولة العثمانية هيبتها خلال 30 عام وسط أزمات عاصفة من الداخل والخارج، إذ اضطر إلى اتخاذ تدابير حازمة لا سيما اتجاه اليهود والأرمن، مما أَثار الرأي العام الصحافة الأوروبية ضده التي لم تجد آذاناً صاغيةً بين عموم الأمة المسلمة. والجدير بالذكر وجود من أشاد بإصلاحاته خاصةً تعطيله للدستور عام 1878 وحله لمجلس النواب، ودعوته إلى مركزية السلطة، وانشائه جهاز مخابرات سري ومنظم، كما قام بنقل جميع الصلاحيات من الباب العالي إلى قصر يلدز، الذي أشرف منه على الإدارة بصورة مباشرة.

---

[1] شكيب أرسلان، **تاريخ الدولة العثمانية**، تح حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، بيروت، 2011، ص (312-314).

[2] سيف الله آرباجي، **المرجع السابق**، ص 99.

[3] يلماز اوزتونا، ج2، **المرجع السابق**، ص 130.

[4] محمد على محمد عفين، **المرجع السابق**، ص 286.

وكذلك اهتم بالثقافة والتعليم والصحة والمواصلات -ولا يسمح المجال لذكر كل التفاصيل-. والعمل على تقوية الجهاز الإداري في الحكومة، وكذلك عمل السلطان على توسيع الجيش بتطبيق التجنيد الإجباري على الجميع. وتسليحه على يد الألمان وإنشاء الكليات الحربية والتدريب العسكري.

كذلك كان للزراعة والصناعة والتجارة والنقل والمواصلات نصيب من اهتمام السلطان عبد الحميد الثاني. واهتم أيضاً بالمجال الديني، إذ أنشاء معاهد دينية وقدم الدعم لها وأرسال بعثات إسلامية لدراسة الفقه والحديث، كما رمم أكبر المساجد وأهمها لدى المسلمين. وأراد بهاته السياسية دعم الدولة العثمانية في صد الخطر والتغلغل الأجنبي، وتوطيد علاقته مع رجال الدين ومشايخ الطرق الصوفية والاستعانة بهم في سياسته الرامية لخدمة المسلمين في كافة أنحاء المعمورة[1].

سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الخارجية

تولى السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة عام 1876 وأطماع الدول الغربية في الدولة قد بلغت أوجها وكان عليه كمسؤول عن دولته مواجهة هذه الأطماع، فاعتمد سياسة الإيقاع بين القوى العالمية، بحيث تنشب الحروب فيما بينها، ورأى أن هذه الحروب من شأنها استنزاف قوى هذه الدول وإحداث معادلة توازن القوى العالمية، بينما يعمل هو على تجميع القوى الإسلامية لمواجهة أطماع هذه الدول الكبرى.

مؤتمر الأستانة (1876/10/5)

عرض وزير خارجية إنجلترا على الدول الكبرى عقد مؤتمر في الأستانة لتسوية وضعية مسيحيي الدولة العثمانية. منعاً لحدوث حرب بينها وبين روسيا. وفي 23 ديسمبر اجتمعوا في ساراي البحرية تحت رئاسة صفوت باشا، وحضره مندوبو كل من بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المجر، النمسا وروسيا[2]. وأعلن في بداية هذا المؤتمر على انطلاق العمل بالدستور العثماني.

التمردات والثورات في البلقان

في 1876اشتعلت الثورة في بلاد الهرسك بتحريض من سكان الجبل الأسود للخروج عن الدولة العثمانية، وذلك بدعم روسي، لكن استطاع العثمانيون إخمادها ورَغب السلطان عبد الحميد الثاني في منع الدول الأوروبية من التدخل فأصدر فرمان بفصل القضاء عن السلطة التنفيذية، وتعيين القضاة

[1] فاطمة لعزالي وحيزية شيريفي، **الجامعة الإسلامية بين جمال الدين الافغاني والسلطان عبد الحميد الثاني أواخر القرن ال19 وبداية القرن ال20**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الخميس مليانة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016-2017.

[2] محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح احسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981، ص (616-617).

بالانتخاب والمساوات في الضرائب بين المسلمين والنصارى في البلقان[1]. ولكن هذا لم يمنع من قيام تمردات أخرى، حيث راحت روسيا تأسس الجمعيات في بلاد البلغار وتحرضهم على الثورة، واستطاعت الدولة العثمانية القضاء عليها فتهمتها أوروبا بالقيام بعدة مجازر وطالبوا بالاستقلال الذاتي للبلغار.

الحرب الروسية-العثمانية (1877-1878)

نشبت هذه الحرب لرفض الباب العالي بروتكول لوندرا[2] إضافةً إلى أطماع روسيا في السيطرة على بلغاريا التي قدمت طلبات للدولة العثمانية لتحسين أحوال النصارى فيها[3] ورفضت الدولة العثمانية ذلك. لكن روسيا وَقعت اتفاق مع رومانيا –الأفلاق والبغدان-، وقطعت العلاقات مع الدولة العثمانية، وأعلنت الحرب عليها[4]، بناءً على رفضها للمطالب الأوروبية. واخترقت رومانيا الدانوب متعديةً على أراضي الدولة العثمانية، وانتصرت عليها، وانضم البلقان لروسيا حتى وصلوا لموقع لا يبعد سوى 50 كم من إسطنبول. وأمام هذا الوضع اضطرت الدولة العثمانية لدخول هدنة مع الروس.

معاهدة سان استيفانوس 15 فيفري 1878

التقى مندوبي الطرفين الروسي والعثماني في بلدة قريبة من إسطنبول على بحر مرمرة، تسمى سان استيفانوس، أين قدم المندوب الروسي شروطاً مسبقة وطلب التوقيع عليها، والاَّ تتقدم الجيوش الروسية وتدخل إسطنبول. وهنا لم يكن للعثمانيين سوى التوقيع. ونصت المعاهدة على استقلال كل من الجبل الأسود ورومانيا والصرب مع إضافة لهم أراضٍ جديدةٍ، واستقلال بلغاريا مع دفع مبلغ محدد للدولة العثمانية، كما تتعهد هاته الأخيرة على حماية الأرمن والنصارى وإصلاح أحوالهم، إضافةً إلى دفع غرامة مالية لروسيا وفتح المضائق لسفنها. كانت هذه المعاهدة عبارة عن تفتيت أملاك الدولة العثمانية في أوروبا[5].

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في ... المرجع السابق**، ص 188.

[2] **بروتكول لوندرا:** اجتمع مندوبي الدول ال 6 الذين عقدوا مؤتمر الأستانة في لندرا مع عدم وجود مندوب الدولة العثمانية في 31 مارس 1877 ، ووقعوا على بروتوكول وطلبوا من الدولة العثمانية القيام بإصلاحات وسلموها البروتوكول اين احتجت عليه هذه الأخيرة وصارت الحرب لا مناص منها مع الروس. أنظر، روحي الخالدي، **الانقلاب العثماني وتركية الفتاة، أصدق تاريخ لأعظم انقلاب**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013، ص 36.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في ... المرجع السابق**، ص 190.

[4] أطلق عليها كذلك اسم حرب 93، لأنها حدثت في 1293 بالتقويم الهجري. أنظر، عثمان نوري طوباش، **العثمانيون رجالهم العظماء ومؤسساتهم الشامخة**، تر محمد حرب، دار الارقم، إسطنبول، 2016، ص 250،

[5] للاطلاع على بنود المعاهدة أنظر، محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص (652-664).

مؤتمر برلين 1878

دعت النمسا كل من فرنسا، إنجلترا، روسيا وألمانيا لعقد مؤتمر في برلين لتعديل معاهدة سان استيفانوس التي لم تخدم مصالح هذه الدول فرغبت في تعديل بنودها[1]. كما دعا بسمارك المستشار الألماني لعقد هذا المؤتمر وفي الكواليس عرض على بريطانيا مصر، وعلى فرنسا تونس والشام، وعلى النمسا البوسنة والهرسك، وعلى روسيا البوغازين، معلناً أنه سمسارٌ أمينٌ لا يبغي شيئاً لدولته[2]. وقرر المؤتمر منح رومانيا والجبل الأسود الاستقلال التام، ومَنح بلغاريا استقلالً ذاتيً، مع دفع جزية سنوية للسلطان العثماني[3]. ويعتبر هذا المؤتمر من المعالم البارزة لتدهور الإمبراطورية العثمانية، التي أُرغمتها على التنازل عن مساحات شاسعة من أملاكها، كما كشفت لها عن نوايا بريطانيا وفرنسا الحقيقية اتجاهها. وهي إحدى المعاهدات الأكثر جوراً ضد الأتراك عدى سان استيفانوس وهي الثانية بعد كارلو فيجة 1699[4].

الحرب اليونانية 1897

بعد مؤتمر برلين نُوقشت العديدة من الإصلاحات المتعلقة بكريت، بينما هدف اليونان كان ضَم كريت. والتي كانت تدعم علناً التمردات في الجزيرة. وأَعلنت الدولة العثمانية الحرب على اليونان في 18 أفريل 1897 لتحرشها المستمر بممتلكاتها، واستمرت هذه الحرب 8 أشهر وانتهت بانتصار الدولة العثمانية. لكن تدخل القوى الأوروبية منعها من الاحتفاظ بفتوحاتها. إلاَّ أنه كان على اليونان دفع تعويضات كبيرة للدولة العثمانية[5].

سياسته مع بريطانيا:

أدركت بريطانيا مدى ضعف الدولة العثمانية خاصةً بعد الحرب العثمانية-الروسية، فقررت التخلي عن سياستها التقليدية - سلامة أراضي الدولة العثمانية -[6]. وأدرك السلطان عبد الحميد الثاني ذلك لكثرة ضغوطاتها ومطالبتها بالإصلاح[7]. حيث طَلبت من الدولة العثمانية قبرص نظير تأييدها لها في مؤتمر برلين. ورفض السلطان عبد الحميد الثاني ذلك في البداية، لكنه رضخ في الأخير تحت إصرار بريطانيا، وأصبحت

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في ... المرجع السابق**، ص 194.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **المرجع السابق**، ص 246.

[3] للاطلاع على بنود المؤتمر الدي خرج ب 64 مادة أنظر، محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص (679-698)،

[4] يلماز اوزتونا، ج2، **المرجع السابق**، ص (122-123).

[5] يلماز اوزتونا، ج2، **نفسه**، ص 130.

[6] محمد سهيل طقوس، **المرجع السابق**، ص 446.

[7] روبير مانتيران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر بشير السباعي، ج2، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 165.

قبرص تابعةً من الناحية الشرعية للدولة العثمانية ومن الناحية الفعلية لبريطانيا في 1882/09/15. وقبل ذلك لحماية إسطنبول، ولكن لم تكن قبرص كافية لتملئ أعين الإنجليز فهم شغوفين بالسيطرة على مصر[1]. وتم ذلك في 1882. وبهذا الاحتلال حدث تغيير جذري في العلاقات البريطانية-العثمانية، ما جعل السلطان عبد الحميد الثاني يشعر بحزن دائم ولم يترك جهد إلاَّ بذله، ولكن لم يكن يملك قوة لطردهم، واستمر الاحتلال البريطاني لمصر. كما كان لبريطانيا أطماع في العقبة، لكن نجح السلطان عبد الحميد الثاني في صراعه مع البريطانيين في العقبة، التي كانت مسألة حدود بالنسبة لبريطانيا وقضية شرف بالنسبة للعثمانيين[2]. كما كان لبريطانيا أطماع في اليمن وفي الخليج العربي . أين نجحت سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في اليمن فأعادها للدولة العثمانية، لكن خسر في الخليج العربي –أهمية المنطقة لبريطانيا لضمان طريق الهند -. كما أجبرت السلطان عبد الحميد الثاني في 20 كانون الأول 1881 على إنشاء إدارة الدَين العثماني العام. التي تقوم بتحصيل إيرادات حكومية معينة، وكان ممثلاَ بريطانيا وفرنسا يتناوبان على منصب رئيس هاته الإدارة باعتبارهما أكبر دائنين للدولة العثمانية[3]. وعقدت بريطانيا معاهدة مع السلطان عبد الحميد الثاني في 1899[4].

سياسته مع فرنسا:

لم يكن السلطان عبد الحميد الثاني يميل لفرنسا، لكونها جمهورية، إضافةً لترويجها لآراء الثورة، ولتسميتها له بالسلطان الأحمر. لكنه كان محباً للثقافة الفرنسية[5]. هاته الأخيرة التي انتهزت فرصة انعقاد مؤتمر برلين لتخطط لاحتلال تونس، وهيأت الرأي الأوروبي لذلك، واحْتَجَت الدولة العثمانية على ذلك لكن دفاعها عن تونس في تلك الظروف كان مستحيل[6] . وغَضت فرنسا الطرف على احتلال بريطانيا لقبرص وقبلت العرض البريطاني. ويقول السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته عن علقته بفرنسا: "أن العلاقات بيننا وبين فرنسا لا تسير سيراً حسناً... ولا شك أننا مدينون في إصلاح جيشنا وسلاح مدفعيتنا بوجه خاص للضباط الفرنسيين... ومن الطبيعي أن تحُز في نفوسهم رؤية المستشارين لألمان وهم يشرفون على مد

---

[1] مصطفى ارمغان، **السلطان عبد الحميد الثاني والرقص مع الذئاب**، تر مصطفى حمزة، الدار العربية للعلو ناشرون، بيروت، 2012، ص 82.

[2] مصطفى ارمغان، **المرجع السابق**، ص 85.

[3] ز. ي. هرشلاغ، **المرجع السابق**، ص (86-87).

[4] محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر.... المرجع السابق**، ص (123-126).

[5] يلماز اوزتونا، **ج2**، **المرجع السابق**، ص 151.

[6] محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر... المرجع السابق**، ص 147.

الخطوط الحديدية... فلا نكاد الآن نخلص من مشكلة إلاَّ وتعترضنا مشكلة أشدُ تعقيداً. إن تدهور العلاقات بين الأصدقاء القدماء يدعو للأسف..."[1] .

سياسته مع ألمانيا:

نتيجةً للتطورات في الساحة السياسية بعد مؤتمر برلين أَدرك السلطان عبد الحميد الثاني أنه بحاجةٍ ماسةٍ إلى قوة أوروبية تقف إلى جانبه ويستعين بها لتنفيذ مشاريعهِ، دونما أن تتحول هذه المشاريع إلى مخططات استعمارية، ثم إيجاد نوع من التنافس الدولي يبعد الأطماع الغربية عن بلاده[2]. حيث اعتقد أن المانيا لا تبغي السيطرة على إمبراطورته، كما اعتقد القيصر بضرورة تقوية العلاقات مع الدولة العثمانية لحل مشكلات المانيا الاقتصادية. ولقد أضحى مستقبلها الاقتصادي مرتبطاً بمقدرات إسطنبول. فأخذ في تنشيط البعثات العلمية للكشف عن الآثار في المناطق العثمانية، والتنقيب عن البترول وأَسست المصارف والشركات وأَنشأت خطاً بحرياً بين همبورغ وإسطنبول. وعرفت سياسة التقارب نحو الدولة العثمانية باسم "اتجاه نحو الشرق"[3]. رحب السلطان عبد الحميد الثاني بسياسة التقارب مع المانيا، إلاَّ أَنه كان حذراً على الدوام، حتى لا يغير سياسته الحيادية. بدئ هذا التقارب في 1880، أين أَرسلت الدولة العثمانية ضباطاً للتحصيل والتدريب العسكري ثم بدئت تجارة المواد الحربية الألمانية وبيعها للعثمانيين. وزارَ الامبراطور غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا فلسطين وبيروت ودمشق وإسطنبول عام 1889. أين أكرمه السلطان إكراماً بالغاً. وأَعقبت هذه الزيارة قيام بنوك ومركز تجارية ألمانية في مختلف أرجاء الدولة العثمانية. ولا ريب أن أهم المشاريع الألمانية للدولة العثمانية كان خط السكك الحديدية بين أوروبا والشرق الأوسط حتى الخليج العربي الذي أطلق عليه اختصاراً طريق "ب.ب.ب" "برلين –بيزنطة-بغداد". وقد بلغ اهتمام القيصر الألماني بهذا المشروع أنه زار الدولة العثمانية للمرة الثانية عام 1898.

في الأصل لم يكن في نية السلطان عبد الحميد الثاني التحالف مع الألمان، بل كان يريد الظهور بمظهر المتحالف معهم، لأن هذا سيجعل اتفاقه مع بريطانيا يسيراً. فالاقتراب من الألمان في نظره كان لكسبهم فرصة الحركة في ساحة تمتد حتى الهند، وهذا لا يرضي لا الروس ولا البريطانيين وسيدفعهما لتقديم تنازلات للاتفاق مع الدولة العثمانية[4].

---

[1] عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية 1891-1908**، تر ... مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص (138-139).

[2] محمد سهيل طقوش، **المرجع السابق**، ص (463-464).

[3] عبد العزيز محمد الشناوي، **المرجع السابق**، ص 172.

[4] عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان ... المرجع السابق**، ص 151.

سياسته مع ايطاليا:

كانت إيطاليا تحلم بضم شمال إفريقيا، لكن لم يتبقى لها سوى ليبيا أين رسمت سياستها في طرابلس الغرب في ثلاث مراحل[1]. المرحلة الأولى هي مرحلة الحلول السلمية بإنشاء مدارس، بنوك وغيرها من المؤسسات الخيرية. والمرحلة الثانية هي مرحلة العمل على أن تعترف الدولة العثمانية بآمال إيطاليا في احتلال ليبيا بالطرق الدبلوماسية. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة إعلان الحرب على الدولة العثمانية والاحتلال الفعلي. وأمام كل هذا الترتيب لم يبقى السلطان عبد الحميد الثاني مكتوف اليدين، وطلب معلومات عن نشاط الإيطاليين في بلاده، وأهدافهم، فجاءته المعلومات أن إيطاليا بمدارسها وبنوكها ومؤسساتها الخيرية التي يقيمونها في الولايات العثمانية سواءً في ليبيا أو ألبانيا بهدف الاستلاء على "طرابلس الغرب، ألبانيا، مناطق من الأناضول تطل على البحر المتوسط: إزمير واسكندرونة وانطاليا". وأمام هذا الوضع قام السلطان عبد الحميد الثاني بإمداد القوات في طرابلس الغرب ب 15 ألف جندي، ما أَجل تفكير إيطاليا باحتلال المنطقة. كما قام بمناورةٍ سياسيةٍ، فأرسل إلى أهل الحبشة الهدايا والعطايا وأخبرهم باستعداد إيطاليا لغزوهم، ما أحيا عندهم روح المقاومة، فسارعت إيطاليا بسحب جنودها من طرابلس الغرب وبنغازي لتحشدهم على حدود الحبشة، وهنا تنفس السلطان عبد الحميد الثاني الصعداء، وتخلص من إيطاليا في ليبيا وفي نفس الوقت حمس الحبشة[2]. وظل السلطان عبد الحميد الثاني حساساً تجاه التحركات الإيطالية ويتتبعها بدقة، لكن تم احتلال ليبيا في الأخير في عهد الاتحاديين.

سياسة مع روسيا

لطالما كان هدف روسيا الوصول إلى المياه الدافئة، فأخذت في إثارت الحروب ضد الدولة العثمانية والتهام أراضيها. أما الأماكن التي لم تستطيع الوصول اليها فعملت على إقامة دولة نصرانية بها، مثل رومانيا، بلغاريا، الصرب واليونان[3]. وأول حرب لها مع الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني هي حرب 93، التي انتهت بمعاهدة سان استيفانوس. أين قام السلطان عبد الحميد الثاني بجهود دبلوماسية مع بريطانيا لتقف إلى جانبه، وعقد مؤتمر برلين، وبعدها أيقنت روسيا أن السلطان عبد الحميد الثاني كَتل ضدها الرأي العام الأوروبي وأنه لا سبيل لها لحربٍ ثانيةٍ معه. لذلك تغير شكل الحرب بينهما إلى حرب باردة بتأليب

[1] محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر... المرجع السابق**، ص 138.

[2] مصطفى ارمغان، **المرجع السابق**، ص 80.

[3] محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر... المرجع السابق**، ص 141.

مواطني الدولة العثمانية من النصارى، واثَارت تمردات ضدها، مع عدم نسيان الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية للمضائق العثمانية ما جعلها تميل إلى سياسة المحافظة على الوضع القائم آنذاك[1].

سياسة الجامعة الاسلامية

كان السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين رغبةً لإعادة مكانة الإسلام في الدولة العثمانية، من خلال سعيه إلى تكتل كل مسلمي العالم تحت راية الخلافة العثمانية على أساس الشريعة الإسلامية، لأن الجامعة الإسلامية[2] هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف عمل على تبنيها[3]. وتبنيه لهذه الجامعة الإسلامية كان رد فعلٍ على فشل حركة الإصلاحات التي تبناها رضوخاً للضغوطات الأوروبية، التي نجحت في إبعاد المجتمع الإسلامي عن عاداته وتقاليده، بينما دعا للتمسك بالإسلام لأنه القوة الوحيدة التي ستجعل المسلمين يقفون على أقدامهم، شريطة أن يكونوا مخلصين لهذا الدين[4].

ولقد دَعت الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني لأن يتزعم دعوة الجامعة الإسلامية، التي وَجد فيها خيرَ علاجٍ لما تعانيه سلطنتهُ من أمراض، وسياجاً يحمي الدولة من الأطماع الأوروبية. إذ أدرك ضرورة العمل على توحيد القوى الإسلامية، لمواجهة الدول الأوروبية وضرورة العمل على توحيد المسلمين في جبهة واحدة، ورأى أن الوحدة الداخلية لا تكفي ولابد من مدها إلى كل مسلمي العالم[5]. وهيئ له الأذهان كمال نامق في البيئة العثمانية، والسيد جمال الدين الافغاني[6] في البيئة الإسلامية والعربية، ولعب هذا الأخير دوراً كبيراً مع السلطان عبد الحميد الثاني في فكرة

---

[1] روبير مانتيران، **المرجع السابق**، ص 166.

[2] **الجامعة الإسلامية:** ظهر هذا التيار في النصف الثاني من القرن ال 19 كرد فعل للغزو العسكري والثقافي الأوروبي للعالم الإسلامي، ولدعوات التغريب والإصلاح والدستور. خاصةً بعد ضعف مركز الخلافة وتردي الأوضاع، ما هدد الوحدة الإسلامية التي صمدت طويلاً بفضل السلطة الروحية. كما وقعت أحداث دامية في العالم الإسلامي ما جعل المسلمون يتطلعون نحو الدولة العثمانية لقيادتهم وحمايتهم. حيث وُجهت الاتهامات إلى رجال الإصلاح لأنهم أهملوا علماء الدين وتغاضوا عن تقاليد الإسلامية. وهكذا استيقظ الشعور الإسلامي للتعاون فيما بينهم لإصلاح الأحوال والتكتل لمواجهة الاستعمار الأوروبي. وبرز في هذا المجال الإصلاحي ثلاثة اتجاهات فكرية، الأول نادى بالإصلاح على أساس الاقتباس من الغرب دون قيدٍ او شرطٍ، أمثال مدحت باشا، والثاني ناد بالعودة إلى الجذور الإسلامية وتطبيق الأفكار الإسلامية وبرز في هذا المجال نامق كمال، والثالث هو اتجاه توفيقي ناد أصحابه بفكرة التدرج في الاخذ على الغرب من النظم الديموقراطية أو في مجال الحريات وهذا ليس غريبً عن مفاهيم المجتمع الإسلامي أمثال ضياء باشا. أنظر، عيسى اسعد العبد الله، المرجع السابق، ص (14-16).

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **المرجع السابق**، ص 249.

[4] نصير خير الله محمد التركيتي، **" أضواء على موقف مصر من حركة الجامعة الإسلامية 1882-1908"**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، م 18، ع 8، سبتمبر 2011، ص 113.

[5] عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان... المرجع السابق**، ص 23.

[6] **السيد جمال الدين الافغاني (1254هـ-1315هـ) (1838م-1897م):** هو محمد بن السيد صفتر الحسيني جمال الدين فيلسوف الإسلام في عصره وأحد أسس الافدان الذين قامت على سواعدهم نهضة الشرق الحاضرة، ولد في اسعد اباد في أفغانستان، تلقى العلوم العقلية والنقلية

الجامعة الإسلامية. ففي الداخل كان تنفيذ مبادئ الجامعة الإسلامية يعني الالتزام بالشريعة الإسلامية – البديل للدستور والإصلاحات – وفي الخارج يعني اِلتفاف المسلمين حول الخلافة، التي كانت في آل عثمان بوصفهم حُماة الإسلام والمسلمين ضد أطماع الدُول الأوروبية وتَوطيد الصلة بين المركز وسائر الولايات. علقَ عليها السلطان عبد الحميد الثاني آماله في انقاذ الدولة بعد أن اقتطعت معظم أجزاءها في أوروبا والحرب الروسية وأطماع كل من إنجلترا وفرنسا بضم الرأي العام الإسلامي إلى جانبه. واراد ان يغير مركزه كخليفة بالاسم إلى خليفة بالفعل ويتخذ من مركز الخلافة قوةً توصله إلى اغراضه السياسية.

سياسة السلطان عبد الحميد الثاني مع العرب

إضافةً إلى اتباع السلطان عبد الحميد الثاني حركة الجامعة الإسلامية، التي تطرقنا لها في موضعٍ سابقٍ من البحث، كان حريصاً على استقطاب العرب نحوه لأنه كان يدرك أهمية العنصر العربي ودوره الحضاري والثقافي والديني، وكان يدرك أيضاً أن العرب بوجهٍ خاصٍ، هم هدف التوسع الأوروبي الاستعماري في هذه المرحلة، بحيث ترتكز عليهم الإغراءات الساعية لفصلهم عن الدولة العثمانية تمهيداً لابتلاعهم[1]. لم يكن السلطان عبد الحميد الثاني يواجه قوة واحدة بل كانت جميع القوى الأوروبية وروسيا القيصرية تطمع في الاستلاء على دولته، ولم يكن يستطع ردها إلاّ بصلابة جيشه تارةً، وبصراع الدول مع بعضها البعض وتنافسها على اقتسام دولته تارةً أخرى. ومن الطبيعي أن يهتم السلطان عبد الحميد الثاني بما بقي في حوزته من الأقاليم العربية بعد ضياع تونس ومصر، وفي إطار سياسته الإسلامية، حاول السلطان عبد الحميد الثاني أن يسيطر على العناصر الغير تركية عامةً والعرب منها بشكلٍ خاص، حيث اهتم السلطان بالعرب أكثر لأنهم في الأساس أصحاب رسالة الإسلام، وبلغتهم العربية نزل القرآن وكما تظم بلاد العرب الأماكن المقدسة عند المسلمين-مكة المكرمة، المدينة المنورة والقدس الشريف-[2] . وكذلك لأنه كان ضامناً لولاء المزارعين في الأناضول. أما العرب فهم محبون للحرية ويستظهرون قوميتهم العربية، أراد كسبهم إلى جانبه فعيين العرب في مناصب الرأي واستغلهم في تنظيم وسائل الدعاية وتوجيهها، حتى ساد اعتقاد بوقوع الرأي تحت نفوذ الشخصيات العربية على حساب الأتراك[3] . كما كانت سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تقوم على تقريب العنصر العربي والاعتماد عليه وكسب وده، وأصبح محاطاً برجالٍ عربٍ من كل الأقطار، حتى

وتتلمذ على يديه عدة شيوخ، اشتهر بحركته الإصلاحية الدينية والسياسية. أهم منشوراته تاريخ الأفغان، رسالة على الدهريين ترجمه تلميذه محمد عبدو، خاطرات جمال الدين الافغاني. أنظر، خير الدين الزركلي، **الاعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال النساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ج 6، ط 5، دار العلم للملايين، بيروت، 2006، ص (168-169).

[1] عبد العزيز محمد الشناوي، **المرجع السابق**، ص 62.

[2] ابتسام أبو ميزر، **المرجع السابق**، ص 15.

[3] جلال يحيى، **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، 1965، ص (214-215).

أنه عين **خير الدين التونسي**[1] صدراً أعظماً في 1878. وبدئ يصطفي العلماء والأشراف وأبناء الأسر العربية من المسلمين والمسيحيين حاشيةً له مثل الشيخ **محمد ظافر المدني**[2] والشيخ **أبو الهدى الرفاعي** من حلب والشيخ **سعيد من حمص** والشيخ **أحمد القيصرلي**[3] من المدينة المنورة ومن الأشراف **كالحسين وعلي حيدر وعبد الإله باشا وصادق باشا**[4] ، وتأييداً لسياسته تقبل فكرة **أحمد عزت باشا العابد**[5] وحققها بوصل

---

[1] **خير الدين التونسي:** ولد خير الدين باشا المعروف بخير الدين التونسي عام 1820 في قرية بجبال القوقاز لأسرة تنتمي إلى قبيلة أباظة الجركسيّة. وقد بيع خير الدين بسوق الرقيق في إسطنبول حيث اشتراه تحسين بك القبرصي ورباه تربية خاصة. وفي عام 1837، حط الرحال في قصر حاكم تونس الباي أحمد باشا فأقام عنده وحمل اسمه وفتح له أبواب العلم والسياسة والمناصب. تعلم اللغات العربيّة والفرنسيّة والتركيّة في إسطنبول وتلقى العلوم الشرعيّة واللغويّة من علماء معهد الزيتونة في تونس. وفي سنة 1852 سافر إلى باريس وأقام فيها ثلاث سنوات حيث أثرى معارفه في الإدارة والقضاء. التحق بالجيش التونسي ورقي إلى رتبة فريق، وعُيّن وزيرًا للحربيّة عام 1857، ثم شغل منصب رئيس وزراء تونس عام 1870. وفي 1878 شغل خير الدين منصب الصدر الأعظم للدولة العثمانية، ثم نال عضوية مجلس الأعيان في إسطنبول. وقد عهد إليه بإصلاح قطاعي التعليم والزراعة في تونس. كان خير الدين باشا محبا للإصلاح حيث أيد وثيقة عهد الأمان التي صدرت عام 1857، وأقرت تساوي التونسيين في الحقوق. وساهم عام 1861 في وضع قوانين المجلس الأكبر (مجلس الشورى) المكون من ستين عضوا وتولى رئاسته. اعتزل العمل الرسمي عام 1862، وعكف سنوات على قراءة كتب السياسة والفكر. وفي عام 1871 عاد خير الدين للمشهد السياسي رئيسا لجنة =مراقبة المالية، وبعد عامين عين رئيسا لوزراء تونس. وقد نفذ خلال توليه هذا المنصب مشاريع عديدة حيث أصلح نظام الضرائب وعمل على تطوير التعليم وتشجيع زراعة الزيتون والنخيل. وظل رئيسا لوزراء تونس حتى 1877 حيث استقال من منصبه وغادر إلى تركيا، وشغل هناك منصب الصدر الأعظم للدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. وقد استقال من هذا المنصب عام 1879، ونال عضوية مجلس الأعيان في العام نفسه واحتفظ بها حتى وفاته. اين توفي خير الدين باشا في إسطنبول عام 1890، ودفن في جامع أيوب، وفي 1968 نقل رفاته إلى تونس ودفن في مقبرة الجلاز. أنظر، خير الدين التونسي الوزير المصلح. www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2016/9/14/ا. 2020/04/22.

[2] **الشيخ محمد ظافر المدني:** هو ابن محمد ابن حمزة ظافر الطرابلسي المدني متصوف من فقهاء المالكية ولد في 1829 بمصراته بطرابلس الغرب واستقر شيخاً لزاوية الشاذلية بالأستانة وتوفي بها في 1903. وعرف بالشيخ الصوفي العربي الثائر الذي برز في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. أنظر. نيفين مصطفى سعد. **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية.** ج1. **المرجع السابق**، ص 403.

[3] **الشيخ أحمد القيصرلي:** هو تركي الأصل هاجر اجداده إلى المدينة المنورة واستوطنوا بها، لم يكن من مشايخ الطرق الصوفية. وطالب بالحصول على نفوذ بين القبائل البدوية شمال الحجاز وعرف بورعه وتقواه وكان في خدمة الروضة الشريفة. وكان السلطان عبد الحميد الثاني يثق به وارسله إلى مصر ابان الحركة العُرابية، واسند اليه وظيفة المابين. وكان للشيخ اسعد دوراً مع السلطان عبد الحميد الثاني في جعله يتقرب إلى العرب، حيث ذكر له ان العرب جميعهم لا يعصون له أمراً. أنظر، نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **نفسه**، ص (405-406).

[4] **صادق باشا:** هو ابن صالح ازدشير بك ابن مؤيد باشا العظم ولد بدمشق ودرس بمدرسة البستاني ببيروت واتم تحصيله العسكري في المدرسة الحربية العثمانية بالأستانة، تخرج برتبة ملازم، في 1882 عينه السلطان عبد الحميد الثاني ياوراً له –رتبة عسكرية تعني حرس الامير-. تولى بعد اعلان الدستور محافظة جدة. وكان السلطان يعتمد عليه فوجهه إلى الامام مهدي السنوسي الكبير كما اوفده للحبشة وكلفه بالإشراف على خط التلغراف بين دمشق ومكة. توفي بالأستانة في 1910. أنظر، نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **نفسه**، ص (381-382).

[5] **أحمد عزت باشا العابد:** ينتمي إلى قبيلة الموالي، ولد بدمشق 1855 ونشأ بها وتعلم على يد كبار علماء عصره وعين الكاتب الثاني في المابين بسوريا، وتدرج في المناصب حتى تولى منصب رئاسة قلم المخابرات في 1873 ثم أصدر جريدة دمشق، ثم نقل للعمل في القضاء. ولم بلغت شهرته اسماع السلطان عبد الحميد الثاني ضمه إلى معاونيه حتى صار من أبرز الشخصيات السياسية وتحصل على مركز السكرتير الثاني للسلطان. وكان اقوى موظف بالدولة. وظل قريباً من السلطان حتى حدث الانقلاب العثماني المشهور 1908. اين غادر البلاد واستقر بالقاهرة حتى وفاته

بلاد الشام بالحجاز بواسطة خط حديدين وعهد ليه منصب المابين و**شفيق بك المؤيد**[1] مفوض في الديوان العمومية.

وقد وصل البعض من هؤلاء إلى رتبة الوزراء، كمحمد فوزي العظم وزيراً للأوقاف، وسليم باشا ملحمة وزيراً للإخراج والمعادن، ومحمد شوكت باشا قائداً للجيش الثالث في صالونيك، والفريقان محمد باشا ومحي باشا -ولدا الأمير عبد القادر الجزائري-[2]. ووُصف السلطان عبد الحميد الثاني أنه كان محابياً للعرب ومقَرباً لهم أكثر من غيره من السلاطين، وقد انتهج سياسة يمكن وصفها بالسياسة العربية، تسعى لربط الولايات العربية بالدولة العثمانية بشكل أكثر رسوخاً وذلك بوسيلة الدِين والسكك الحديدية[3]. فغمر زعمائهم بفيضٍ من عطاياه وقلدهم المناصب الرفيعة، وتوسع في منحهم الأوسمة، وأمر باستدعاء كثير من المتعلمين العرب ليتقلدوا مناصب قيادية، كما خصص أموالاً كثيرةً لزخرفة المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى وهي الأماكن الرئيسية لعبادة المسلمين وجميعها في حوزة العرب.

كما اختار السلطان عبد الحميد الثاني جماعة من كبار الضباط العرب وكون منهم فرقةً كاملةً من فرق حرسه الخاص، وعين بعض العرب في مناصب بالقصر السلطاني، وعهد إليهم بالإشراف على كبار الموظفين المناوئين للوطنيين العرب ونال بعضهم الحظوة عند السلطان ما دعا رجال السلطة إلى استرضائهم والحصول على تأييدهم، فقد سقط القصر في أيدي العرب في نظرهم، ولم تقف حدود توثيق علاقته بالعرب عند هذا الحد بل قام بمصاهرتهم، فزوج أميرتين من أسرته من شابين عربيين ولحق باسم كلٍ منهما لقب –داما- أي صهر السلطان وهما الأميرين المجيد ابن الشريف علي حيدر وصالح بك خير الدين التونسي[4]. اضافةً إلى الشخصيات العربية التي تقرب منها السلطان عبد الحميد الثاني نجد العديد من الأشراف ورؤساء العشائر البدوية، وذلك لادركه القوى والنفوذ التي يملكونها، التي لا تقل عن جماعات

= في 1924. أنظر، نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص (376-381).

[1] **شفيق بك المؤيد:** هو شفيق ابن أحمد بن مؤيد باشا العظم من اسرة العظم الشهيرة بسوريا، ولد بدمشق في 1857 ثم رحل إلى بيروت اين التحق بمدرسة الكلية الامريكية، عمل في جمرك بيروت وفي قلم الدفاتر في ولاية سوريا ثم انتقل إلى الأستانة ثم رجع إلى دمشق لاعتماد الوالي عليه، ثم بعد تقسيم ولاية سوريا إلى ولايتين عيين مترجماً في القصر السلطاني لإتقانه إلى جانب العربية اللغة التركية والفرنسية وقليلا من الإنجليزية، ثم تقلب في أكبر وظائف الدولة العثمانية واكتسب خبرة في السياسة والاقتصاد والإدارة وبعد اعلان دستور 1908 انتخب نائباً عن دمشق، توفي شفيق المؤيد في 1916 بعد ان حكم عليه بالإعدام في ساحة الشهداء بدمشق. أنظر، نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **نفسه**، ص (373-375).

[2] محمد مصطفى الهلالي. **السلطان عبد الحميد الثاني بين الانصاف والجحود**، دار الفكر، دمشق، 2004، ص (70-82).

[3] معاذ السراج، **"علاقات العرب والعثمانيين بين الإسلام والقومية"**، https://www.turkpress.co/node/46970، 2020/04/22،

[4] عبد العزيز محمد الشناوي، **المرجع السابق**، ص 63.

الصوفية التي كان يستخدمها. واتبع بينهم سياسة التوازن والانخراط في النظام من خلال الظهور في مجالس الولاية والمتصرفية والبلدية أو القضاء. كما قرب منه مجموعة من رجال الصحافة العرب الذين كان لهم دور فعال خلال فترة حكمه، مثل **أحمد فارس الشدياق**[1]، **إبراهيم المويلحي**[2]، **لويس صابونجي**[3].

كما كان **الشيخ أبو الهدى الصيادي** من ألمع الشخصيات العربية لدى السلطان العثماني[4]. إذ تسلم الدعاية للجامعة الإسلامية، وقوى من سمعة الخليفة في البلاد العربية، كما كان حلقة الاتصال مع شيوخ سوريا والجزيرة العربية حتى لقب بمستشار الملك[5].

مضى السلطان عبد الحميد الثاني في سياسة ربط البلاد العربية بشبكة من الأسلاك البرقية الواسعة النطاق، وحاول تعزيزها بالخطوط الحديدية ليتمكن من دفع الجند من أهون السبل، وفي أقل وقت إلى الولايات العربية لقمع ما يحدث من ثورات والانتفاضات.

كان السلطان عبد الحميد الثاني يرى منذ أن تولى الحكم ضرورة اتخاذ اللغة العربية لغةً رسميةً للدولة العثمانية[6]، وفي هذا يقول في مذكراته:" اللغة العربية لغةً جميلة ليتنا كنا اتخذناها لغةً رسميةً للدولة من قبل، لقد اقترحت على خير الدين باشا التونسي عندما كان صدراً أعظماً أن تكون اللغة العربية لغةً رسميةً، لكن سعيد باشا أكبر أمناء القصر اعترض على اقتراحي هذا، وقال: إذَا عربنا الدولة فلن يبقى للعنصر التركي شيء بعد ذلك، كان سعيد باشا رجلاً فارغاً وكلامه فارغاً، ما دخل هذه المسالة بالعنصر التركي؟ المسألة غير هذا تماماً، ... اتخاذ اللغة العربية لغةً رسميةً للدولة من شأنه على الأقل أن يزيد ارتباطنا بالعرب".

---

[1] **احمد فارس الشدياق:** ابن يوسف بن منصور بن جعفر الشدياق ولد في 1804 نشئ في لبنان وشب في مصر وباريس ولندن وتونس ثم قضى بقية حياته في القسطنطينية. اشتغل بالتحرير في جريدة الوقائع المصرية واشتهر اسمه في الشرق والغرب. بعد الحرب الروسية- التركية استقر بالاستانة تلبيةً لدعوة السلطان عبد المجيد اين انعم عليه بالرتب والنياشين. وأصدر جريدة الجوائب. توفي في 1877. أنظر، نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص (392-394).

[2] **إبراهيم المويلحي:** هو كاتب مصري ولد في 1846 أصله من الحجاز، أنشئ مطبعة وعمل في الصحافة. وأصدر جريدة الاتحاد وجريدة الانباء بأوروبا. سافر إلى الأستانة في 1885 وأصبح عضو في مجلس المعارف وتحول إلى مؤيد للسلطان. أنظر، نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **نفسه**، ص 395.

[3] **لويس صابونجي:** ولد في 1838 بديار بكر. وبعدها ذهب إلى سوريا للدراسة ثم تحصل على دكتورا من روما. عاد إلى بيروت وانشئ فيها مطبعة ومدرسة كما أصدر مجلة النحلة وجريدة الاتحاد العربي. وفي 1890 خرج إلى الأستانة وامر السلطان عبد الحميد الثاني بتعيينه في المعية الشاهانية وانعم عليه بدار كبيرة وعينه أستاذ لأنجاله ومترجماً له إلى ان توفي في 1914. أنظر، نيفين مصطفى سعد، **الشخصيات العربية ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **نفسه**، ص (395-397).

[4] ماري دكران سركو، **المرجع السابق**، ص 23.

[5] محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين... المرجع السابق**، ص 189.

[6] علي محمد محمد الصلابي، **الدول العثمانية... المرجع السابق**، ص 425.

أنشأ في إسطنبول "مدرسة العشائر العربية" لتعليم أولاد العشائر العربية من ولايات حلب وسوريا وبغداد والبصرة والموصل وديار بكر وطرابلس الغرب واليمن والحجاز وسناجق بنغازي ودير الزور، وتتسع هذه المدرسة ل 50 طلب ثم 250 يُختارون بالقرعة أو بالاختبار، وكان خريجو هذه المدرسة يدخلون إلى المدارس العسكرية العليا. ويحصلون على رتبة قائممقام ثم يعودون إلى بلدانهم[1].

فرضت فرنسا حمايتها على تونس ووقعت معاهدة باردو في ماي 1881، أين احتجَّ الباب العالي على ذلك وأخذ الوزير محمود صادق باشا أمير تونس يطلب النجدة، فذهب إليه أُسطول عثماني إلى أن هذا الأُسطول اضطر للانسحاب لعدم التوازن في القوى بين الجيشين، ولم تكن الدولة العثمانية قادرة على أن تدافع على تونس وكل ما استطاعت عمله أنها لم تعترف رسمياً بالاحتلال الفرنسي[2]، وظل السلطان عبد الحميد الثاني يعتبر تونس قطعة من الدولة العثمانية في السالناما[3] الرسمية.

وكان الحدث الكبير الثاني هو احتلال بريطانيا لمصر في سبتمبر 1882، أين نبتت مقاومة في مصر على يد عسكريين مصريين تمثلت في ثورة عُرابي وراهن السلطان عبد الحميد الثاني على انتصاره، وحاول كسب الوقت له وعرقلت السياسة الإنجليزية. لكن فشلت مجهودات السلطان وفي الأخير تغير الواقع لصالح إنجلترا. وهنا حاول السلطان التواجد في معسكر المنتصرين لا المهزومين ليكون له مكان في تحديد مستقبل مصر[4].

ومن مظاهر جهوده في هذا السبيل أنه امتنع عن التوقيع على الاتفاقية الخاصة بتنظيم حركة المرور في قناة السويس، وطالب بإدخال تعديلين على نصوصها، الأول عسكري يمنح استثناء لدخول الدولة العثمانية في حالة الضرورة لحماية ممتلكاتها، والثاني سياسي بأن تكون رئاسة لجنة القناصل المكلفة بالمراقبة لمندوب عثماني بدلاً من عميد الهيئة السياسية في مصر[5].

كما يجب علينا عرض وجهة النظر المغايرة والتي تبناها العديد من المؤرخين سوَاءً كانوا أوروبيين مستشرقين أو عرب. فنجد المؤرخ جورج انطونيوس يقول: إن سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في البلاد

---

[1] للإستزادة حول هاته المدرسة. أنظر، محمد حرب، **آخر السلاطين... المرجع السابق**، ص (202-203).

[2] عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان... المرجع السابق**، ص 48.

[3] **السالناما:** هي التقارير السنوية العثمانية عن أحوال الولايات ودوائرها الرئيسية والتي كانت تصدر سنوياً توضح أوضاع المؤسسات الدولة العثمانية، وهي بمثابة دائرة معارف موثوقة تزود الباحثين بالكثير من المعلومات الجغرافية والتاريخية فضلاً عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية وغيرها. أنظر، نوري أحمد عبد القادر وظافر عبد النافع، **"التربية والتعليم في الموصل في العهد العثماني"**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 9، ع2، 2009، ص 291.

[4] اياد ناظم جاسم، **الوضع ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص291.

[5] عبد العزيز محمد الشناوي، **المرجع السابق**، ص 58.

العربية هي قائمة على استغلال ماهر لغريزتي الطمع والخوف فقد كان لابد لها أن تصيب بعض النجاح المؤقت ومع ذلك لم توقف نمو الحركة العربية إلى أنها جعلتها عديمة التأثير، وهذا إما بإغراء الناس بالتوظيف والعطايا وإما عن طريق الإرهاب خاصةً في بلاد الشام"[1].

نجح السلطان عبد الحميد الثاني بسياسته العربية في تقليل أهمية حركة القومية العربية عن طريق منح الوظائف والهبات من ناحية والإرهاب من ناحية أخرى[2]. كان السلطان عبد الحميد الثاني يلجئ لسياسة عنيفة كلما وجد ان سياسة التملق والارضاء لم تأتي بأكلها. كما أرسل رسلً يجوبون العالم العربي في ثياب الوعاظ، بينما كانت مهمتهم زرع الشقاق بين رؤساء الإقطاع وكبار أمراء العرب. وكانوا يستغلون الخلافات القبلية ويعملون على تنميتها، وزعزعت الاستقرار لمعاقبة أمير أو زعيم للشك في ولائه، وإذا كان ذو مركز كبير ولا يمكن تعريضه للعقاب، كان السلطان عبد الحميد الثاني يرغمه على الإقامة بالقسطنطينية مع تهيئت أسباب الراحة له، وبقاء عيون السلطان عليه، مثل الحسين ابن علي، سليل البيت الهاشمي[3].

سياسة السلطان عبد الحميد الثاني مع سنجق القدس الشريف

من الأمور البديهية المعروفة بشكل كبير في الوطن العربي هي قصة رفض السلطان عبد الحميد الثاني بيع فلسطين لرئيس الوكالة اليهودية تيودور هرتزل[4]. لكن قبل ذلك علينا التطرق إلى وضع اليهود في الدولة العثمانية، حيث عملوا فيها في كل فروع العمل وأشكال التجارة والصناعة والعلم، حتى وصل البعض منهم لمراكز هامة وتمتعوا بقدر كبير من الاستقلال الذاتي والإداري والطائفي. وبخضوع فلسطين للحكم العثماني أوائل القرن 16 بدئ اليهود بالهجرة لها[5]. واتسمت سياسة السلطان عبد الحميد الثاني اتجاه اليهود بقمة التسامح ، وهذا ما جاء في كتاباتهم وأكده بعض مقربي السلطان من اليهود، مثل ارمنوس فامبري الصديق الشخصي للسلطان[6]. لكن السلطان عبد الحميد الثاني بين موقفه من الهجرات اليهودية للأراضي

---

[1] جورج انطونيوس، **المرجع السابق**، ص 95.

[2] جلال يحيى، **المرجع السابق**، ص 227.

[3] جورج انطونيوس، **المرجع السابق**، ص 95.

[4] **تيودورهرتزل 1860-1904:** هو كاتب صحفي نمساوي وضع كتاب بين فيه أهدافه التي تتلخص في جمع اليهود وتوطنهم في دولة يهودية خالصة وساعد هرتزل في حركته الصهيونية كتاب كبار من اليهود مثل ماكسانوردو وإسرائيل زنجويل وغيرهم من اليهود من مختلف انحاء العالم، وتوفي وفي نفسه غصة لعدم قبول مشروعه بإنشاء وطن قومي لليهود. أنظر، عبد الله التل، **خطر اليهودية على الإسلام والمسيحية**، تر محمد خليفة التونسي، دار الكتاب العربي، تونس، 1951، ص 163.

[5] رفيق النتشة، **السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين-السلطان الذي خسرعرشه من اجل فلسطين-**، ط5، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص29.

[6] سينان صادق جواد، **يهود الدونمة نشأتهم و اثارهم في الدولة العثمانية حتى عام 1909**، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، العدد 55، العراق، 2012، ص (317-264).

العثمانية، فأصدر بمجرد وصوله للحكم في 1876 مذكرة قانونية بعنون "مذكرات الأراضي العثمانية"، التي منع فيها بيع أراضي الدولة وخاصةً الفلسطينية منها لليهود، وجهز وحدة شرطة خاصة للقيام بذلك ومتابعته، كما خصص أوقات محددة وقصيرة لليهود الراغبين في زيارة فلسطين[1]، وقام بشراء كل الأراضي التي يرغب أصحابها ببيعها بماله الشخصي وجعلها أراضي سلطانية، أو ما يعرف بالمزارع السلطانية بفلسطين كما عمل على زيادة عدد السكان المسلمين في المدينة[2]. ورغم هذا الموقف الواضح للسلطان استمر اليهود في محاولاتهم في إقناع السلطان، وتوجه الكثير منهم إلى القسطنطينية فكان أولهم لورنس اوليفانت، لكن تمسك السلطان عبد الحميد الثاني بقانون الهجرة، وافهمه أن اليهود يستطيعون العيش بسلام في أي جهة من الدولة العثمانية إلاّ فلسطين. وأن الدولة ترحب بالمضطهدين لكن لا ترحب بإقامة مملكة لليهود في فلسطين، يكون أساسها الدين. أين صُدم من موقف السلطان وراح ينشر الدعايات ضده. كما اقترح اليهود ان يبيع لهم السلطان عبد الحميد الثاني المزارع السلطانية الواقع على ساحل فلسطين، أو تأجيرها لهم لمدة 99 سنة مقابل ذهب يعادل 3 ميزانيات عثمانية ورفض السلطان ذلك. وكان المتحدث باسم الوفد الصهيوني المحامي اليهودي السلانيكي امانويل قراصو[3]. فشلت كل المحاولات وذلك لبعد نظر السلطان ومعرفته بنية الصهاينة الحقيقية.

في 29 حزيران 1882 أرسل السلطان رسالة إلى متصرف القدس يطلب فيها منع اليهود من الدخول وعدم السماح لهم بذلك إلاّ في حالة الحج، وذلك لمدة 3 اشهر على أن يُحجز جواز سفر الزائر ويودع في مركز الشرطة ويتم استبداله مؤقتة بالجواز الأحمر[4]، كما جعل السلطان عبد الحميد الثاني سنجق القدس متصرفية مرتبطة مباشرةً بالباب العالي في 1887، وفصله عن ولاية دمشق[5]. كما قام بمجهودات للحفاظ على سيناء والعريش، لأنها مرحلة أولى لسيطرة اليهود على فلسطين، ووَضع مزيد من القيود على هجرة اليهود إلى فلسطين[6]. في 1888 صدر قانون يسمح بدخول اليهود شريطةً أن لا يأتوا في صورة مجموعات، وكتحايل

---

[1] **https://www.turkpress.co/node/12449، وثيقة رفض السلطان عبد الحميد الثاني بيع فلسطين، 25-04-2020.**

[2] عثمان نوري طوباش، **المرجع السابق**، ص 258.

[3] عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان... المرجع السابق**، ص 142.

[4] وهنا اشتعلت الحملات على السلطان عبد الحميد الثاني حيث يقال انه لهذا السبب سمي بالسلطان الأحمر. أنظر، بهاء الأمير، **السلطان عبد الحميد الثاني وتيودورهيرتزل**، ددن، 2020، ص 8.

[5] أنور الجندي، **تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**، دار ابن زيدون، لبنان، 1407هـ، ص 104.

[6] محمود عبد الواحد محمود ومواهب عدنان أحمد، **"موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية: ثوابت مبدئية في عصر ضعف مؤسسات الدولة العثمانية"**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج 18، ع 8، سبتمبر 2011، ص 175.

من طرفهم اخذوا يستقروا في الأماكن القريبة من القدس، وصدر على خلفية هذا التصرف قرار في 1897 يحضر إسكان مهاجري اليهود في المناطق المجاورة لفلسطين حتى سوريا وبيروت أيضاً[1].

برزت في أواخر القرن ال 19 شخصية يهودية قوية هي تيودور هيرتزل الأب الروحي ليهود الذي استهل مساعيه مع السلطان عبد الحميد الثاني من 1896 إلى 1904، زار فيها إسطنبول خمس مرات قابل فيها السلطان مرتين وكان ذلك بعد أن حصل على تأييد أوروبي للمسألة اليهودية وجعل هذه القوى تضغط على السلطان عبد الحميد الثاني لمقابلته[2]. وقابله السلطان عبد الحميد الثاني لمعرفة الخطط اليهودية، لقد اختار اليهود مرحلة عصيبة من مراحل اضمحلال الدولة العثماني، حيث عرض هرتزل على السلطان مباغ 20 مليون ليرة ثمناً لفلسطين مع توسطه لحل القضية الأرمينية، لكن كان رد السلطان الرفض التام مع إبقاء الطريق مفتوح أمام هرتزل ومنحه وسام في 1896، هذا الأخير الذي حاول استغلال القيصر الألماني لدعم مشروعه، أين توجه في زيارة أخرى للسلطان، وقابله السلطان بالرفض. وأصدر بالمقابل في 1900 إرادة سنية بمنع الإقامة الدائمة للإسرائيليين في فلسطين، وهنا جاءت زيارة أخرى لهرتزل في 1902 وعرض تصفية الدين العام واستثمار مناجم الدولة العثمانية مقابل الاعتراف باليهود كياناً قومياً والهجرة بدون قيد لفلسطين. أين جاءه الجواب النهائي الذي نَقله الصدر الأعظم "يمكن لليهود أن يُقبلوا في الإمبراطورية العثمانية شرط أن لا يكونوا جميعاً في مكان واحد بل يتفرقوا في أماكن تعينها لهم الحكومة وسيُعطون الجنسية العثمانية ويُسألون عن جمع الضرائب المدنية بما فيها الخدمة العسكرية، كما سيكونون خاضعين لجميع قوانين البلد". وهكذا فشلت كل جهود هرتزل مع السلطان عبد الحميد الثاني.

ومن أبرز تصريحات السلطان عبد الحميد الثاني:" انصحوا الدكتور هرتزل بأن لا يتخذ خطوات جديدة في هذا الموضوع، فإني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من أرض فلسطين، فهي ليست ملك يميني بل ملك الأمة الإسلامية ولقد جاهد شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه، فليحفظ اليهود ملايينهم، وإذا مزقت دولة الخلافة يوماً فانهم يستطيعون آنذاك ان يأخذوا فلسطين دون ثمن، اما وانا حي فان عمل المبضع في بدني لأهون عليّ من ان أرى فلسطين قد بترت من دولة الخلافة، وهذا امرٌ لن يكون. إنني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة"[3].

---

[1] حسين اوزدمير، **فلسطين في العهد العثماني وصرخة السلطان عبد الحميد الثاني**، مر عبد الله محمد بسطويسي، يوكسل جلبينار، دار النيل، القاهرة، 2013، ص (181-187).

[2] علي محمد محمد الصلابي، **الدولة العثمانية... المرجع السابق**، ص 444.

[3] موفق بني المرجة، صحوة **الرجل المريض.. أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1984، ص 13.

إن حقيقة الصراع بين السلطان عبد الحميد الثاني واليهود من أهم الأحداث في تاريخ السلطان المسلم الغيور[1]، ويمكن القول أن السلطان رفض مشروع الصهيونية نتيجة ردود فعل العرب ضد الهجرة اليهودية، نتيجة اقتناعه أن إنشاء دولة يهودية في المنطقة ستخدم الدول الأجنبية التي سعت إلى حماية اليهود في فلسطين وتدخلت لصالحهم في الأستانة[2].

ويبدوا موقف السلطان عبد الحميد الثاني إزاء هذه القضية من حيث المبدئ موقفاً مشرفاً، يستحق أن يسجل لصالحه، فقد صمد رغم الظروف الصعبة لدولته إلاّ أنه من الناحية العملية لم يكن في فلسطين قبل 1882 إلاّ 12 ألف يهودي، دخلوها منذ القرن 16 من إسبانيا وشرق أوروبا إلاّ أن عهد السلطان عبد الحميد الثاني شهد موجتين من الهجرة الأولى من 1882-1903 حاملةً معها 25 ألف من المهاجرين اليهود، والثانية من 1904-1913 –فترة السلطان عبد الحميد الثاني والاتحاديين- حملت معها 30 إلى 40 ألف من اليهود، والسبب الرئيس وراء هذا التغلغل الصهيوني في فلسطين عهد السلطان عبد الحميد الثاني منسوب بالأساس إلى فساد الإدارة العثمانية وتفشي الرشوة حتى وصلت إلى عدم تنفيذ أوامر السلطان، ما أدى لاستيطان آلاف اليهود في فلسطين خلافاً لرغبته[3]. لذلك نقول فشلت سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين إذ تزايد عددهم إلى ثلاث اضعاف مما كانوا عليه قبل عهده. من 5% إلى 11% من مجموع سكان فلسطين، ولم يتمركزوا في القدس والخليل وصفد وطبرية فحسب، بل في يافا وحيفا وغيرها من المدن الفلسطينية. وكانت موجات الهجرات اليهودية الأولى إلى فلسطين هي القاعدة المادية أو البنية التحتية لإنشاء الكيان الصهيوني[4].

من حق العرب عامةً وفلسطين خاصةً أن يذكروا الموقف المشرف للسلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية.

يقول جواد رفعت في كتابه "الخطر المحيط بالإسلام" أن الشخص الوحيد في تاريخ الترك الذي عرف حقيقة الصهيونية هو السلطان عبد الحميد الثاني". خطط وكافحهم ل 33 سنة بذكاء[5].

---

[1] حسان علي حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897 -1909**، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 321.

[2] حسان علي حلاق، **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش 1908-1909**، دار الجامعة للنشر والطباعة، بيروت، دس ن، ص 30.

[3] محمود عبد الواحد محمود ومواهب عدنان أحمد، **المرجع السابق**، ص 179.

[4] فدوى نصيرات، **"السلطان عبد الحميد الثاني ودوره في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين 1876 -1909"**، مجلة المستقبل العربي، جامعة فيلادلفيا، العدد 422، 2014، الأردن، ص 4.

[5] أنور الجندي، **المرجع السابق**، ص 107.

وفي ختام هذا المبحث نقول، نجح السلطان عبد الحميد الثاني في توحيد العالم الإسلامي والعربي بسياسته الإسلامية وكان أحد القادة العظام الذين قاوموا المؤسسات الاستعمارية الغربية ببعضٍ من النجاح، لدرجةٍ جعلته العدو رقم واحد للدول الاستعمارية، حيث قام هذا السلطان بعدة جهود لوقف التغلغل الاستعماري الأوروبي والصهيوني ومواجهة أذنابهما في المنطقة العربية من خلال مجموعة من المشاريع، إضافةً إلى استثماره تنافس القوى الامبريالية وتضارب مصالحها في المنطقة.

المبحث الثالث:

المواقف اتجاه عبد الحميد الثاني وأوضاع العرب بعده

المطلب الأول: الدور الأوروبي في تأليب الأوضاع ضد عبد الحميد الثاني

المطلب الثاني: المعارضة التركية والعربية للسلطان عبد الحميد الثاني

المطلب الثالث: ردود الفعل العربية بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني

المطلب الرابع: العرب في نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني وبداية حكم الاتحاديين

المو اقف اتجاه عبد الحميد الثاني وأوضاع العرب بعده

سعت القوى الأوروبية خلال نصف الأخير من القرن 19 باستخدام آليات متعددة، على غرار المنظمات الماسونية والصهيونية، والإرساليات المسيحية والاستكشافية، وجيوشها الإعلامية، إلى اختراق الدولة العثمانية واختراق المنطقة العربية ،بغية فصلها عن الإمبراطورية العثمانية، فضلاً عن اسقاط حكم السلطان عبد الحميد الثاني.

الدور الأوروبي في تأليب الأوضاع ضد عبد الحميد الثاني

انتهجت الدول الأوروبية مبدئ الهدم من الداخل للقضاء على الدولة العثمانية، واستطاعت هذه الدول اقتطاع مناطق من البلقان، ثم ارتأت الدول الأوروبية أن تتجه بسياستها هذه إلى المواطنين المسلمين في دولة الخلافة، هاته الأخيرة التي تربط مسلمي العالم بخليفة مقَرهُ عاصمة هذه الدولة، والإسلام يأمر بالتعاون بين المسلمين ولا يعترف بالقومية العنصرية.

وإن كان إضعاف الدولة العثمانية وإسقاطها هدفاً اوروبياً إلا أنه كان لأوروبا أطماع في اقتناص أجزاء من الدولة، وكانت الوسيلة هي إيجاد العداء بين العناصر المسلمة في الدولة العثمانية من ناحية، واستنهاض الروح القومية بين المسلمين داخل هذه الدولة من ناحية أخرى. ومن ضمن العناصر القومية هذه العرب.

واستعملت المدارس الأجنبية والبعثات التنصيرية في ايقاظ الحس القومي العربي ضد الدولة العثمانية. اضافةً إلى فتح المستشفيات. إن النشاط التنصيري الفرنسي في سوريا ولبنان والقدس قديم[1]، بينما التنصير البريطاني لم يبدأ إلا في سنة 1842م بعد تأسيسها لكنيسة بروتستانتية في القدس. وكانت الحكومة العثمانية تَتَتبع هذا النشاط التنصيري وتأخذ الإجراءات اللازمة ضده.

وكانت أوروبا تعمل بطرقها الخفية لإقناع العرب المسلمين بالثورة ضد العثمانيين، لذلك قاموا بإنشاء الجمعيات، كجمعية "بيروت العربية السرية" -تهدف لإقامة دولة عربية مستقلة وانهاء الحكم العثماني-. وحرص الغرب الأوروبي بزعامة بريطانيا على انهاء الدولة العثمانية وتوزيع تركتها، فعمل على انشاء حركات قومية على أيدي المتنورين والمثقفين الاتراك، الذين تعلموا بالغرب وفقاً للأساليب العلمانية[2]

ولم يكتفي النشاط الأوروبي في اثارة النزعات الانفصالية العربية عن الدولة العثمانية، بإنشاء المدارس الأجنبية وبعثات التنصير فقط، بل كانت "المحافل الماسونية" وسيلة فاعلة تعمل في هذا السبيل، وبمقتضى هذه السياسة قامة بريطانيا بنشاط فائق الترتيب والتنظيم في سبيل خروج الحجاز والجزيرة من أسرة

---

[1] محمد حرب، **آخر السلاطين... المرجع السابق**، ص 128.

[2] محمد انيس، **المرجع السابق**، ص (246-247).

الدولة العثمانية. كما رتبت أمر تبعية الاشراف لها بعدما كانوا مرتبطين بالخلافة العثمانية الإسلامية، وبلغ نشاط بريطانيا في نشر نفوذها عن طريق المدارس الأجنبية، حداً فاق النشاط الفرنسي-رغم اسبقيته الزمنية له[1]- وبناءً على هذا حدَ السلطان عبد الحميد الثاني من نشاط المحافل الماسونية على عكس نشاط المدارس الأجنبية الذي لم يتمكن من وضع حدٍ له.

كما قامت بريطانيا بتحريض الاكراد ضد الدولة العثمانية بدافع فصلهم عنها، وظهر ذلك بوضوح مع قيام شركة الهند-البريطانية، فعقب وصولهم إلى بغداد أخذوا بالقيام بجولات بين العشائر الكردية لإقناعهم بالتعاون معهم في سبيل تحقيق استقلالهم[2]. وذلك طبعا لأنه كان لها مصالح استراتيجية في المنطقة. كما لم تكن بريطانيا بمعزلٍ عن الحركات القومية العرقية في أوروبا العثمانية، ولم تكن ايضاً بمعزل عن حركة الانفصال الأرمينية. التي تهدف إلى اقتطاع جزئ من الدولة العثمانية وإقامة دولة مستقلة عليها، واتخذت بريطانيا من هاته الحركة سياجاً ضد تمدد النفوذ الروسي، اضافةً إلى كونها وسيلة لتامين الطريق إلى الهند. وهذا ما أكدته في مؤتمر برلين أين وضعت بنود لصالح الأرمن وجعلت مراقبة هذا الأمر في يد الدول الأوروبية.

كما قامت بريطانيا بإبرام معاهدات في تواريخ مختلفة مع شيوخ منطقة الخليج، كشيوخ حظر موت، والبحرين ومسقط والكويت، حيث بحلول عام 1900 كانت بريطانيا قد عقدت معاهدات مع كل امارات المنطقة وبالتالي انتهى النفوذ العثماني بالمنطقة[3].

كما قدم الألمان الدعم للاتحادين وللمنظمات السرية على غرار المحافل الماسونية في سالونيك ومناستير، وذلك من أجل الثورة على عبد الحميد وخلعه، لأنه كشف مخططاتهم للاستحواذ على نفط المنطقة العربية[4].

أما عن فرنسا فنفس ما قيل عن بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى يقال عنها، فلقد كانت ملجأً لأبرز وأهم المعارضين للسلطان، على راسهم الداما محمود باشا زوج أخت السلطان وابنه صباح الدين[5]،

---

[1] عيسى اسعد العبد الله، **المرجع السابق**، ص 78.

[2] سليمان قوج باش، **المرجع السابق**، ص 160.

[3] سليمان قوج باش، **نفسه**، ص (152-158).

[4] زين العابدين زريوح، **تصدي ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص 607.

[5] قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية من الخلافة إلى الانقلابات 1908-1913**، تر عاصم عبد ربو المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2017، ص 93.

لقد أدركت الدول الاوروبية منذ وقت مبكر محاولات القوميات المختلفة المنضوية تحت حكم الدولة العثمانية في التحرر والانفصال عنها، لذلك أقامت علاقات ثقافية وسياسية مع الشخصيات العثمانية التي تنتمي إلى القوميات العديدة واستغلالهم في تنفيذ المشروع الاستعماري وتفتيت الدولة العثمانية من الداخل وتوزيع ممتلكاتها بينهم[1].

المعارضة التركية والعربية للسلطان عبد الحميد الثاني

المعارضة التركية

ظهرت جمعيات وتنظيمات سرية عثمانية في أواخر القرن ال 19، والتي أسسها مواطنون عثمانيون ينتمي أغلبهم للأقليات اليهودية والمسيحية وحتى المسلمين منهم، وتلقوا تعليمهم في الغرب. وتشبعوا بالأفكار الغربية، وعادوا إلى بلادهم مصممين على احداث تغيير سياسي واجتماعي، فانتظموا مع غيرهم في المحافل والجمعيات التي تهدف إلى الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني وإعادة العمل بالدستور، وإن مسألة الانقلاب على النظام لإعادة العمل بالدستور ونشر الحرية والعدالة والمساواة، موضوعاً يخص كل العثمانيين ، وهو ما أدى إلى زيادة نشاط حركة "تركيا الفتاة"[2]. التي تأسست بمناسبة العيد المئوي للثورة الفرنسية. حضي السلطان عبد الحميد الثاني بفترة من الهدوء النسبي بعد أن علق العمل بالدستور وفرق وابعد رجال الإصلاح وأنصار الدستور وهجّر البعض منهم، فعملوا في الخارج في كل من القاهرة وباريس وجنيف ولندن. إلا أن تأثيرهم داخل الإمبراطورية العثمانية بقي محدودًا. وخلال النصف الثاني من القرن 19 فرض واقع الغليان الفكري والاجتماعي للدولة ظهور تنظيمات سياسية، ونتيجةً للخلل في الأداء والتعسف، تأسس في إسطنبول ما عرف ب "جمعية الاتحاد والترقي"[3]. التي ظهرت تحركاتها بشكل جلي في

---

[1] بان غانم أحمد السائغ، **" دور الحركات القومية في انهيار الدولة العثمانية الوطن العربي نموذجً"**، مجلة التربية والعلم، كلية العلوم السياسية، مج 12، ع 2، 2006، ص 03.

[2] **تركيا الفتاة:** ظهرت هذه الحركة ابان حكم السلطان عبد العزيز (1861-1876) وترأسها مجموعة من الأدباء العثمانيين أمثال مصطفى فاضل باشا، نامق كمال، ضياء باشا، علي سعاوي، حيث عرفوا باسم العثمانيين الجدد وقد ظهرة نشاطاتهم الأدبية في مقاومتهم من خلال الصحف والروايات والكتب التي الفوها. أنظر، ابتسام أبو ميزر، **المرجع السابق**، ص 26.

[3] **جمعية الاتحاد والترقي:** النواة الأولى لهذه الجمعية هي حزب تركيا الفتاة الذي تأسس في 1865 على يد مجموعة من طلاب مدرسة الطب العسكري بإسطنبول بطريقة سرية، وقامت الدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا وفرنسا بدعم هذه الجمعية. وفي 1889 قامت مجموعة من طلبة الكلية الطبية العسكرية بتشكيل جمعية سرية بهدف واضح وهو معارضة نظام السلطان عبد الحميد الثاني وعزله. وعين علي رشدي رئيساً للجمعية، ثم اخذت هذه الجمعية تنتشر بسرعة في المدارس الطبية الحربية ثم امتدت للمدارس العلية الحكومية في إسطنبول، وبدئت الجمعية تحظى بأنصار بين ضباط الجيش والعاملين في صفوف البيروقراطية. ووصل خبرها للسلطان عبد الحميد الثاني في 1890 واخذ عدد من الطلبة القدامى والذين أصبحوا موضع شبهة من أعضاء الجمعية بالهروب إلى أوروبا خاصةً باريس. وفي أواخر 1895 بالتعاون مع أحمد رضا بك وخليل غانم وعدد من المعارضين قاموا بإصدار صحيفة "منشورات" لسان حال جمعية الاتحاد والترقي، ورسخت هذه الجمعية اقدامها بالخارج والداخل حيث أسست لها فروع في مناطق مختلفة من ارجاء الدولة العثمانية كالبلقان وسلانيك وازمير ودمشق وبيروت وطرابلس الخ... أنظر. ابتسام أبو ميزر، **نفسه**، ص (27-33).

أواخر 1896، أين حاولت القيام بانقلاب لكنها فشلت بسبب انكشاف أمرها. وبعد هذه الضربة تمركزوا في جينيف وباريس. أين اتفقوا على نقطة واحدة وهي محاربة السلطان عبد الحميد الثاني والقضاء عليه، بينما اختلفوا في بقية الأمور. واتجهت الأنظار نحو الداما محمود باشا[1]، صهر السلطان، لكنه توفي في 1902 وانتقلت القيادة إلى ابنه الأمير صباح الدين، الذي توجه بنداء عام إلى العثمانيين الأحرار لعقد مؤتمر بباريس الذي خلص إلى اقامت نظام حكم يتفق مع المبادئ الدستورية التي من شأنها ضم جميع العناصر الطائفية والعرقية في السلطنة، لكن النتيجة الملموسة لهذا المؤتمر كانت سلبية وهي ان اختلاف الرأي بين صباح الدين وأحمد رضا أدى إلى الانشقاق حيث آمن صباح الدين بأن يكون لجميع افراد الإمبراطورية العثمانية دوراً في بنائها، بينما آمن أحمد رضا بالاعتماد على العنصر التركي فقط. وتوالى ذلك تأسيس الجمعيات تحت مسميات عديدة وفي أماكن متفرقة، والتي كانت تجتمع على هدف واحد ألا وهو خلع السلطان. وقامت جمعية الاتحاد والترقي باختيار مدينة سلانيك لتنطلق الشرارة الأولى منها[2]. وقرر قادت المعارضة فيها بعقد اجتماع تأسيسي في 1906.

تعاونت جمعية المعارضة في سلانيك مع المعارضة في باريس واتخذوا اسم جمعية الاتحاد والترقي برئاسة أحمد رضا، كما ازداد تعزيز هذه الجمعية عقب دمج اغلب الجمعيات الصغيرة الموجودة في سلانيك كجمعية الوطن والحرية والجمعية الجديدة، وبهذا الدمج أصبحت منطقة البلقان مركز قوة وتواجد كثيف للمعارضة.

لقد تمكن ليهود من اختراق صفوف الحركة القومية التركية وخاصةً الاتحاد والترقي أو تركيا الفتاة وتوجيهها وفقاُ لمصالحهم ومخططاتهم. فالاتحاد والترقي تبدو من تشكيلها تحالفاً يهودياً تركياً، فالأتراك يمدونها بالمادة العسكرية أما اليهود فهم العقل المدبر فضلاً على امدادهم بالأموال والإعلام_ هم المسيطرين عليه في أوروبا- اضافةً إلى سيطرتهم على الاقتصاد والصناعة[3]. كان السلطان عبد الحميد الثاني شديد الحذر من جمعية الاتحاد والترقي المدعومة من اليهود والدول الغربية، إلا أن هذه الحركة كانت قوية. تمكنت هذه الجمعية من الحصول على التأييد والدعم من الشباب والسياسيين والوطنيين الأتراك، وأقامت تشكيلات عسكرية سرية داخل الجيش العثماني. الذي كانت أوضاعه متردية، كما استطاعت

[1] توفيق علي برو، **المرجع السابق**، ص 53.

[2] اختار الثوار هاته المدينة لأنها كانت آنذاك أكثر مدن الإمبراطورية العثمانية تقدماً وتنوعاً في سكانها، فمعظمهم كانوا من اليونان يضمرون العداء للدولة اضافةً لأقلية أوروبية، كما ان نحو نصف الأهالي كانوا يهود. أنظر، ارنست رامزور، **المرجع السابق**، ص 119.

[3] بان غانم أحمد السائغ، **المرجع السابق**، ص 7.

جمعية الاتحاد والترقي في سلانيك من كسب عدد من ضباط الجيش يدعمهم تنظيم سياسي من الشباب الاتراك للقيام بالانقلاب ضد السلطان عبد الحميد الثاني.

المعارضة العربية:

رغم السياسة التقرب من العرب التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني إلا أن هاته السياسة لم تلقى الرضى التام من المثقفين والاصلاحيين العرب، فأخذ الاتجاه القومي بالظهور والنمو، فظهرت حركات عربية في بلاد الشام كان البعض منها يدعوا إلى الاستقلال التام عن الدولة العثمانية، بينما البعض الآخر كان يرغب في الحصول على الاستقلال الذاتي للسوريين مع البقاء تحت لواء الدولة العثمانية. وكان الرواد الأوائل لهاته الحركات هم مفكري وأُدباء ومسيحيو ومسلمو لبنان وسوريا، وهم من حملوا لواء النهضة الفكرية والأدبية خاصةً بعد الثورة الفرنسية 1789، التي انتقل صداها إلى الشرق. وأخذ المتنورون يتحدثون عن القومية والوطن والمساواة والحرية، حيث تشرب هؤلاء الرواد الأوائل ثقافة الغرب والمبادئ الدستورية، أمثال مدحت باشا، فرنسيس فتح الله، جمال الدين الأفغاني، عبد الرحمان الكواكبي، رشيد رضا، رفاعة الطهطاوي، الخ.... أين بدئت هذه اليقظة على يد بطرس البستاني ونصيف اليازجي. وخطت حركة التحرر القومي العربي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني خطوات حاسمة وانتقلت من حركة أدبية إلى حركة سياسية[1].

وذلك بالمنشورات التي كانت تلصقها على الجدران، التي كانت تطالب بإنجاز حكم عربي ذاتي واللامركزية والإصلاح، بوادر هذا الوعي القومي التي ظهرت بالشام أخذت تمتد إلى الأقطار المجاورة، حيث في 1875 ظهرت أول جمعية وهي جمعية بيروت السرية، التي كانت ترى في الأتراك مغتصبين للخلافة، كما اتهمتهم بالقضاء على اللغة العربية، وطالبت بحكم ذاتي مستقل للعرب[2]. وبهذا يمكن اعتبار هذه الجمعية أول حلقة في سلسلة من الحركات المتتابعة.

كما كانت في دمشق حلقة الشيخ طاهر الجزائري قبيل اعلان الدستور 1908 – أحد أعلام الإسلام والعروبة- الذي كان يتحلق حوله صفوةً المتعلمين والمفكرين، مثل الشيخ جمال الدين القاسمي، عبد الرزاق البيطار... مما كان له أثر كبير في نشر الوعي والعلم وازدياد نشاط الحركة الثقافية وآداب اللغة العربية. كما أنشأ هذا الشيخ " الجمعية الخيرية". إلا أن السلطان سمع بنشاط الشيخ فأصدر أمره بإلغاء الجمعية، وانبثق عن هذه الجمعية جمعيتان، واحدة في دمشق التي كانت مؤلفة من أعضاء متعلمين من ترك وعرب

[1] عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون 1516**-1916، د.د.ن، دمشق، 1974، ص 350.

[2] توفيق علي برو، **المرجع السابق**، ص 25.

هدفها جعل الحكم شورى في الدولة، ونشر الدستور والسعي لمحاربة الحكم المطلق لسلطان عبد الحميد الثاني. وكانت على اتصال سري برجال جمعية "تركيا الفتاة" التي كانت تسعى لنفس الهدف. والثانية تأسست في دمشق 1906 وعرفة باسم "جمعية النهضة الوطنية"، ثم تأسس فرع لها بالأستانة تحت اشراف محب الدين الخطيب[1].

وحتى مصر لم تكن في منأى عن هذه الحركة القومية رغم كونها آنذاك كانت محتلة من قبل البريطانيين. إذ صدرت فيها حوالي 30 جريدة معارضة بمبادرة من حركة "تركيا الفتاة"[2]. وتأسست بها "جمعية الشورى العثمانية" التي عارضت السلطان عبد الحميد الثاني. وشارك بعض المصريين في تنظيم سري صار فرعاً للاتحاد والترقي بدمشق سنة 1906[3].

كما أنشئت في باريس جمعيتان عربيتان: جمعية رابطة الوطن العربي (1904) التي انشئها نجيب عازوري والتي كانت تدعو إلى تحرير بلاد الشام والعراق من سيطرت الأتراك وحثت العرب على الثورة ضدهم، والثانية انشأها خير الله خير الله (1905) تدعى عصبة الوطن العربي ونادت إلى نفس ما نادت اليه رابطة الوطن العربي. كما تجدر الإشارة إلى الهيجان الذي اثاره الكواكبي الذي ألف كتابين مشهورين هما "طبائع الاستبداد" و "أم القرى"[4] اللذان تميزا بوضوح ويتمثل مشروعهما في نقل الخلافة إلى العرب، إضافة لمعارضته الشديدة للسلطان السلطان عبد الحميد الثاني[5].

عزل السلطان عبد الحميد الثاني وردود الفعل العربية حوله

كانت التقارير تصل إلى السلطان عبد الحميد الثاني عن نشاط السياسيين الاتراك المنفيين وعن قيام الحاميات التركية في مقدونيا بالانضمام إلى الثُوار، معلنةَ العصيان ضده وضد الدولة، لذلك أرسل السلطان جيشاً إلى مقدونيا ليتصدى للمتمردين. لكن قتل قائده وهكذا بدئت أعمال العصيان والتمرد المدني والعسكري ما بين 20-23 جويلية 1908[6]. وأرسل أعضاء اللجنة المركزية لحركة الاتحاد والترقي في

---

[1] أبو ابتسام أبو ميزر، **المرجع السابق**، ص 25.

[2] قيس جواد العزاوي، **المرجع السابق**، ص 85.

[3] عبد العزيز الدوري، **المرجع السابق**، ص 195.

[4] **عبد الرحمان الكواكبي:** ولد في حلب 1271هـ -1854م، كان ولده يدرس بالجامع الأموي اتقن اللغة العربية والتركية والفارسية في سن ال 22 عمل محرر بجريدة الفرات التي أغلقت لمهاجمتها للسلطان عبد الحميد الثاني لكون الكواكبي كان مندفعاً في النقد والتجريح، وشغل بعدها عدة مناصب ثم هاجر إلى مصر أين ألّف كتابيه بها. وبلغت شهرته في مصر مكانة كبيرة حتى قربه الخديوي عباس الثاني منه. أنظر، سعيد بن سعد سفر الغامدي، **موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر) 1293هـ-1367هـ 1876م-1909م**، مكتبة التوبة، الرياض، 1992، ص (329-357).

[5] سعيد بن سعد سفر الغامدي، **المرجع السابق**، ص (329-357).

[6] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **المرجع السابق**، ص 268.

مناستر انذاراً للسلطان بإعادة دستور 1876 خلال مدة لا تتجاوز 24 ساعة، وإن رفض فان الجيش الثاني والثالث سوف يزحفان للعاصمة، كما دفعوا الأهالي إلى مظاهرات صاخبة في سلانيك، ومناستر، وأسكوب، وسوسن مطالبين بإعادة الدستور، كما هدد المتظاهرين بالزحف نحو العاصمة.

اعتمد الاتحاديون على الفيلقين الثاني والثالث المعسكرين في ولايات مناستر وسالونيك وكوسوفو والفيلق الرابع المعسكر في أرضروم، حيث تمرد الجيش الثالث في سالونيك في 23 يوليو 1908 بقيادة أحمد نيازي[1]. وسيطروا على مراكز البريد وطالبوا بإعادة العمل بالدستور، وأجبروا السلطان بإقالة الوزراء وتعيين جمال الدين شيخ الإسلام، وتدارك السلطان الوضع حيث في 17 ديسمبر 1908 افتتح السلطان عبد الحميد الثاني مجلس المبعوثان، هكذا وضع حداً بصورةٍ سلميةٍ للثورة التي خطط لها الضباط الاحرار، ولكن هذا التصرف لم يرضي يهود الدونمة، لان هدفهم هو الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني وفي هذا الصدد يذكر السفير البريطاني في إسطنبول لوثر "ان ثورة الاتحاديين ثورة يهودية أكثر منها تركية"[2]. وساد التوتر وانتشرت الفوضى تمهيدً لانقلاب عسكري آخر يطيح بالسلطان، وتحركت الفصائل العسكرية لتنظيم الاتحاد والترقي صوب العاصمة لتنفيذ الجزء الثاني من المؤامرة.

ونشرت بعض الصحف التركية أن هناك مؤامرة تديرها جمعية الاتحاد والترقي لعزل السلطان، فثار جنود العاصمة واقتحم فريق منهم نادي الاتحاديين في إسطنبول وخربوا بعض صحفهم وقتلوا بعض انصارهم، منهم الأمير محمد أرسلان مبعوث اللاذقية وناظم باشا وزير العدلية آنذاك، وحطم اخرون مقاعد دار البرلمان واعتدوا على نواب من جمعية الاتحاد والترقي، وطالبوا الغاء المشروطية وإعلان الشريعة الاسلامية. لكن هذه الحركة المضادة لم تنجح في تحقيق أهدافها، فقد استغل هاته الحركة كل من اليهود والاتحاديين في دفع المشكلة نحو التأزم أكثر. ولما تألفت جمعية جديدة برئاسة توفيق باشا أرسلت جمعية الاتحاد والترقي جيشاً بقيادة محمود شوكت العراقي برفقة نيازي بك وأنور باشا من سالونيك إلى إسطنبول سنة 23 أفريل 1909[3]. أين استسلمت حامية يلدز وفي 24 أفريل 1909 أمر السلطان عبد الحميد الثاني برفع علم التسليم فوق السراي، وفي 25 أفريل سيطر محمود شوكت باشا على الوضع وأعلن الإدارة العرفية. واتهم السلطان عبد الحميد الثاني بتدبير أحداث 31 مارت – إحراق الكتب الدينية وتحريض المسلمين على قتل بعضهم البعض[4]- ، إضافة الى تهم أخرى كإحراق المصاحف، الاسراف، الظلم وسفك

[1] محمد سهيل طقوش، **المرجع السابق**، ص 534.

[2] حسان علي حلاق، **موقف الدولة .... المرجع السابق**، ص (309-310).

[3] موفق بني المرجة، **المرجع السابق**، ص 299.

[4] يلماز اوزتونا، ج 2، **المرجع السابق**، ص 184.

الدماء. وفي 27 أفريل اجتمع أعضاء مجلس المبعوثان والاعيان وقرروا خلع السلطان عبد الحميد الثاني بموجب فتوة من شيخ الإسلام.

أما عن ردود الأفعال بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني، فقد أوردت صحيفة "يقظة العرب" أن الهيجان كان على أشده في ألبانيا حيث يتساءلون عن الأسباب الشرعية التي خولت للاتحاديين خلع السلطان كما أعربوا عن عدم رضاهم عن عمل محمود شوكت وانهم يخشون ان يكون ذلك تمهيداً لنكبة جديدة في الإسلام، إذ أن كثيراً من القادة الاتحاديين لم يكونوا مسلمين[1].

أما في فلسطين فإن أخبار خلع السلطان عبد الحميد الثاني لم تقابل بحماس من قبل الشعب. بينما فاق اليهود غيرهم في التعبير عن فرحتهم، حيث قامت الصحافة الصهيونية المنتشرة في أوروبا بمتابعة اخبار الثورة، وذكر مساوئ حكم السلطان عبد الحميد الثاني، حيث تمكن اليهود من نيل المناصب الرئيسية في الحكومة العثمانية التي تأسست بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني، وهنا يتضح لنا ان عزل السلطان عبد الحميد الثاني انما كان لوقوفه حجر عثرة امام الاماني الصهيونية[2].

قال السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته (... والذين أعلنوا أني أعظم مناصر للحكم الاستبدادي، وأني أكبر مستبد في العالم، لا شك أنهم سيعترفون بالحقيقة بعد موتي، وسيتراجعون عن موقفهم اتجاهي...[3]). ولقد صدقت نبوءة السلطان في العديد من الشخصيات العربية، فنجد مثلاً: الأستاذ فارس الخوري[4]. حيث نظم قصيدةً طويلةً في هجاء السلطان عبد الحميد الثاني وتحمس للثورة عليه، لكن مع تتابع الاحداث وتوالي الكوارث على البلاد العربية، قال: "لم أندم في حياتي على شيء ندمي على القصيدة التي نظمتها إثر إعلان الدستور العثماني وهجوت فيها السلطان عبد الحميد الثاني"[5].

كما نجد الشيخ اسعد الشقيري، الذي كان من أكبر معارضي السلطان عبد الحميد الثاني لكن أنصف موقفه مع فلسطين، كذلك من المعارضين الذين تراجعوا عن مواقفهم ضد السلطان الفيلسوف رضا توفيق 1869-1949، الذي برز في الثورة على السلطان عبد الحميد الثاني لكنه تراجع بعدما رأى الكوارث

---

[1] حسان علي حلاق، **موقف الدولة .... المرجع السابق**، ص 326.

[2] يوسف حسين يوسف عمر، **أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة اليرموك، قسم التاريخ، الأردن، 2000، ص (190-207)

[3] عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان... المرجع السابق**، ص 76.

[4] **فارس الخوري 1877-1962:** أديب وسياسي عربي لبناني، أنتخب نائباً عاماً عن دمشق في مجلس المبعوثان العثماني، في العهد الدستوري. وشغل مناصب أدبية وأكاديمية وحقوقية، وتولى منصب وزير في سوريا في عهد الانتداب. أنظر، محمد شعبان صوان، **السلطان عبد الحميد النجاحات والاخفاقات: في قراءة المؤرخ ستانفورد شو، في السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج2، **المرجع السابق**، ص1009.

[5] محمد شعبان صوان، **السلطان عبد الحميد... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج2، **نفسه**، ص 1010.

التي جلبها الاتحاديون، كذلك نجد شيخ الإسلام مصطفى صبري1869-1954 الذي أيد قرار خلع السلطان ثم أبدى ندمه وقال: " أدركت بعد 6 أشهر أن ثقله السياسي كان يعادل المجلس بأكمله، بل ويزيد..." والشيخ بديع الزمان سعيد النورسي 1876-1960 الذي كان من أشد الدستورين حماساً وكان ينتقد السلطان عبد الحميد الثاني بسبب رفضه إعلان الدستور، لكنه أقر في ما بعد أن السلطان كان مظلوماً. كما نجد شكيب أرسلان من القلة الذين جاهروا بحبهم ودعمهم للسلطان واسترسل في مدحه في قصائده، والتماس الأعذار له، ما جعل له خصوماً كثر، ولم يكن موقفه لنيل مطامع شخصية بل

لأهدافٍ أسمى وهي وحدة الأمة الإسلامية في كنف دولة الخلافة[1].

العرب في نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني وبداية حكم الاتحاديين

استبشر العرب بإعلان دستور 1908 وانتهاء العهد الحميدي المطلق في 1909 معتقدين ان الاتحاديين سيحافظون على شرف الدستور، وكان العرب حرصين على بقاء الإمبراطورية العثمانية وأعلنوا اخلاصهم لها، كما ايدوا جمعية الاتحاد والترقي وانظموا إلى صفوفها اعتقاداً لذان هذه الجمعية ستمنحهم الحرية والعدالة التي كانوا يفتقون لها في العهد الحميدي، ولما أعلن الدستور لم يكن للعرب مطالب سوى المساواة مع غيرهم من العناصر في الاسهام بخدمة الدولة، حيث كان العرب يرغون في ان تكون الدولة بفضل هذا الدستور شركة مساهمة بين العناصر المختلفة ،يبذل كل منها جهده لإعلاء شانها وخدمتها دون ان يحرموا هذا الشرف[2].

لكن سوء التفاهم ما لبث أن وقع بين العرب والأتراك، وكان مثار الخلاف بين الاتحادين والسياسيين العرب هو تمسك الاتحاديين بنظام المركزية وتشددهم باستعمال اللغة التركية[3]. ومع تحكم رجال الاتحاد والترقي – المخترقين غربياً وصهيونياً- في دواليب الحكم بدئت اتجاهات التجزئة والانفصال تدب في أوصال الإمبراطورية، ومنها الولايات العربية، بعدما غاب مبدئ المساواة الذي كانوا يدعون اليه، وأخذوا في تفعيل الاستبداد السياسي والتشدد في استعمال اللغة التركية في الدوائر الرسمية والمدارس[4]. حيث كتب حسين جاهد مقالاً في جريدة طنين حول تتريك السلطنة "ان المسألة أهمية خاصة لان اللغة شرطٌ لحفظ كيان الشعوب، والاساس هو العدل وأن الاتراك انصاعوا لهذا المبدئ ... فيكون التعليم اذاً في كل قريةٍ بلغة أهلها ... فمن الآن وصاعداً لا يبقى عنصر تحت سلطة عنصر آخر، بعد أن كانت سائر العناصر في الحكم السابق

---

[1] أمينة مولوة، "**شكيب أرسلان وموقفه من الدولة العثمانية: نضاله السياسي وإسهاماته الفكرية**"، مذكرة ماستر في تاريخ الدولة العثمانية، جامعة المدية، قسم التاريخ، 2019، ص (19-20).

[2] توفيق علي برو، **المرجع السابق**، ص 162.

[3] ابتسام أبو ميزر، **المرجع السابق**، ص 101.

[4] ارنست رامزور، **تركيا الفتاة وثورة 1908م**، تر صالح أحمد العلي، مؤسسة فرانكلين، بيروت، 1960، ص (16-23).

تحت حكم الاتراك، ينبغي أن يكون التعليم في كل المدارس آيلاً إلى تقرب كل العناصر وتقوم كل المدارس بخدمةٍ واحدة فتعلم الوحدة العثمانية، وتدرس التلاميذ الإخاء والعدل "[1]. لكن هاته المظاهر لم تكن سوى سراباً خادعاً، اذ سرعان ما اخذ التطرف يحل محل الاعتدال في صفوف الاتحاديين. فلم تمضي مدة وجيزة على الثورة المضادة للسلطان عبد الحميد الثاني حتى عاد الضباط إلى الاشتغال بالسياسة، واستبدال الوزراء المعتدلون باخرين متطرفين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، والقيام بأعمال ضارة بالعرب، ثم قبلوا وزارة حلمي باشا بعد ان استمالوها واخضعوها لإرادتهم الكاملة، فبدئ الخلاف بين الاتحاديين والعناصر الأخرى خاصةً العرب ،وتطور حتى تلغ أوجه في 1912، ومن مظاهر هذا الخلاف ظهور مجموعة من الحركات التي تدعوا إلى لاستقلال أو الحكم الذاتي، مثل اللجنة المركزية في باريس، التي أصدرت بلاغ تطالب فيه منح سوريا الاستقلال الذاتي، وحتى الجمعيات التي كانت تدعم الوحدة العربية-التركية مثل: جمعية الإخاء العربي-العثماني والجمعية العثمانية التي ضمت شخصيات بارزة، مثل: **رضا الصلح** (1885-1935) و**عبد الغاني العريسي** (1891-1916)، التي ما لبث الاتحاديون على حلها مباشرةً بعد اطاحتهم بالسلطان عبد الحميد الثاني، واطلقوا سياسة التتريك وعملوا على تهميش دور العرب ومشاركاتهم السياسية بعد استبدادهم بالسلطة[2].وكانت من اهم الجمعيات هي الجمعية العربية الفتاة[3]، والجمعية القحطانية[4]، لتتوالى بعدها ظهور المنظمات والمؤتمرات المناهضة للإمبراطورية العثمانية والمدعومة غربياً في أوساط العرب، مع تنامي النزعة القومية ظهرت أحزاب مثل "حزب اللامركزية الإدارية العثماني"[5] الذي احتضنته إنجلترا بالقاهرة وبدعم من فرنسا التي كانت على تواصل مع قيادته[6].ظهور هذه الجمعيات

---

[1] توفيق علي برو، **المرجع السابق**، ص (143-144).

[2] زين العابدين زريوح، **تصدي ... السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية**، ج1، **المرجع السابق**، ص 604.

[3] **الجمعية العربية الفتاة:** تأسست هذه الجمعية عام 1909 في باريس وكانت تحمل اسم جمعية الناطقين بالفساد ثم تغير اسمها إلى الجمعية العربية الفتاة، كان المؤسسين لها طلبة عرب ومنهم الأستاذ توفيق الناطور. وكانت تهدف إلى المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين العرب والأتراك في نطاق الإمبراطورية التي تتكون من قوميتين تركية وعربية. أنظر، محمد الخير عبد القادر، المرجع السابق، ص (77-78).

[4] **الجمعية القحطانية:** أنشأت أواخر 1909 ، وكانت تهدف إلى تحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ذات تاجين، وذلك بان تالف الولايات العربية مملكة واحدة لها برلمانها وحكومتها المحلية ولغتها الرسمية هي العربية، وتكون هاته المملكة جزئ من الإمبراطورية التركية العربية، ويضع اللطان على رأسه تاج المملكة التركية العربية. أنظر، جورج انطونيوس، **المرجع السابق**، ص 180.

[5] **حزب اللامركزية الإدارية العثماني:** تأسس في مصر عام 1912 بعلم الحكومة العثمانية، حيث طالب بتغيير شكل الإدارة العثمانية وكان جميع مؤسسيه من العرب السوريين. والجدير بالذكر ان حزب اللامركزية هو من نظم المؤتمر العربي الأول، كما قدم هذا الحزب مشروع لجمعية الاتحاد والترقي يشتمل على ضرورة الإصلاح التي يناشدها الحزب. أنظر، محمد الخير عبد القادر، **المرجع السابق**، ص (78-79).

[6] إلياس جرجس جريج، **ولاية بيروت 1887-1914 التاريخ السياسي والاقتصادي**، تق مسعود ضاهر، مطبعة عكار، بيروت، 2004، ص (354-355).

الإصلاحية والأحزاب السياسية والعسكرية مع فترة حكم الاتحادين له دلالته العميقة وهي أن معالم القضية العربية اخذت تتضح في صورة العمل الجماعي المنظم.

فرط الاتحاديون في حماية الولايات العربية من الاحتلال الغربي، مثلما حصل في حالة ليبيا حيث لم يكونوا في مستوى الحنكة السياسية للسلطان عبد الحميد الثاني، ويقظته اتجاه التحركات الإيطالية بل قاموا بأخطاء فادحة كنقل محمد شوكت باشا (1856-1913) قسم من القوات المتواجدة بليبيا إلى اليمن، واعفوا والي طرابلس الغرب إبراهيم باشا الذي كان مطلعاً على المخاطر الإيطالية على ليبيا، ولم تجد إيطاليا إثر اجتياحها لليبيا قوات كبيرة لذلك نجح الاحتلال الإيطالي لليبيا بعد توقيع معاهدة "أوش 18 أكتوبر 1912" والتي انسحبت بموجبها القوات العثمانية[1]. وأطلق الاتحاديون بعد زوال سلطة السلطان عبد الحميد الثاني يد القوى الغربية في نهب ثروات المنطقة ومشاريعها بشكل غير مسبوق، على غرار توقيع مجموعة من الاتفاقيات المتعلقة بالري والنفط وسكك الحديد، ولعل ما الت اليه أوضاع البلاد العربية من تدهور بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني هو ما جعل العرب إلى جانب العديد من الشعوب العثمانية الإسلامية ومثقفيها تحن إلى حكم السلطان عبد الحميد الثاني وحرصه على بلدانهم ولقيام بشؤونهم، والدفاع عنهم اتجاه الاطماع الغربية والصهيونية، حتى قال فيه الشاعر المصري أحمد راسم (1895-1958)

"لست انت
وانما لو كان نعشك هذا حاكماً لنا
لكان اليق بنا.
فليرجع تابوتك ليجلس على العرش العثماني"[2]

سعى السلطان عبد الحميد الثاني إلى محاولة إيقاف استشراء الفكر القومي وفكرة الخلافة العربية وغيرها من الأفكار المدسوسة من الخارج عبر الابواق الإعلامية والمنظمات العميلة، لكنه دون ان يشعر كون في مدارسه النخب التي انقلبت عليه في النهاية، أين لم يكن له رجال يمكن الاعتماد عليهم عشية الإطاحة به. كما لم يكن يملك من القوة ما يمكن لمواجهة الاتحاديين، وتجدر الإشارة إلى ان السلطان عبد الحميد الثاني دفع ثمناً غالياً نظير دفاعه عن المنطقة العربية ألا وهو عرشه، حيث آلت السلطنة العثمانية عموماً والمنطقة العربية خصوصاً إلى ايادي الدول الأوروبية والحركة الأوروبية.

[1] محمد حرب، **آخر السلاطين... المرجع السابق**، ص (139-140).

[2] **محمد حرب، نفسه**، ص 73.

الخـــاتـــمة

الخـــاتـمة:

توصلنا من خلال دراستنا هذه، المعنونة "العرب في عهد السلطان عبد الحميد الثاني" إلى مجموعة من النتائج، التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:-

- الظروف التي كان يعيشها العالم العربي خلال القرن ال 16 من تكالب الاستعمار عليه، وضعف إدارته المحلية، هي التي أدت به إلى وجوب الانضواء تحت لواء الدولة العثمانية لحمايته من الأخطار المحدقة به.
- تزامن اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني العرش مع ظروفٍ خاصةٍ، حيث كانت الدولة العثمانية تعيش أوضاعاً صعبةً على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهاته الأوضاع هي نفسها من صنعت سلطاناً ذو شخصيةٍ قويةٍ وحنكةٍ سياسيةٍ، وذو مقدرةٍ على مجابهة الأخطار المحدقة به من كل جانب.
- انتهج السلطان عبد الحميد الثاني سياسةً خاصةً مع العرب، وهي ما عرفت بالسياسة العربية، حيث كان تقربه منهم لعدة خلفيات، منها المعلنة ومنها الخفية. وذلك لأنه كان يدرك أهمية العنصر العربي ودوره الحضاري، إذْ كان العرب أكبر القوميات في الإمبراطورية العثمانية وهو ما جعله يوليهم أهمية خاصة.
- طالما تعرض العرب طيلة الفترة التي خضعوا فيها للدولة العثمانية للتهميش والإبعاد عن المناصب الهامة، لكن السلطان عبد الحميد الثاني انتهج سياسةً مغايرةً تماماً لسياسة أسلافه من السلاطين، إذْ أدخل العنصر العربي في السراي السلطاني، واعتمد عليه في حراسته الشخصية، ووضعه في مناصب هامة وحساسة.
- عرفت البلاد العربية نوعاً من الاستقرار في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، اذْ قام هذا الأخير بالعديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها، ولعل أهمها توفير الأمن والاستقرار وتشييد المنشآت العمرانية، إضافةً إلى القيام بمد شبكة من المواصلات البرية، والسكك الحديدية – خاصة في الشام-. كما اهتم بالأوقاف وبتطوير التعليم وغيرها من الإصلاحات، إلاَّ أن سياسة الولاة وسوء إدارتهم هو الذي عرقل هذا التطور.
- اعتمد السلطان عبد الحميد الثاني سياسة خارجية خاصة تقوم على الإيقاع بين القوى العالمية الكبرى آنذاك، حيث يدفعها لدخول حروباً فيما بينها، وكان يرى أن هذه الحروب من شأنها تصفيت قوى هذه الدول، وإحداث معادلة توازن القوى العالمية، وفي هذه الأثناء كان يعمل على تجميع القوى الإسلامية المبعثرة في العالم في مواجهة أطماع الدول الكبرى.

- لا يمكن انكار الموقف المشرف والصريح والواضح للسلطان عبد الحميد الثاني اتجاه القدس، إذْ رفض بيع أي شبر من الأراضي المقدسية المقدسة، رغم كل الظروف الصعبة والاغراءات الكبيرة التي قدمها له الصهاينة، حتى قيل عنه:" السلطان الذي فقد عرشه من أجل القدس".
- عرف العهد الحميدي تعاظم الفكر القومي العربي والتركي على حدٍ سواء، ما جعل هذا العهد فترة صعبة وحاسمة في تاريخ العالم الإسلامي عامةً والعربي خاصةً، وذلك بإيعاز من القوى الخارجية التي راحت تعزز الفكر القومي لدى الأتراك والعرب والقوميات المختلفة الأخرى، بدافع إضعاف وتفتيت الدولة العثمانية.
- قامت الدول الأوروبية والمنضمات الصهيونية بخلق بؤر توتر في أرجاء الإمبراطورية العثمانية سواءً في البقان أو مع الأرمن، والأكراد والعرب. وهذا حتى لا ينعم السلطان عبد الحميد الثاني بالاستقرار ويتفرغ للنهوض بالإمبراطورية. كما استغلت هذه الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا التوتر الحاصل لتوجيه الحركة القومية التركية، والمعارضة حسب مصالحها، أين قدمت الدعم الكلي لها، إلى أن مكنتها في الأخير من تأليب الأوضاع ضد السلطان وإعادة العمل بالدستور، ثم في النهاية قامت بخلعه. وهذا هو الهدف الحقيقي لها.
- رغم خلع السلطان عبد الحميد الثاني، الذي تأمله العديد من العرب، إلاّ أن الفترة حكم جمعية الاتحاد والترقي كانت أكثر استبداداً وظلماً ومركزيةً، خاصةً في الأقاليم العربية، حيث اعتمدت على الطورانية وسياسة التتريك في جميع ميادين الحياة. وهو ما سبب نقم العرب على الدولة العثمانية، الذي أدى بهم إلى تأسيس جمعيات وأحزاب سرية وعلانية، مطالبين من خلالها بحقوقهم.

الملاحق

الملحق رقم 01:

التقسيمات الادارية للبلاد العربية عند مطلع القرن العشرين[1]

1. **ولاية الحجاز:** تضم متصرفتين: جدة والمدينة و5 اقضية و6 نواحي، إضافة إلى امارة مكة.
2. **ولاية اليمن:** تضم 4 الوية هي: صنعاء، الحديدة، عسير، تعز و27 قضاء و54 ناحية و381 قبيلة و276 عزلات و6339 قرية.
3. **ولاية البصرة:** تضم 4 الوية هي: البصرة، المنتفك، نجد، العمارة، و10 اقضية و29 ناحية و210 قرية.
4. **ولاية بغداد:** تضم 3 الوية هي: بغداد، كربلاء، والديوانية و17 قضاء و34 ناحية و47 قرية.
5. ولاية الموصل: تضم 3 الوية: الموصل، كركوك، السليمانية و14 قضاء و23 ناحية و3321 قرية.
6. **ولاية حلب:** تضم 3 الوية هي: حلب، اورفة، مرعش و21 قضاء و72 ناحية و3800 قرية.
7. **ولاية سورية:** تضم 4 الوية هي: الشام، حماه، حوران، الكرك و21 قضاء و28 ناحية و121 مزرعة و1017 قرية.
8. **ولاية بيروت:** تضم 5 الوية هي: بيروت، عكا، طرابلس، اللاذقية، نابلس و15 قضاء و42 ناحية و2959 قرية ومزرعة.
9. **ولاية طرابلس الغرب:** تضم 5 الوية هي: طرابلس الغرب، الجبل الغربي، خمس، فزان، غات و12 قضاء و22 ناحية.
10. **متصرفية القدس الشريف:** علاقتها بوزارة الداخلية العثمانية مباشرة، كانت تضم 4 اقضية هي: يافا، غزة، بئر السبع، خليل الرحمان اضافةً إلى 11 ناحية و284 قرية ومزرعة.
11. **متصرفية بنغازي:** هي إدارة متصرفية مستقلة تتبعها 3 اقضية و9 نواحي
12. **متصرفية دير الزور:** وهي أداة متصرفية مستقلة تتبعها 4 اقضية و4 نواحي و139 قرية
13. **متصرفية جبل لبنان:** هي متصرفية ممتازة لها نظام خاص في الإدارة تضم 8 اقضية هي: الشوف، المتن، كروان، البترون، جزين، الكورة، زحلة، دير القمر وتحوي 40 ناحية و934 قرية.
14. **ايالة مصر:** ايالة خديوية ممتازة علاقتها رمزية مع الدولة العثمانية.
15. **ايالة تونس:** ايالة البايات الممتازة علاقتها رمزية بالدولة العثمانية.

---

[1] جميل سيار، المرجع السابق، ص (403-404).

الملحق رقم 02:

صور لمراحل عمرية مختلفة للسلطان عبد الحميد الثاني.





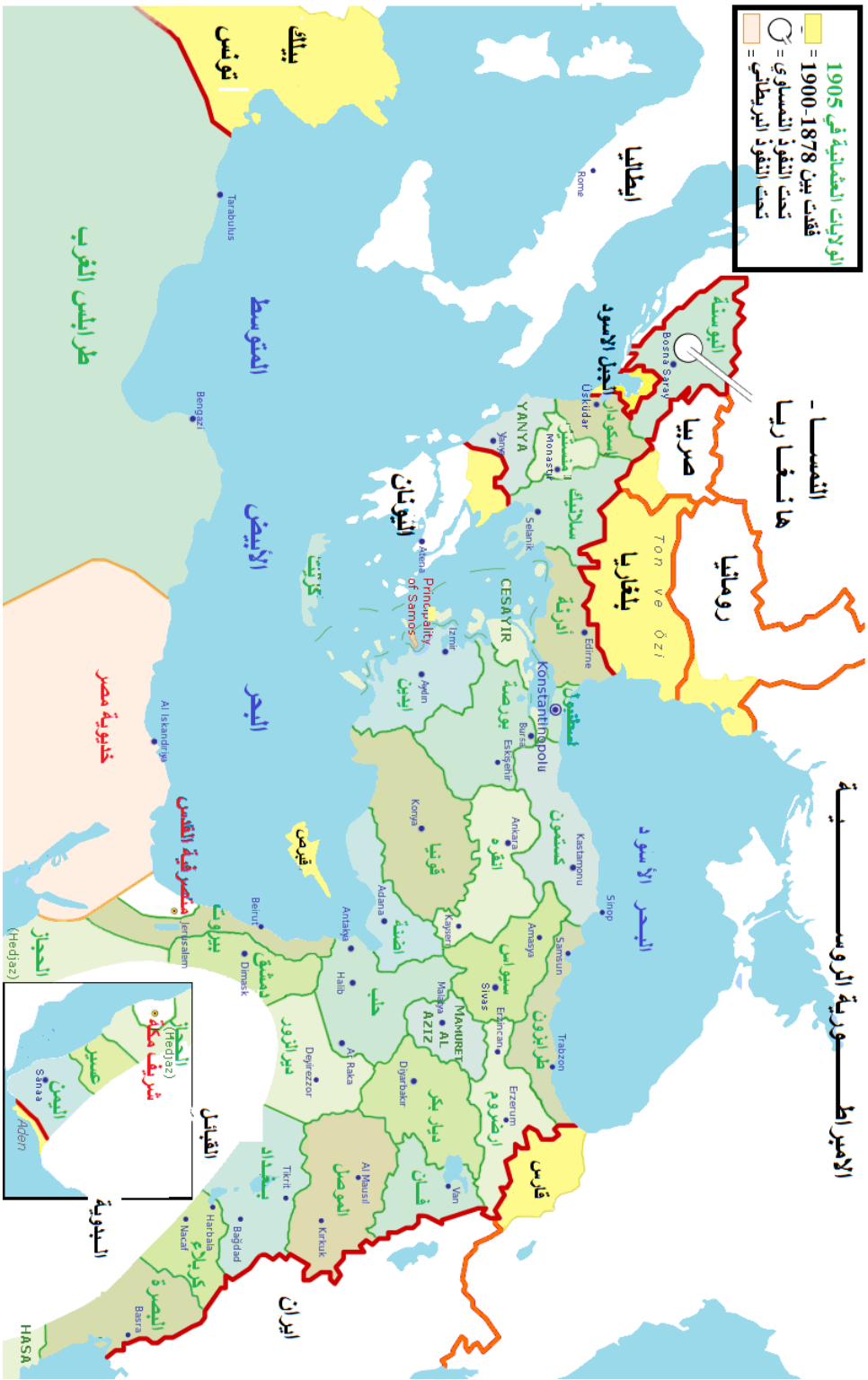


1

[1] السلطان عبد الحميد في الذاكرة العربية، تح محمد الهامي، ج 2، دار الأصول العلمية، تركيا، 2019، ص (645-650).

الملحق رقم 03:

خريطة الإمبراطورية العثمانية سنة 1905.[1]



[1] H.E. Stier, Grosser Atlas zur Weltgeschichte, Westermann publ., Braunschweig 1985, pp. 54-59. (بتصرف الطالبة)

البيبليوغرافيا

البيبليوغرافيا

أولا: المصادر

المذكرات

1. أوغلى عائشة، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، تر: صالح سعداوي، ط1، الأردن، عمان، 1991م.
2. بربروس خيرالدين، **مذكرات خيرالدين بربروس**، تر: محمد دراج، شركة الاصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.
3. عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني**، تر: محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1991م.

الكتب

1. أرسلان شكيب، **تاريخ الدولة العثمانية**، تح: حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، بيروت، 2011م.
2. أرسلان شكيب، **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟**، د/ط، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، 2015.
3. أنطونيوس جورج، **يقظة العرب تاريخ الحركة القومية العربية**، تع: علي حيدر الركابي، د/ط، مطبعة الترقي، دمشق، 1946.
4. الخالدي روحي، **الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة أصدق تاريخ لأعظم انقلاب**، د/ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013م.
5. ستودارد لوثروب، **حاضر العالم الإسلامي**، تر: عجاج نويهض، تع: شكيب أرسلان، ج 1، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
6. المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981.

المقالات

1. محمد رضا رشيد، **"الاحداث التاريخية: منشورات المفسدين في مصر"**، المنار، مج: 4، ج: 16، القاهرة، 1901م.
2. محمد رشيد رضا، "**لوائح الإصلاح والتعليم الديني للمملكة العثمانية**"، المنار، مج 9، 1907م.

ثانيا: المراجع

I/ الكتب

1. آرباجي سيف الله، **السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الإصلاحية و إنجازاته الحضارية**، تر: عبير سليمان، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2011م.
2. أرمغان مصطفى، **السلطان عبد الحميد الثاني والرقص مع الذئاب**، تر: مصطفى حمزة، د/ط، الدار العربية للعلم ناشرون، بيروت، 2012م.
3. ارنست رامزور، **تركيا الفتاة وثورة 1908م**، تر: صالح أحمد العلي، مؤسسة فرانكلين، بيروت، 1960م.
4. أصاف عزتلو يوسف بك، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، د/ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2013.
5. أكمل الدين إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999م.
6. الأمير بهاء، **السلطان عبد الحميد الثاني وتيودور هيرتزل**، د د ن، 2020م.

7. أنيس محمد، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
8. أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، تر: عدنان محمد سليمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل. تركيا، 1990م.
9. أوزدمير حسين، **فلسطين في العهد العثماني وصرخة السلطان عبد الحميد الثاني**، مرا: عبد الله محمد بسطويسي، يوكسلجلبينار، دار النيل، القاهرة، 2013م.
10. البدري محمد عبد الستار، **المواجهة المصرية الأوربية في عهد محمد علي**، دار الشروق، مصر، 2001م.
11. برو توفيق علي، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908-1914**، دار الهناء للطباعة، مصر، 1960م.
12. بروس ماسترز، **عرب الإمبراطورية العثمانية تاريخ ثقافي واجتماعي (1516-1918)**، تر: عبد الحكيم نسيم. الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2018م.
13. بني المرجة موفق، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1984.
14. بوين هارولد، هاملتون جيب، **المجتمع الإسلامي والغرب**، تر: عبد المجيد حسيب القيسي، ج1، ط1، دار الهدى، لبنان، 1997.
15. بيضون جميل وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، دار الامل للنشر والتوزيع، 1991م.
16. التل عبد الله، **خطر اليهودية على الإسلام والمسيحية**، تر: محمد خليفة التونسي، دار الكتاب العربي، تونس، 1951.
17. جرجس جريج إلياس، **ولاية بيروت 1887-1914 التاريخ السياسي والاقتصادي**، تق: مسعود ضاهر، مطبعة عكار، بيروت، 2004م.
18. الجمل شوقي عطا الله، **تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر من الفتح العثماني للعالم العربي الى الوقت الحاضر**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.
19. الجميل سيار، **تكوين العرب الحديث**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1997م.
20. جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869-1917**، د/ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م.
21. الجندي أنور، **تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**، دار ابن زيدون، لبنان، 1407هـ.
22. جوقه باش سليمان، **السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته**، تر: عبد الله أحمد إبراهيم، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2008م.
23. حرب محمد، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر سلاطين العثمانيين الكبار 1842-1918**، دار القلم، دمشق، 1990م.
24. حلاق حسان علي، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897 – 1909**، دار النهضة العربية، بيروت، 1978م.
25. حلاق حسان علي، **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش 1908-1909**، دار الجامعة للنشر والطباعة، بيروت، د س ن.
26. حوراني ألبرت، **الفكر العربي في عصر النهضة 1897-1939**، تر: كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، 1968م.

27. الدوري عبد العزيز، **التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي**، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2003م.
28. رافق عبد الكريم، **العرب والعثمانيون 1516-1916**، د/ط، د.د.ن، دمشق،1974م.
29. الرديني يوسف عبد الكريم طه مكي، السلطان **عبد الحميد في الذاكرة العربية**، تح: محمد الهامي، ج1، دار الأصول العلمية، تركيا،2019م.
30. روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ج2، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.
31. زريوح زين العابدين، **السلطان عبد الحميد في الذاكرة العربية**، تح: محمد الهامي، ج1، دار الأصول العلمية. تركيا، 2019.
32. سركو ماري دكران، **دمشق فترة السلطان عبد الحميد الثاني 1293هـ-1325هـ /1876م-1908م**، د/ط، منشورات الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق، 2010م.
33. سعد نيفين مصطفى، السلطان **عبد الحميد في الذاكرة العربية**، تح: محمد الهامي، ج1، دار الأصول العلمية، تركيا، 2019م.
34. سعيد بن سعد سفر الغامدي، موقف **المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر) 1293هـ-1367هـ 1876م-1909م**، د/ط، مكتبة التوبة، الرياض، 1992م.
35. الشاذلي محمود ثابت، المسالة **الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299 – 1923**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989م.
36. شلق أحمد زكرياء، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916**، د/ط، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
37. الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004.
38. الصلابي علي محمد، الدولة **العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، درر التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 2001.
39. طربين أحمد، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، د/ط، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1985.
40. طقوش محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013.
41. عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864-1914**، تق: أحمد عزة عبد الكريم، دار المعارف، مصر، 1969.
42. عبد القادر محمد الخير، **نكبة الامة العربية بسقوط الخلافة العثمانية دراسة للقضية العربية في 50 عاماً (1875-1965)**، مكتبة وهبة، مصر، 1985.
43. عثمان نوري طوباش، **العثمانيون رجالهم العظماء ومؤسساتهم الشامخة**، تر: محمد حرب، دار الارقم، إسطنبول، 2016.
44. العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية من الخلافة إلى الانقلابات 1908-1913**، تر: عاصم عبد ربو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2017م.

45. على أورخان محمد، **السلطان عبد الحميد الثاني سياسته وأحداث عهده**، ط4، دار الوثائق، إسطنبول، 2008م.
46. عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516-1966)**، د/ط، دار النهضة العربية، لبنان، 1986م.
47. عيسى عبد الرزاق عبد الرزاق، **التنصير الأمريكي في بلاد الشام 1834-1914**، د/ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005م.
48. الغازي أماني بنت جعفر بن صالح، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، دار القاهرة، مصر، 2007م.
49. غربي الغالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916**، ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن.
50. لوتسكي فلادمير، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، ط9، دار الفارابي، لبنان، 2007.
51. متولي احمد فؤاد، **الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من و اقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له**، الزهراء للإعلام العربي، مصر، د س ن.
52. محمد نادية مصطفى، **العصر العثماني من القوى والهيمنة إلى بدايات المسالة الشرقية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي. القاهرة. 1996، الرافعي عبد الرحمان. عصر محمد علي، ط5، دار المعارف، القاهرة.
53. محمد بن عبد الله آل زلفة، **الإصلاحات العمر انية في الولايات العربية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني على ضوء الوثائق والصور الفوتوغر افية**، دار بلاد العرب للنشر والتوزيع، السعودية، 2012م.
54. مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1986.
55. النتشه رفيق، **السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين-السلطان الذي خسر عرشه من اجل فلسطين**، ط5. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.
56. نجيب صالح، **تاريخ العرب السياسي 1856**-1956، دار اقرأ للنشر، بيروت، 1985.
57. نيقولاي إيفانوف، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574**، تر: يوسف عطا الله، دار الفارابي، لبنان، 1988.
58. هرشلاغ ز. ي، **مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**، تر: مصطفى الحسيني، د/ط ، دار الحقيقة، بيروت، 1973.
59. الهلالي محمد مصطفى، **السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود**، د/ط، دار الفكر، دمشق، 2004.
60. ياغي إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996.
61. ياغي إسماعيل أحمد، **العام العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997.
62. يحيى جلال، **المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، 1965.
63. يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني. **السلطان عبد الحميد في الذاكرة العربية**، ج1، دار الأصول العلمية، تركيا، 2019.

II/ الأجنبية

1. Jean-Paul Pascual, **La Syrie à l'époque ottomane** (**le XIXe Siècle**). **Dans LA SYRIE D'AUJOURD'HUI**, Ed, André Raymond. Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans- CNRS/Aix Marseille Université.

III/ المقالات

1. أبو بكر أمين، **"ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين 1876-1937"**، جامعة النجاح للأبحاث، مج 17. 2003م.
2. أمين عباس نذير،"النقل في **الدولة العثمانية 1812- 1914"**، الجامعة الإسلامية، 2009م.
3. رابحة محمد خضير عيسى، **"القائد العثماني سنان باشا وجهوده في استعادة اليمن وتونس 1568-1574"**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، جامعة تكريت، ع 1، 2011م.
4. السائغ بان غانم أحمد،**" دورالحركات القومية في انهيار الدولة العثمانية الوطن العربي نموذجً"**، مجلة التربية والعلم، مج: 12، ع 2، 2006م.
5. سنان صادق جواد، "**يهود الدونمة نشأتهم و اثارهم في الدولة العثمانية حتى عام 1909** "، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، ع: 55، العراق، 2012م.
6. سنو عبد الرؤوف، **"السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية و اثارها في احتواء القومية العربية"**، حوار العرب، بيروت، 2005م.
7. العريض وليد، **"تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية و اثارها"**، **دراسات** العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 24، ع: 1، الأردن، 1997م.
8. عفين محمد على محمد، **"الأقليات الدينية في الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909 دراسة وثائقية"** Route Educational& Social Science Journal. Vol 6(8). Kabul Sept 2019.
9. قدارة فاتح رجب، " **ليبيا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1908 بين محاولات التحديث ومقاومة الاطماع الاستعمارية دراسة وثائقية** "، جامعة الزاوية، مج 5، ع: 21، 2019.
10. كوثراني وجيه، **"التنظيمات العثمانية والدستور: بوكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً"**، مجلة تبين، ع: 2013،3م.
11. محمد عصفور سلمان، **"الإصلاحات الإدارية العثمانية و اثارها في العراق 1839-1908"**، جريدة المدى اليومية. 2014.
12. محمود عبد الواحد محمود ومواهب عدنان احمد. **"موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية، ثو ابت مبدئية في عصر ضعف مؤسسات الدولة العثمانية"**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج: 18، ع: 8، 2011.
13. مراد محمد، **"المجال العربي في السلطنة العثمانية"**، الاجتهاد، ع: 44، لبنان، 1999.
14. معاذ محمد عابدين وقاسم محمد الحموري، **"التزام الضر ائب في الدولة العثمانية: دراسة تاريخية شرعية** "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مج: 29، ع: 3.
15. نصير خير الله محمد التركيتي، **" أضواء على موقف مصر من حركة الجامعة الإسلامية 1882-1908"**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج: 18، ع: 8، 2011.
16. نصيرات فدوى، **"السلطان عبد الحميد الثاني ودوره في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين 1876 - 1909"**، مجلة المستقبل العربي، ع: 422، الأردن، 2014.
17. نوري أحمد عبد القادر، ظافر عبد النافع، **"التربية والتعليم في الموصل في العهد العثماني"**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج: 9، ع: 2، 2009.

VI الرسائل الجامعية

1. أبو ميزر ابتسام، **سنتان مفصليتان في حكم الإمبراطورية العثمانية 1908-1909**. رسالة ماجستير في التاريخ العربي الإسلامي، (مرقونة)، جامعة بير زيت، فلسطين، 2017م.
2. حمداني فاطمة، شدري لويزة، **سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام (1876-1909)**، مذكرة التخرج لنيل شهادة أستاذ في تعليم الثانوي، (موقونة)، المدرسة العلية للأساتذة، 2007-2008 م.
3. شرفة فريدة، **العلاقات بين الخلافة العثمانية وبلاد الشام أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر. جامعة باتنة، 2015-2016م.
4. شويطر نجاة، **المؤسسات الدينية والتعليمية في طرابلس الغرب خلال القرنين 18- 19 (1711-1911)**، (مرقونة)، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر. جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016م.
5. عمر يوسف حسين يوسف، **أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909**، (مرقونة)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة اليرموك، الأردن، 2000م.
6. عيسى أسعد العبد الله، **السياسة الخارجية للدولة العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني 1876 -1909**، (مرقونة)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بيروت، 2016م.
7. كريكب خديجة، **إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني في بلاد الشام (1876-1909)، (مرقونة)**، مذكرة ماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة المسيلة، 2018-2019م.
8. منقو فطيمة، حملة **نابليون بونابرت على مصر (1798-1801)**، (مرقونة)، مذكرة ليسانس في التاريخ جامعة سعيدة، 2016-2017م.
9. مولوة أمينة، **شكيب أرسلان وموقفه من الدولة العثمانية نضاله السياسي وإسهاماته الفكرية**، (مرقونة)، مذكرة ماستر في تاريخ الدولة العثمانية، جامعة المدية، 2018-2019م.

V/ المعاجم

1. الزركلي خير الدين. **الأعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال النساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**. ج 6. ط 5. دار العلم للملايين. بيروت. 2006.
2. صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**. مرا: عبد الرزاق محمد حسن بركات. مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض. 2000.

VI/ المواقع الالكترونية

1. **خير الدين التونسي الوزير المصلح**
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2016/9/14/.
2. **وثيقة رفض السلطان عبد الحميد الثاني بيع فلسطين**
https://www.turkpress.co/node/12449/
3. معاذ السراج. **"علاقات العرب والعثمانيين بين الإسلام والقومية"**
https://www.turkpress.co/node/46970/.

فهرس المحتويات

المقدمة:.....ب

المبحث التمهيدي: البلاد العربية والدولة العثمانية.....7

ضم الدولة العثمانية للبلاد العربية.....7

خصائص الحكم العثماني للبلاد العربية 10

تحول العلاقات العربية العثمانية وأهم تحديات نهاية القرن 18 وبداية القرن 19.....11

المبحث الأول: السلطان عبد الحميد الثاني وعلاقته بالعرب.....16

المطلب الأول: أوضاع البلاد العربية قبيل السلطان عبد الحميد الثاني. 16

الأوضاع السياسية والعسكرية 16

الأوضاع الاقتصادية: 18

الزراعة:.....18

الصناعة: 19

التجارة:.....19

الأوضاع الثقافية والدينية:.....21

الثقافية: 21

الدينية:.....22

المطلب الثاني: السيرة الذاتية للسلطان عبد الحميد 2.....23

المطلب الثالث: خلفيات تقرب السلطان عبد الحميد الثاني من العرب. 26

المطلب الرابع: اهم إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني في البلاد العربية. 28

الإصلاحات السياسية والإدارية 28

الإصلاحات الاقتصادية 32

الزراعة:.....32

الصناعة: 35

التجارة:.....36

المواصلات:.....38

الإصلاحات الثقافية والاجتماعية 39
الدينية: 39
التعليم: 40
القضاء: 43
العمران: 44

المبحث الثاني: السياسة العامة للسلطان عبد الحميد الثاني.....47

المطلب الأول: سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الداخلية 47
اعلان الدستور: 47
سياسته الإصلاحية: 48
المطلب الثاني: سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الخارجية 49
مؤتمر الأستانة (1876/10/5) 49
التمردات والثورات في البلقان: 49
الحرب الروسية-العثمانية (1877-1878) 50
معاهدة سان استيفانوس (15 فيفري 1878) 50
مؤتمر برلين (1878): 51
الحرب اليونانية (1897) 51
سياسته مع بريطانيا: 51
سياسته مع فرنسا: 52
سياسته مع ألمانيا: 53
سياسته مع ايطاليا: 54
سياسة مع روسيا: 54
سياسة الجامعة الاسلامية 55
المطلب الثالث: سياسة السلطان عبد الحميد الثاني مع العرب 56
المطلب الرابع: سياسة السلطان عبد الحميد الثاني مع سنجق القدس الشريف 61

المبحث الثالث: الموا قف اتجاه عبد الحميد الثاني وأوضاع العرب بعده.....67

المطلب الأول: الدور الأوروبي في تأليب الأوضاع ضد عبد الحميد الثاني 67

المطلب الثاني: المعارضة التركية والعربية للسلطان عبد الحميد الثاني 69

المعارضة التركية: 69

المعارضة العربية: 71

المطلب الثالث: عزل السلطان عبد الحميد الثاني وردود الفعل العربية حوله 72

المطلب الرابع: العرب في نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني وبداية حكم الاتحاديين 75

الخـــاتـمة:.....79

الملاحق 81

الببليوغرافيا 86

فهرس المحتويات 93